

جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة -



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الوضع في ليبيا وأثره على منطقة المغرب العربي

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر

تخصص: دراسات مغربية

إشراف الأستاذ:

د. بن عيسى أحمد

إعداد الطالب:

شبابي محمد

أعضاء اللجنة المناقشة :

الأستاذ حمادي ميلود رئيسا

الدكتور بن عيسى أحمد مشرفا ومقررا

الأستاذ نابي عبد القادر عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1436 / 1437 هـ - 2015 / 2016 م

التشكرات

لا يسعنا بعد الانتماء من إعداد هذا البحث إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور " بن عيسى أحمد " الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث حيث قدم لي كل النص والإرشاد طيلة فترة الإعداد، فله مني كل الشكر

والتقدير

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة وأساتذة العلوم السياسية الذين لهم الفضل في تكويني الجامعي.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

شبانى محمد

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

أهدي هذا العمل إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما، إلى من لا يمكن للأرقام

أن تعصي فخائلهما،

إلى من ربطني وأنارته دربي وأعانته بالصلوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود "

أمي الحبيبة "

إلى من عمل بك في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوطني إلى ما أنا عليه

" أبي الكريم ". أحامها الله لي.

إلى أختي توأم روعي ورفيقة دربي " سميرة ".

إلى أخي " عيسى " وزوجته " نادية ".

إلى أختي " مريم " وزوجها " محمد ".

وخاتمة إلى الكوكب " هارون ".

أهدي هذا العمل المتواضع ... مع كل احتراماتي وتقديري.

محمد شرابي

حَقِّقْ حَقِّقْ

مقدمة:

شهد العالم العربي بصفة عامة والمغاربي بصفة خاصة في السنوات الأخيرة العديد من الأحداث والتحويلات السياسية، التي لعب فيها الشعب دورا أساسيا في إسقاط الأنظمة الاستبدادية.

وكانت ليبيا المحطة الأبرز في قطار التغييرات التي شهدتها المنطقة. حيث أسفرت الاحتجاجات الشعبية والمظاهرات في وجه نظام معمر القذافي وحكمه الشمولي عن سقوطه الذي دام أربعة عقود من الزمن.

لكن هذه الثورة التي قام بها الشعب الليبي سرعان ما انحرفت عن مسارها وأخذت الأحداث طابعا عنيفا وانزلقت الأوضاع لتصبح نزاعا مسلحا الأمر الذي انعكس بالسلب على ليبيا والمنطقة ككل.

إن الموقع الجغرافي الليبي الحساس والذي يقع كدولة رابط بين الشمال الشرقي والشمال الغربي لإفريقيا، وكذا حدوده المتخامة للشريط الساحلي الجنوبي. كل هذه المعطيات جعلت من الأزمة الليبية كحجر دومينو قادر على إسقاط جميع الأحجار في الرقعة الإقليمية بالمنطقة، وإمادها بأزماته. وفي ظل هشاشة الأنظمة السياسية لدول المغرب العربي إلى جانب التهديدات الكلاسيكية الموجودة (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود...) إضافة إلى التهديد الجديد على المنطقة (تنظيم داعش) وكذا غياب سياسة أمنية تنسيقية بين الدول الخمسة المشكلة للإقليم المغاربي فكل هذه المعطيات تحولت إلى بيئة خصبة وحاضنة لها مما ساهم في رفع حجم التحديات الأمنية بالمنطقة وأصبح التحول السياسي الناجح الذي قامت لأجله الثورة في خبر كان.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال مجموعة من العوامل أهمها:

أولاً: كون النظام السياسي الليبي مخالف لجميع الأنظمة السياسية في المنطقة بل والعالم، مما يجعله يستحق الدراسة لفهم وتفسير العلاقة بين طبيعة النظام وأسباب الانتفاضة في وجهه.

ثانياً: الدراسة تهتم بفترة هامة ومفصلية في تاريخ المنطقة المغاربية وليبيا خاصة. الذي انطلق من تونس ليشمل مصر، ليصل إلى ليبيا. لقد بدى في الوهلة الأولى أن الربيع العربي جاء كحل لمشكلات المنطقة،

إلا أن المنتبع للوضع يدرك أن ما فعلته الثورات هو جملة من التهديدات الأمنية الجديدة وإمداد المنطقة بالكم الهائل من الأزمات، ومن هذا المنظور فإن ليبيا تعتبر الخاسر الأكبر والمنطقة المغاربية من هذا الانتقال غير السلمي.

ثالثاً: كون ليبيا وحدة من مجموعة إقليمية هي المغرب العربي، وأن الأحداث التي حدثت وتحدثت في ليبيا ليست فقط خاصة بليبيا وتسمها هي فقط إنما تمس دول المنطقة ككل.

أسباب اختبار الموضوع:

أ. الأسباب الذاتية:

- الرغبة في دراسة النظام الليبي وشخصية العقيد معمر القذافي التي أدت إلى تأزم الأزمة ودخولها مرحلة التدويل.
- الدافع الثاني يتمثل في حداثة موضوع الدراسة، وقلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت تداعيات التحولات السياسية بليبيا على منطقة المغرب العربي.
- الرغبة في دراسة الحالة الليبية باعتبارها قطر من أقطار المغرب العربي.

ب. الأسباب الموضوعية:

- جاءت الدراسة في فترة ما يسمى بالربيع العربي الذي شهد سقوط العديد من الأنظمة، وخاصة نظام الجماهيري في ليبيا.
- كونه حدث سياسي وأمني بارز حيث لم يسبق للمنطقة المغاربية أن شهدت أزمة بهذا الحجم والتعقيد من قبل. لقد حصدت الأزمة الليبية والتحول السياسي فيها اهتمام الحكومات ومراكز البحوث العالمية بسبب درجة تعقيدها وحجم التحديات التي انتهجتها.
- من ناحية أخرى وعلى المستوى المغاربي، نجد أن الأزمة الليبية باتت تشكل صدارة اهتمامات ضاع القرار في الجزائر ودول المغرب العربي منذ انطلاقتها، إن الاهتمام الجزائري والمغاربي ينبع من حجم التهديدات التي أفرزتها الأزمة على المنطقة.

أهداف الدراسة:

- دراسة وتحليل طبيعة الحكم في ليبيا، والخصوصية التي يتميز بها هذا النظام.
- معرفة مدى تأثير الوضع المتأزم في ليبيا على الدلو المغاربية.
- معرفة مختلف التحولات السياسية التي عرفتها ليبيا.

إشكالية الدراسة:

لقد أفرزت الازمة بليبيا وضعا أمنيا معقدا في منطقة المغرب العربي، ودفعت بالمنطقة المغاربية نحو مزيد من التحديات في مختلف المجالات سياسيا وأمنيا واقتصاديا. وعليه اخترنا صياغة الإشكالية التالية:

• إلى أي مدى أثرت التحولات السياسية بليبيا على منطقة المغرب العربي؟

تتطوي تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. كيف نفسر حدوث هذه التحولات السياسية بليبيا ؟
2. ما هي طبيعة التهديدات الناتجة عن هذا التحول ؟
3. ما هي الآليات التي انتهجتها الدول المغاربية للحد من تداعيات انزلاق الأوضاع في ليبيا بعد التحول السياسي ؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم اعتماد الفرضيات التالية:

- إذا كان النظام الليبي نظاما فرديا، وقمعيا، فإن ذلك سوف يؤدي غلى دخوله في أزمات تؤدي انتشار الفوضى وانفجار الوسط الداخلي الليبي.
- عدم تفعيل الاتحاد المغاربي انعكس سلبا على عملية التنسيق بين الدول المغاربية لاحتواء نتائج التحول السياسي بليبيا.
- مخلفات النظام السابق ساهم في انتشار السلاح الليبي بعد الثورة والذي يعتبر أكبر تهديد أمني حالي في منطقة المغرب العربي مما ساهم في إعادة بعث نشاط الجماعات الإرهابية (تنظيم القاعدة، تنظيم داعش)، وإنعاش نشاط شبكات الجريمة المنظمة في المنطقة.

مناهج الدراسة (المقاربة المنهجية):

اعتمدنا في هذه الدراسة على المناهج التالية:

- **منهج دراسة الحالة:** من خلال دراسة التحول السياسي الذي حدث في ليبيا وذلك الفصل الأول.
- **المنهج الإحصائي:** وذلك بالتطرق على الإمكانيات الاقتصادية التي تمتلكها ليبيا وكذا المكون البشري في الدولة.
- **المنهج الاستقرائي:** وذلك من خلال استقراء أسباب الازمة الليبية.
- **المنهج التاريخي:** باعتبار أن التاريخ يمثل مخبر العلوم السياسية، فتم توظيف هذا المنهج للإلمام بجوانب الدراسة. حيث نجد هذا المنهج في المطلب الثاني للمبحث الأول (الفصل الأول).

صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبة الموضوع في كونه موضوع جديد، وهذا ما خلق لي قلة في المراجع الأكاديمية التي عرقلت عملية البحث.

خطة البحث:

شملت دراستنا فصلين. وقد خصص الفصل الأول للنظام السياسي في ليبيا قبل الثورة وعلاقته بالأزمة. حيث تطرقنا فيه لجغرافية ليبيا واقتصادها والمكونات البشرية في البلد. ثم تحدثنا على تاريخ النظام السياسي في ليبيا منذ تأسيس النظام السياسي وصولاً إلى تولي القذافي السلطة. كما تطرقنا أيضاً إلى المؤسسات السياسية في ليبيا وتأثير التوجه السياسي الليبي على السياسة الخارجية.

كما ركزنا على انتفاضة 2011 من خلال التحدث على الأزمة التي وقعت في البلد ومسببات تلك الوضعية ومحدداتها وكذا أثر انتفاضة الشعب الليبي على النظام السياسي.

أما في الفصل الثاني حاولنا من خلاله أن انعكاسات الازمة الليبية على أمن المنطقة المغاربية، والتداعيات التي أسفرت عن هذا التحول من تهديدات مباشرة وغير مباشرة، وتأثير هذه التهديدات الناجمة عن الأزمة الليبية على المنطقة ككل.

وفي الشطر الثاني من هذا الفصل ركزنا على آليات مواجهة هذه التهديدات حيث سلطنا الضوء على جهود الجزائر لحل الأزمة وكذا التعاون الأمني المغربي مع الأطراف الإقليمية والدولية. في الأخير تطرقنا إلى آفاق حل الأزمة الليبية من خلال الحوار السياسي ومستقبل الوضع في ليبيا.

الفصل الأول: النظام السياسي في ليبيا وعلاقته بالأزمة الليبية

تمهيد:

عرف النظام السياسي الليبي عبر التاريخ العديد من الأحداث التاريخية والسياسية التي تمثل في مجمله البيئة التي جعلت منه نظاما فريدا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، أو من الناحية السياسية أو القانونية، وتجسد ذلك من خلال إبراز العديد من الأحداث التي رسمت الملامح العامة للنظام وجعلت له خصائص مغايرة لباقي الأنظمة سواء على الساحة الإقليمية أو القارية أو العالمية. وخاصة

في عهد معمر القذافي، ومنه فقد حاولنا في هذا الفصل تحديد طبيعة النظام السياسي في ليبيا وعلاقته والمكونات الليبية من خلال البحث والتطرق لجغرافية ليبيا واقتصادها والمكونات الاجتماعية إضافة إلى التطرق تأسيس النظام السياسي في ليبيا عادة الاستقلال وصولاً إلى الثورة الليبية 1969 وتولي معمر القذافي السلطة، إضافة إلى المؤسسات السياسية في النظام الليبي.

كما ركزنا في هذا الفصل على محددات الأزمة في ليبيا وأسبابها، وذلك من خلال ربطه بالأسباب السياسية بشكل خاص، وأثر الانتفاضة التي قام بها الشعب الليبي ومسارها على النظام السياسي.

■ المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي الليبي.

عرف النظام السياسي الليبي بعد 1969، مجموعة من التغيرات فبعد إلغاء النظام الملكي وبعده التوجه إلى النظام الجماهيري، قد لعبت شخصية معمر القذافي دوراً مهماً في رسم ملامح النظام السياسي في ليبيا على المستوى بين الداخلي والخارجي.

المطلب الأول: جغرافية ليبيا واقتصادها.

تعتبر المقومات الاقتصادية والبشرية والجغرافية التي تمتلكها الدول من أهم الركائز لقيام دولة قوية، فالوزن السياسي للدولة يتأثر بالمساحة التي تشغلها حيث تعد من المعايير المهمة إستراتيجيا وجيوبولتيا، وشساعة مساحة الأراضي الليبية يطرح أيضا تحديا يكمن في قدرة الدولة على حماية حدودها، أما عند الحديث عن الاقتصاد في ليبيا لا يمكن إلا أن يستحوذ النفط على معظم التفاصيل بل يكون الحديث عن النفط كافيا لتلخيص حالة الاقتصاد في البلاد.¹

➤ الفرع الأول: الموقع الجغرافي لليبيا.

من الضروري، كما هو من المفيد، أن نتتبع الخطوط العريضة الرئيسية في تاريخ ليبيا القديم والوسيط وكذلك الحديث، فليبيا بمقايستها الطبيعية والجغرافية كانت منذ القدم، فمند عرف الإغريق القدماء التي ذكرها لنا هيرودوت باسم ليبين فالعالم مضطر إلى أن يفرد لها كوحدة جغرافية متميزة تقدم وعاءا طبيعيا فعليا.

تحتل ليبيا موقعا متوسطا في شمال إفريقيا، إذ تقع بين خطي طول 25 و 9 شرقيا ودائرتي عرض 33 و 18 شمالا، وتبلغ مساحتها الإجمالية 1.760.000 كم، تحدها مياه البحر الأبيض المتوسط شمالا ويبلغ طول الشريط الساحلي لليبيا 1900 كلم، وتحدها النيجر وتشاد جنوبا ومصر والسودان ومن المغرب تونس والجزائر، وتتوزع الحدود الليبية يبلغ طولها 4434 كم كالتالي²:

- الحدود الشرقية مع مصر بطول 1094 كم والسودان بطول 400 كم.
- الحدود الغربية مع تونس بطول 500 كم والجزائر بطول 1200 كم.
- الحدود الجنوبية مع تشاد 1090 كم والنيجر بطول 150 كم.

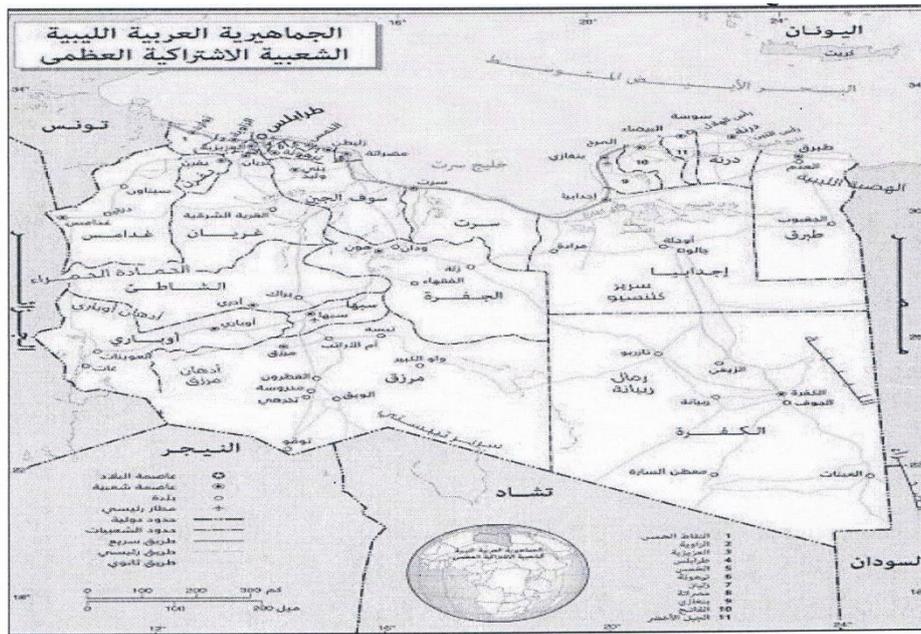
أما فيما يخص التقسيم الإداري فتوجد في ليبيا 22 شعبية أو محافظة، وكل شعبية تنقسم إلى عدة مؤتمرات شعبية أساسية، وكل مؤتمر ينقسم إلى كومونات وهي أصغر الوحدات السياسية في ليبيا، وبداية من 2007 صارت ليبيا تتكون من 22 شعبية وهي: شعبية البطنان، درنة، شعبية الجبل الأخضر، شعبية

¹ . محمد المبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1990، ص 51.

² . عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، الإسكندرية، منشأة دار المعارف، 1973، ص 141.

المرج، شعبية بنغازين شعبية الواحات، شعبية الكفرة، شعبية سرت، شعبية مرزق، شعبية وادي الحياة، شعبية مصراته، شعبية المرقب، شعبية طرابلس، شعبية الجفارة، شعبية الزاوية، شعبية النقاط الخمس، الجبال الغربي، شعبية نالوت، شعبية غات، شعبية الجفرة، شعبية وادي الشاطئ، وتعتبر العاصمة طرابلس أكبر المدن.³

وهذا الشكل يوضح الحدود الجغرافية لليبيا:



الخريطة رقم 1: (خارطة ليبيا السياسية): منظمة العفو الدولية، ليبيا الغد أي أمل لحقوق الإنسان، وثيقة رقم 19/007/2010، جوان 2010، ص 6.

وقد لعب موقع ليبيا الفلكي في جعل المناخ الصحراوي هو المناخ السائد فيها، ما عدى المناطق الشمالية التي لا يسودها ويطغى فيها المناخ المتوسطي الذي لا تتعدى حدوده الجغرافية 50كم، فأغلب الأجزاء يسود فيها الارتفاع في درجة الحرارة في الصيف والانخفاض في الشتاء ومدى حراري واسع وأمطار قليلة، باستثناء الشريط الساحلي الذي يؤثر عليه الضغط المنخفض للبحر المتوسط ما يسبب تساقط أمطار شتوية ذات طابع إعصاري فجائي⁴، وتسقط أكبر كمية من الأمطار في المناطق الساحلية

³ محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية أوروبا وحوض البحر المتوسط، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 1999، ص 217.

⁴ محمد المبروك المهدي، جغرافيا ليبيا البشرية، بنغازي: منشورات جامعة قارونس، 1990، ص 51.

وتقل كلما توغلنا في المناطق الداخلية الجنوبية، إذ تصل إلى 600مم في المناطق الشمالية لتتحوّل إلى أقل من 50مم إلى أن تكاد تنعدم كلما توجهنا إلى الجنوب، وتزداد الرطوبة النسبية في ليبيا من 80% إلى 85% في المناطق الساحلية وتقل كلما ابتعدنا داخل الصحراء لتصل إلى 5% في سبها⁵.

وبسبب المميزات المناخية التي تتمتع بها ليبيا، فإنها لا تمتلك أي موارد مائية سطحية دائمة الجريان وذلك لقلّة الأمطار وتذبذبها، وذلك فإن مصادر المياه في ليبيا معظمها جوفية تعتمد على كميات الأمطار المتساقطة، وذلك فإن مناطق الإنتاج الزراعي الكثيف كسهل بنغازي وجفارة تواجه مشاكل نقص المياه، ويعد مشروع النهر الصناعي العظيم من أهم المشروعات التي سطرت لحل هذه المشكلة، وقد اكتشف حوض مساحته 750.000كم بسعة تخزينية تقدر بـ 3400كم في منطقة السرير⁶، وهذا من شأنه التقليل من مشاكل المياه التي تواجهها ليبيا.

➤ الفرع الثاني: الاقتصاد الليبي.

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات النامية صغيرة الحجم، والتي تصنف ضمن الاقتصاديات النفطية ومن المقومات الاقتصادية التي تمتاز بها ليبيا نذكر⁷:

✓ **الموقع الجغرافي:** إذ تقع ليبيا في موقع يتوسط إفريقيا، كما تقع على ضفة البحر المتوسط بشريط ساحلي يعتبر من أطول الأشرطة الساحلية في المنطقة، مما جعل من موقعها ملائم للتجارة وجذب الاستثمارات.

✓ **المساحة:** فقد جعلت مساحة ليبيا التي تبلغ 1.760.000كم، وتنوع خصائص السطح بين سهول وجبال وتنوع خصائصها الجيولوجية إلى تنوع الموارد وخاصة منها المعدنية التي تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الليبي وخاصة الموارد النفطية.

⁵ . أبو القاسم محمد العزالي، الطرق والنقل البري والتغير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهيرية العربية، الليبية، طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان، 1981، ص 43.

⁶ . محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية أوربا وحوض البحر المتوسط الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتب، 1999، ص 217.

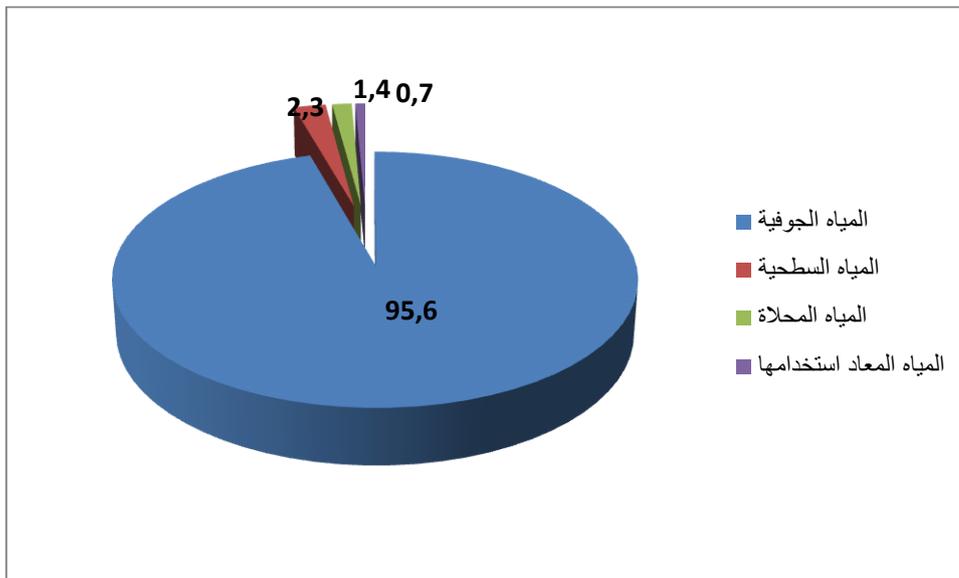
⁷ . Nelson Harold, Libya : A Country Study, Washington : American University press, 1979, P 11.

✓ **السكان:** يعتبر العامل الديمغرافي السكاني من أهم العوامل المميزة للاقتصاد الليبي، فليبيا تعتبر من الدول ذات العدد السكان الضعيف فمعدل النمو السكاني لا يتعدى 3% و يبلغ عدد سكان ليبيا حسب إحصائيات 2010 ما يقارب ستة ملايين نسمة، وذلك ما يجعل الكثافة السكانية منخفضة جدا إذا ما قارنا المساحة التي تتربع عليها ليبيا بعدد السكان، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الفردي ويؤدي في نفس الوقت إلى نقص الأيدي العاملة ويساهم في النمو الاقتصادي.

أولاً: القطاع الزراعي والحيواني.

الإنتاج الزراعي والحيواني في ليبيا هو محصلة لمجموعة من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، وتمثل الموارد المائية والتربة والموارد البشرية من أهم العوامل التي تنعكس على الإنتاج الزراعي في ليبيا إضافة⁸.

■ **الموارد المائية:** يتوقف الإنتاج الزراعي في ليبيا على مقدار ما يوجد من موارد مائية، سواء كانت مياه أمطار مياه جوفية، ولا تزيد المناطق الزراعية على الأمطار عن 1% من المساحة الكلية لليبيا، أما المياه الجوفية فتتوفر في المناطق الساحلية ومنخفضات الواحات التي تنتشر في الصحراء، ويستحوذ قطاع الزراعة على أكثر من 80% من جملة استهلاك المياه الجوفية، ويصل مجموع الموارد المائية في ليبيا إلى حوالي 4886.15 مليون م تعتبر المياه الجوفية عن 95.6% ثم المياه المعاد استخدامها بنسبة 0.7% وذلك موضح في الشكل الموالي:



⁸ . جمال حمدان: الجماهيرية الليبية الشعبية، دراسة في الجغرافية السياسية القاهرة مكتبة مديولي ص 96.

الشكل رقم 1: (توزيع المياه في ليبيا): يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، "التجارة الخارجية للجماهير العربية الليبية"، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم الجغرافيا، 2007، ص 34.

■ **التربة:** تقع أغلبية الترب في ليبيا ضمن التربة الرملية التي تتميز بقلّة احتوائها على المواد العضوية، ولهذه التربة تأثير كبير على الزراعة في ليبيا ويمكن تقسيمها إلى أرضي ذات تربة غير زراعية وهي تشمل مناطق الرمال والكثبان الرملية ومناطق الحمادة، أرضي صالحة لزراعة إذ تتوفر فيها مصادر المياه ذات التربة الحمراء أو التي تغطيها طبقة رملية أو جيرية أو تربة عبارة عن تربة شبه سيخية.

■ **الموارد البشرية:** التي تلعب دورا مهما في التنمية الزراعية، ولها تأثير مباشر في قطاع الزراعة وذلك من خلال أطرافها وسياستها ولذلك فإن ليبيا تعتبر من الدول الفقيرة في الأيدي العاملة، خاصة قفي قطاع الزراعة حيث تعتمد في ذلك على العمالة الخارجية منها الإفريقية⁹، إذ تبلغ العمالة الأجنبية في قطاع الزراعة ما يقارب 86، مما يجعل من التوسع في الإنتاج الزراعي في ليبيا أفقيا ويرتبط إلى حد كبير بمدى توفر اليد العاملة الأجنبية، كما تعرف ليبيا في السنوات الأخيرة انخفاضا في الأهمية النسبية للعاملين بالزراعة، حيث تشير تقديرات خطط التنمية إلى انخفاض نسبة العاملين في النشاطات الاقتصادية الأخرى، مما أدى إلى ضعف الإنتاج الزراعي في ليبيا.¹⁰

ومن خلال ما سبق يمكن تقسيم الزراعة في ليبيا إلى قسمين هما¹¹:

أ. **الزراعة المستقرة:** وهي الزراعة التي تتركز في المناطق التي تتوفر فيها المياه بدرجة تسمح بقيام زراعة ثابتة ويعتمد هذا النوع من الزراعة على المياه الجوفية بشكل كبير، يمكن تقسيم هذا النمط الزراعي إلى ثلاثة أنواع هي¹²:

⁹ . جمال حمدان: المرجع السابق، ص 115.

¹⁰ . جمال حمدان، المرجع السابق، 115.

¹¹ . يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، "التجارة للجماهيرية العربية الليبية"، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية قيم الجغرافيا، 2007، ص 37.

¹² . الهادي مصطفى بولقمة الجماهيرية دراسة في الجغرافية، طرابلس. الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الاعلان

1995

ص 554.

- الزراعة التي تعتمد بشكل كلي على المياه الجوفية في السقي الزراعي، وهي تتركز في كل الواحات التي من أهمها واحات فزان والكفرة.
 - الزراعة التي تعتمد على الري وعلى الأمطار، ويرتكز هذا النوع من الزراعة في معظم مزارع الخضروات والفواكه الموجودة على مدن الشريط الساحلي.
 - الزراعة التي تعتمد على مياه الأمطار، والتي نجدها في المناطق ذات الأمطار الدائمة المتواجدة في الجزء الشمالي والغربي للجيل الأخضر.
- ب. **الزراعة البعلية المتقلبة:** وهي الزراعة التي يعتمد فيها على الأمطار بشكل مباشر، ولا تكفي أمطارها لقيام زراعة مستقرة، وهذا الزراعي نجده منتشرا في المناطق الإستبسية مثل برقة والبطنانو الدفنة وفي جنوب خليج سرت.

ثانيا: القطاع الصناعي.

تعرف ليبيا كمعظم دول المغرب العربي إختلالات هيكلية في اقتصادها القائم بصفة رئيسية على الربيع النفطي، كما يتسم التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في ليبيا بالتركيز الشديد في شعبي طرابلس وبنغازي، فالأولى فيها ما يزيد عن 23% من إجمالي المنشآت الصناعية في ليبيا، أما الثانية فتصل إلى 12%، أما باقي المنشآت فموزعة على باقي الشعبيات في ليبيا، ومن الصناعات الموجودة في ليبيا نذكر¹³:

1. **الصناعات الاستهلاكية:** وتأتي الصناعة الاستهلاكية في مقدمة الصناعات الليبية من حيث

قيمة وكمية الإنتاج، والصناعات الاستهلاكية في ليبيا تشمل ما يلي:

- **الصناعات الغذائية:** وتتمثل هذه الصناعة في تعيب الخضروات والفواكه والمشروبات الغازية والحلويات والتبغ وتعليب السمك والأعلاف والألبان، وتساهم هذه الصناعة فيما يقارب 9.5% في إجمالي الإنتاج الصناعي الليبي.
- **الصناعات النسيجية:** وهي تتضمن صناعة الملابس والأقمشة والأحذية والأثاث المنزلي والمكتبي والقطن الطبي، ومن بين أهم المصانع النسيجية في ليبيا مصنع الجنزور الذي يغطي ما يقارب

¹³ . يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 48.

85% من الطلب المحلي ومصنع غزل الصوف بالمرح الذي يغطي ما يقارب 900 ألف وحدة سنويا، وتساهم هذه الصناعة بنسبة 10.8% من الإنتاج الصناعي في ليبيا.

2. الصناعات الوسيطة: وتعتبر هذه الصناعة من الصناعات الجديدة في ليبيا وتتمثل في:

■ **الصناعات الكيماوية:** وهي من الصناعات ذات الأهمية البالغة في الاقتصاد الليبي، حيث بلغت الإنتاج في الصناعات الكيماوية سنة 1990 ما يقارب 74 مليون دينار، وتساهم هذه الصناعة بما يعدل نسبة 20% من الإنتاج الصناعي، وتقوم هذه الصناعة في ليبيا على الثروات الطبيعية المتوفرة، وتوجد في ليبيا عدة مصانع متخصصة في هذه الصناعة منها: "المجمع الكيماوي بابي كماش الذي يشمل مصنعي الملح والتحليل الكهربائي"، ومن أهم المنتجات البتروكيماوية في ليبيا "الإيثيلين والبروبلين".*

■ **صناعة مواد البناء:** لقد عرفت هذه الصناعة تطور كبيرا في ليبيا منذ 1970 حيث ارتفع إنتاج الإسمنت مثلا في ليبيا من 0.1 مليون طن إلى 9.6 مليون طن في سنة 2010، وتعد صناعة الإسمنت ومواد البناء من الصناعات الإستراتيجية في ليبيا التي أولتها الدولة اهتمامات كبيرة.¹⁴

3. الصناعات الرأس مالية: وهي من الصناعات الجديدة في ليبيا ذات الأهمية البالغة في صنع الاقتصاد الليبي، إذ تساهم هذه الصناعة بنسبة 49.3% من الناتج الإجمالي الصناعي وتتمثل هذه الصناعة فيما يلي¹⁵

■ **الصناعات المعدنية:** وتتمثل هذه الصناعة في صناعة الصلب والحديد إضافة إلى الصناعات الفوسفاتية، ويعتبر مجمع مصراته للحديد والصلب وأكبر المجمعات الصناعية في ليبيا، وتساهم هذه الصناعة في ما يقارب 24% في ناتج إجمالي الصناعة في ليبيا.

■ **الصناعات الهندسية والكهربائية:** عرفت هذه الصناعة في ليبيا قفزة نوعية خاصة في السنوات الأخيرة، حيث تم إقامة عدد من المصانع التي دخل بعضها مرحلة الإنتاج الفعلي

¹⁴ . جمال حمدان، المرجع السابق، ص 50.

¹⁵ . JEFFE .E.G.H, SOCIAL AND ECONOMIC DEVELOPMENT OF LIBYA, LONDON : MENAS PRASS, 1982, P 172.

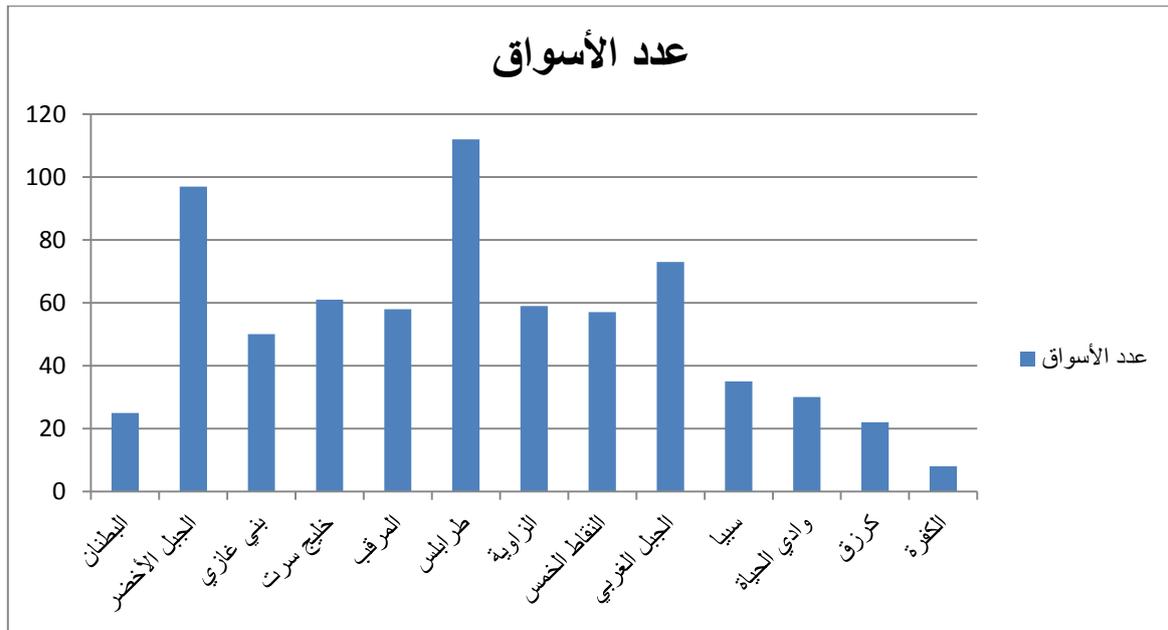
*. الإيثيلين والبروبلين: الأول هو أبسط الألكينات الهيدروكربونية، يتكون من ذوتي كربون، وأربع ذرات هيدروجين، يستخدم الإيثيلين أساسا كمركب وسيط في إنتاج الكيماويات الأخرى، كما يستخدم كميات قليلة من الإيثيلين في الزراعة لإنضاج الفاكهة

مثل: مصانع الثلجات والأفران والغسالات وأجهزة الاستقبال المرئي والمسموع بكل أنواعها،
وتساهم هذه الصناعة بنسبة 25.3% في ناتج إجمالي الصناعة في ليبيا.

ثالثاً: القطاع التجاري.

لتجارة داخلية وهي التي تدل على التعاملات والتبادلات التي تم بين سكان البلد الواحد من بيع
وشراء، وخارجية هي التي تتم بين الدول، وبذلك فالتجارة في ليبيا تنقسم إلى¹⁶:

أ. **التجارة الداخلية:** وهي تمارس في ليبيا من خلال المنشآت الاشتراكية، التي تقوم بالاستيراد
والتسويق أو بالإنتاج والتسويق المباشر، ومن هنا فإن ليبيا توجد بها ثلاث أنواع من المنشآت
هي: المنشآت الصناعية، ومؤسسات الاستيراد والتصدير، قنوات توزيع والتي تتمثل في الأسواق
الشعبية والجمعيات التعاونية والموزعين الأفراد، وتتوزع هذه المنشآت في معظم الشعبيات الليبية
حيث يصل عدد الأسواق في ليبيا إلى حوالي 685 سوقاً، وتأتي طرابلس في مقدمة الشعبيات
الليبية من حيث عدد الأسواق وذلك بنسبة 16.30% من إجمالي عدد أسواق الجماهيرية، ثم تأتي
بعدها شعبية الجبل الأخضر بنسبة 13.86%، ثم شعبية خليج سرت بنسبة 8.9%، وشعبية
الزاوية بنسبة 8.46%، وتحتل شعبية الكفرة المركز الأخير بنسبة 1.01% من إجمالي الأسواق
في الجماهيرية، وذلك موضح في الشكل التالي:



¹⁶. يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 24.

الشكل 2: (توزيع الأسواق في ليبيا): يوسف الفضل محمد المصطفى، يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، "التجارة الخارجية للجماهير العربية الليبية"، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم الجغرافيا، 2007، ص 25.

كما توجد وتنتشر في معظم ليبيا العديد من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، التي تقوم بتقديم الخدمات للمواطنين حيث يبلغ عدد الجمعيات التعاونية في ليبيا حوالي 5598 جمعية، وتحتل طرابلس المركز الأول بحوالي 995 جمعية، لتأتي بعدها الزاوية بـ 742 جمعية، ثم 720 جمعية تعاونية في الجبل الأخضر، لتأتي الجفرة في المرتبة الأخيرة¹⁷، وهذا موضح في الشكل الموالي:

المنطقة	عدد الجمعيات	%	عدد المساهمين	عدد الأسر
طرابلس	995	17.77	1214703	187558
بنغازي	547	9.8	725323	115690
الزاوية	742	13.25	651140	93060
مصراتة	559	10	495260	74723
فزان	564	10.1	391329	47687
الجبل الأخضر	720	12.86	378996	57956
الجبل الغربي	445	7.94	309278	50294

¹⁷ . يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 27.

36487	246060	6.77	379	النقازة
34051	327580	4.36	251	الوسطى
27031	132648	3.25	185	البطنان
10522	74475	2	107	سوق الجبن
9226	66761	1.48	83	الواحات
6060	40534	0.42	24	الجفرة
750345	4964087	100	5598	الإجمالي

الجدول 1: (توزيع الجمعيات في ليبيا): يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، "التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية"، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم الجغرافيا، 2007، ص 27.

ب. التجارة الخارجية: تعتبر التجارة الخارجية من أهم عناصر الدخل القومي في أي بلد، وليبيا كغيرها من الدول فهي تقوم باستيراد الاحتياجات المختلفة من الخامات، ومستلزمات الإنتاج، وتصدر الفائض الإنتاجي وذلك بالشكل التالي¹⁸:

- الصادرات: تعرف الصادرات الليبية زيادة مستمرة منذ سنة 1970، فقد ارتفعت من 841.8 مليون دينار في تلك السنة لتصل سنة 2001 إلى 5393.9 مليون دينار سنة 2001، لتصل في 2010 إلى 44500 مليون دولار أمريكي، ويعتبر النفط من أهم الصادرات النفطية إذ يستحوذ على حوالي 95% من إجمالي الصادرات الليبية، ثم تأتي صادرات المواد الكيماوية بنسبة 3.5% من إجمالي الصادرات الليبية، أما من حيث التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية فتأتي إيطاليا وألمانيا في المرتبة الأولى وذلك بحوالي 41.7% من إجمالي الصادرات سنة 2010،¹⁹

¹⁸ . عبد الناصر عز الدين بوخشم، "تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي"، رسالة دكتوراه، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2002، 2003، ص 52.

¹⁹ . أحمد غنور، التجارة في ليبيا، ماخوذ من:

أي ما يعادل قيمته 5432 مليون دينار وتتمثل الصادرات الليبية إلى إيطاليا وألمانيا في النفط ومشتقاته وجاءت تونس وإسبانيا في المركز الثاني بنسبة 30.6%، ثم الجزائر وتركيا بنسبة 22.7 لتتوزع النسبة المتبقية على الدول الأخرى مثل فرنسا مصر الولايات المتحدة الأمريكية.... الخ، وقد وصلت قيمة الصادرات الليبية عام 2010 إلى 54.2 مليار دينار.

- **الواردات:** تتمثل أهم الواردات الليبية في الآلات ومعدات النقل وتستوردها تستوردها ليبيا بنسبة 42.3% من إجمالي الواردات، لتأتي بعد ذلك واردات ليبيا من المواد الغذائية من المواد الغذائية والحيوانية بنسبة 17.1%، والنسبة المتبقية فهي موزعة على السلع المعاشية الأخرى، وتأتي إيطاليا في مقدمة الدول المصدرة إلى ليبيا بنسبة 24.3% ثم بعدها ألمانيا بنسبة 13% من إجمالي الواردات وباقي النسبة تتوزع على الدول المجاورة والدول المصنعة، وقد عرفت الواردات الليبية تطورا كبير وخاصة في السنوات الأخيرة فقد وصلت سنة 2001²⁰ إلى 2660.4 مليون دينار وفي سنة 2010 ارتفعت قيمة الواردات الليبية بنسبة 12.4% لتبلغ 30.9 مليار دينار²¹.
- **الميزان التجاري:** أتى الميزان التجاري في ليبيا إيجابيا وذلك راجع بصفة أساسية إلى العوائد النفطية فقد عرف الميزان التجاري الليبي تطورا منذ سنة 1980 أين وصل إلى غاية 4480.2 مليون دينار، ليعرف نوعا من الانخفاض سنة 1990 وارتفاع مرة أخرى سنة 2001 ليصل إلى حوالي 2733.5 مليون دينار²²، وارتفع فائض الميزان التجاري في ليبيا لسنة 2010 بنسبة 63.3% ليصل إلى 30.7 مليار دينار مقابل 1808 مليار دولار، وهذا ما يؤكد أهمية وهيمنة الصادرات النفطية والميزات التجارية الليبي بدون العوائد النفطية سيكون سلبيا²³.

➤ الفرع الثالث: المكونات الاجتماعية في ليبيا.

يبلغ عدد سكان ليبيا حوالي 6.597 مليون نسمة حسب إحصائيات 2010، بنسبة نمو سكاني تصل إلى 2.42% وتبلغ الكثافة السكانية في ليبيا درجات عالية في المناطق الساحلية في شمال البلاد،

²⁰. يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، المرجع السابق، ص 31.

²¹. جلال راشد، قيمة الصادرات الليبية خلال 2010، من:

<http://WWW.MASRESS.COM/AUTHOR?NAME>

²². يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، نفس المرجع، ص 32.

²³. مصرف ليبيا المركزي، ميزان المدفوعات الليبية 2010، الجماهيرية العربية الاشتراكية الليبية، إدارة البحوث الإحصائية، 2010، ص 8.

إذ يبلغ معدلها 50 نسمة في كم، بينما هي حوالي 1 نسمة في كم في الجنوب، وتصل نسبة عدد سكان المدن حوالي 87% ونسبة عدد سكان الأرياف حوالي 13%²⁴ ويعتبر عنصر القبيلة مكونا أساسيا للمجتمع في ليبيا، وعاملا مهما في أركان نظام العقيد معمر القذافي الذي يقوم على التحالفات القبلية أكثر من التحالفات السياسية ومن أبرز هذه القبائل نذكر²⁵:

- **الأشراف:** تتمركز في مدينة "ودان" و "زويلة" وسط ليبيا، وهم من سلالة علي بن أبي طالب كرم الله وجهة وهم منتشرون أيضا في معظم أنحاء ليبيا.
- **الورقلة:** تتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان التي كانت إحدى الولايات الثلاث قبل الوحدة، في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت.
- **القذافة:** وهي القبيلة التي ينحدر منها العقيد معمر القذافي وتتمركز بمنطقة سبها في وسط البلاد وسرت على شاطئ المتوسط غرب طرابلس، وتعتبر هذه القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية.
- **المقارحة:** تتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في وسط الغربي لليبيا، وينحدر منها عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي الذي أبعد القذافي عام 1993، وكذلك عبد الله السنوسي الرجل الثاني في نظام القذافي، وعبد الباسط المقرحي المتهم في قضية لوكربي، وتعتبر هذه القبيلة أيضا من أكثر القبائل الليبية تسليحا.
- **ترهونة:** وهي تضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية حوالي 60 قبيلة، وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس، وينتمي إلى هذه القبيلة واسع من القنوات المسلحة الليبية.
- **ورشفانة:** تعتبر إحدى أكبر القبائل الليبية، وتتمركز قبيلة ورشفانة في ضواحي طرابلس، نظرا لموقعها الجغرافي تعتبر ورشفانة قبيلة حضارية مدنية.
- **زناتة،** وهي قبيلة كبيرة أمازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب العربي، وتتركز جغرافيا في مدينة الزنتان بمنطقة الجبل الغربي.
- **الطوارق:** وهي قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى، تتركز قبيلة الطوارق في مدينة غات بأقصى الجنوب.

²⁴. عبد الحفيظ عوض ربيع، عدد سكان ليبيا، مؤخوذ من: [http:// tamimi.owno.com/t52472-topic](http://tamimi.owno.com/t52472-topic)

²⁵. محمد العياط، القبائل الليبية، مؤخوذ من: <http://boaziza.yoo7.com/f10-montaba>

- **أولاد سليمان:** وهي قبيلة مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساسا في مناطق سرت وفزان، ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى في تشاد والنيجر.
- العبيدات والبراعصة والعواقير والمسامير: وهي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر.

وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية في ليبيا، ويشكل العرب والبربر أغلبية السكان 97% و 3% من أجناس مختلفة، والدين الإسلامي هو دين الدولة، أما التعليم في ليبيا بجميع مراحلها مجاني.²⁶

المطلب الثاني: تأسيس النظام السياسي في ليبيا.

بعد استقلال ليبيا سنة 1951 أصبحت ليبيا دولة ملكية بنظام فيدرالي تضم ثلاث ولايات (طرابلس، برقة، فزان) واختر إدريس السنوسي رئيسا لها.

لكن لم يستمر النظام الملكي طويلا إذ تعرض لانقلاب عسكري قاده مجموعة من الضباط. فيما يلي سنتطرق بالتفصيل المرحلتين منذ تأسيس النظام السياسي في ليبيا إلى غاية تولى القذافي زمام السلطة.

➤ الفرع الأول: النظام السياسي في ليبيا غداة الاستقلال.

أعلنت ليبيا في 24/12/1951 كمملكة متحدة، مكونة من ثلاث أقاليم وعلى رأسها الملك إدريس السنوسي، وقد أنهى الإعلان الاحتلال الثنائي البريطاني الفرنسي للبلاد والذي استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عقب خسارة إيطاليا لمستعمراتها في إفريقيا، نتيجة تحالفها مع ألمانيا النازية آنذاك، وواجهت المملكة عدة مشاكل سياسية واقتصادية آن، واحدة، تمثلت في إشكالية انتقال الولاء للملكة، إذ

²⁶ . صالح محمد عمر أبو غريس، لمحات عن التعليم في ليبيا، مأخذ من:

<http://www.libyalyoum/news/index.php?id=21&textid=7993>

ظل هذا الأخير لصيقا بالقبيلة أكثر منها بالمملكة، إضافة إلى قلة الموارد الاقتصادية حيث كان الرعي والزراعة سمة الاقتصاد الليبي الضعيف في تلك الفترة، قبل ظهور النفط.²⁷

ويمكن تقسيم هذه المرحلة من الحكم في ليبيا إلى قسمين هما:

أ. **ليبيا الاتحادية:** في هذه المرحلة كان نظام الحكم قائم على أسس الدستور الصادر في أكتوبر 1951، الذي يصنف ليبيا كدولة مركبة تأخذ الشكل الاتحادي- الفيدرالي، وهذا الدستور يتكون من 204 مادة ويحتوي على 12 فصلا منظمة له²⁸، ومن خلال هذا الدستور تم تحديد السلطات والمؤسسات السياسية في ليبيا الاتحادية المتمثلة في:

■ **السلطة التنفيذية (المؤسسة التنفيذية):** التي تتمثل في شخص الملك ومجلس الوزراء، فالمالك إدريس وخلفاؤه الذكور يورثون الحكم في ليبيا، والخلافة تكون بمرسوم ملكي، وكان للمرسوم الملكي قوة الدستور، وفي حالة عدم تعيين الخليفة يتولى مجلسي البرلمان تعيين الخليفة، ويعتبر الملك رئيسا للدولة يمارس صلاحياته عن طريق الوزراء، وللمالك صلاحية في تعيين السفراء واعتمادهم، كما يعين رئيس الوزراء، وهم مسؤولون أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة.²⁹

■ **السلطة التشريعية (المؤسسة التشريعية):** أخذت ليبيا في هذه الفترة بالنظام النيابي الثنائي، وكان البرلمان يتكون من مجلس الشيوخ الذي يتكون من 24 عضوا وكانت مدة العضوية في هذا المجلس لمدة ثمانية أعوام مع تحديد النصف كل أربعة سنوات، ومجلس النواب يمثل كافة سكان ليبيا، حيث كان النائب الواحد يمثل 20 ألف مواطن ليبي، وكان عدد النواب في هذه الفترة 55 نائب 35 عن طرابلس و 15 عن برقة و 5 نواب عن فزان، ولم تمنح المرأة حق الانتخاب في هذه الفترة، وحددت فترة في مجلس النواب بأربعة سنوات، ولا يجوز للنائب الجمع بين عضوية المجلسين أو يكون عضو في المجلس الإقليمي والمجلس الاتحادي.³⁰

²⁷ . أحمد منسي وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 214.

²⁸ . طاهر أحمد وآخرون، "دستور المملكة الليبية"، مجلة الإنقاذ الليبية، العدد ديسمبر 1991، ص 46.

²⁹ . علي شعيب، أسرار القواعد البريطانية: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1982، ص 194.

³⁰ . MUSTAFA AHMED BEN6 HLIM, FORGOTTEN PAGE FTOM LIBYA'SPOLITICAL HISTORY, GREAT BRITAIN, MRIAMABOOK, 1992, P 68.

▪ **السلطة القضائية (المؤسسة القضائية):** وهي سلطة منفصلة عن باقي السلطات حسب نص الدستور، والقضاء يتم تعيينهم من طرف الملك، ويجوز للملك إحالة المسائل الدستورية والتشريعية إلى المحكمة العليا، وكانت المحاكم تقسم إلى: محاكم إقليمية ومحاكم والمحكمة العليا.³¹

ب. **ليبيا الموحدة:** في 1963/4/27 عدل الدستور، حيث ألغى الشكل الاتحادي للدولة وأستبدل بدولة موحدة وأقيمت حكومة واحدة لها السلطة على كافة أراضي الدولة، وقسمت الأقاليم الثلاثة إلى عشر وحدات إدارية، وألغيت المجالس التشريعية والتنفيذية للأقاليم وأصبح الملك يعين جميع أعضاء مجلس الشيوخ، كما منح حق الانتخاب للمرأة، ومن هنا جاء انفراد الملك بجميع السلطات، وأصبحت باقي السلطات شكلية في هذه الحقبة.³²

ويصنف النظام السياسي الليبي في هذه الفترة بأنه نظام ملكي تقليدي، وبشكل أدق نظام أتوقراطي تقليدي الذي من أهم سماته³³:

- التأكيد على الحق الملكي الوراثي في الحكم.
- محدودية الأهداف السياسية والاجتماعية.
- ضعف النشاط السياسي والمشاركة السياسية.
- الاعتماد على الأجهزة البيروقراطية بشقيها المدني والعسكري في تنفيذ أهداف النظام.
- علاقة المواطن بالسلطة تتمثل في الإذعان والطاعة.
- عدم تبلور أيولوجية واضحة للنظام.

وقد أدت الوضعية المتدهورة في ليبيا قبل اكتشاف النفط بالملك إلى طلب المساعدة الاقتصادية من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، واللذان اشترطتا تقديم مساعدات مالية مقابل السماح لهما باستخدام الأراضي الليبية كقواعد عسكرية، إذ وقعت في سنة بريطانيا اتفاقية تعاون عسكري وقد نصت الاتفاقية على حق بريطانيا إقامة عسكرية في حدود المملكة الليبية مقابل مساعدات اقتصادية، بحيث المملكة المتحدة لحساب المملكة الليبية مبلغ 2.800.000 دولار أمريكي سنويا لأول 5 سنوات إضافة إلى

³¹ . هنري حبيب، ليبيا بين الماضي و الحاضر. طرابلس. منشورات المنشأة الشعبية للنشر و التوزيع والاعلان 1981، ص

.86

³² . HELEN CHPIN, OP. CIT, P 54.

³³ . أحمد منيسى وآخرون، المرجع السابق، ص 222.

مبلغ 7.700.000 دولار أمريكي سنويا لموازنة الميزانية العامة لليبيا، في 9 سبتمبر 1954 وقعت ليبيا مع الولايات المتحدة اتفاقا تحصلت الولايات المتحدة بموجبه على حقوق إقامة قاعدة عسكرية لمدة 20 عاما قابل 5 مليون دولار للسنة الأولى و2 مليون دولار لكل عام بعد العام الأول، وكان أهم المنشآت الولايات المتحدة في ليبيا هي قاعدة ويلوس الجوية بالقرب من طرابلس، وفي عام 1955 أقامت ليبيا علاقات دبلوماسية كاملة مع الاتحاد السوفيتي وقبلت أوراق اعتماد السفير السوفيتي في ليبيا، وفي عام 1958 قبلت ليبيا مساعدة اقتصادية سوفيتية بقيمة 28 مليون دولار أمريكي تتضمن منحة بقيمة 3 مليون دولار لبنان مستقيين وتدريب طواقمها الطبية في الجامعات السوفيتية³⁴.

أما الحياة الحزبية فقد عرفت ليبيا في هذه الفترة وجود عدد من الأحزاب نذكر منها:³⁵

- **حركة الإخوان المسلمين:** بدأ نشاط هذه الحركة في الظهور في ليبيا منذ سنة 1949، وذلك بعد تكوين ما يعرف باسم "هيئة الدعوة الإسلامية في ليبيا"، ومنذ ذلك الوقت كانت تقوم بنشاطاتها السياسية في ليبيا بصفة طبيعية إلى غاية 1954 حين تم اغتيال ناصر الخاصة الملكية إبراهيم الشلحي، فقام الملك إدريس السنوي بإصدار أمر يمنع الإخوان المسلمين من مزاوله الأنشطة السياسية.
- **حزب البعث الاشتراكي العربي:** من بين مؤسسي هذا الحزب في ليبيا نذكر: إبراهيم حافظ، حسين الصغير، عامر البكوش، النقيب محمد فرج التومي، محمد الصيد وآخرون، وكان لعناصر وقيادات البعث دور مهم في تنوير الشارع السياسي، وربط الاستقلال والتحرر الوطني في ليبيا بمستقبل المشروع القومي العربي، وقد حاول أعضاء هذا الحزب الدخول المؤسسة العسكرية للجيش الملكي والليبي، والإعداد للقيام بانقلاب يطيح بالملكية في ليبيا، وهذا مجمل السلطات الأمنية في ليبيا تصدر قرارا باعتقال معظم قيادي الحزب، مما أدى إلى توقف نشاط هذا الحزب في ليبيا.
- **حزب التحرير الإسلامي:** (حزب الإنقاذ الليبي): الذي تأسس سنة 1953، على يد صالح علي الزروق النوال، الذي كان إلى جانبه كل من: عبد الله أبو القاسم المسلاتي، عبد القادر محمد اليعقوبي وآخرون، ولم تكن في برنامج هذا الحزب ما يمس بالنظام الملكي في ليبيا.

³⁴ . علي شعيب، المرجع السابق، ص 204.

³⁵ . إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 148.

▪ **حركة القوميين العرب:** وقد شارك في تأسيس أول نوات لهذه الحركة في ليبيا كل من: عبد السلام الزقار، عز الدين الغدامسي، عمر المنتصر، سعد مجبر وآخرون وقام أعضاء الحركة بالعمال السياسي من خلال منظمات المجتمع المدني تحت اسم "منظمة العمل الشعبي"، وكانت هذه الحركة ذات ارتباط وثيق بالقومية الناصرية ومعارضة لتواجد الأجنبي في الأراضي الليبية تحت أي صيغة، وقد ضمت الحركة قياديين في الجيش الملكي، مما ساعدها على أن تكون من التوجهات السياسية ذات القوة والنفوذ في ليبيا.

وقد عرفت ليبيا في هذه الفترة نشاط إعلامي وصحفي، تمثل في إنشاء الجرائد والصحف اليومية التي نذكر منها "مجلة منها ليبيا التي تأسست في 1951، صفحة البشائر، مجلة الأفكار، صحيفة الليبي، صحيفة الريبورتاج".³⁶

أما المؤسسة العسكرية في هذه الفترة فكانت تتكون من القنوات النظامية التي يقدر عددها بحوالي 6500 مجند، والتي تم استدعاها من أفراد الجيش الذي شارك في الحرب العالمية الثانية، في حين بلغت قوات الشرطة ضعف هذا العدد وكانت تتألف من وحدات قبلية.

➤ الفرع الثاني: الثورة الليبية ووصول معمر القذافي للسلطة.

عرف النظام السياسي بعد 1969 مجموعة من التغيرات فبعد إلغاء النظام الملكي وبعده التوجه إلى النظام الجماهيري لعبت شخصية معمر القذافي دورا مهما في رسم ملامح النظام السياسي في ليبيا على المستويين الداخلي والخارجي.

وصل العقيد معمر القذافي إلى السلطة في انقلاب عسكري في 1 أيلول/سبتمبر 1969، مطيحا بالملك الضعيف وغير الفعال إدريس الذي كان الملك الأول الوحيد لليبيا، ورغم أن الانقلاب قامت به مجموعة من ضباط الجيش الشباب الذين أطلقوا على أنفسهم الضباط الأحرار وشكلوا مجلس قيادة الثورة، لم يمض وقت طويل قبل أن يقوم القذافي، الذي كان قد نظم الانقلاب، بتعبير موقعه كقائد للنظام الجديد.

³⁶ . أحمد طاهر وآخرون، مجلة الانقاد العدد 39 .ديسمبر 1991 "الصحافة في عهد الاستقلال" ص 78.

تحرك القذافي بسرعة ليضع بصمته على البلاد، حيث أكد بحزم على السيادة الليبية في علاقتها مع الغرب وعزز سلطة الدولة، وقام بوضع حد لاستعمال القوات الجوية الأمريكية لقاعدة ويلوس إيرفيلد في عام 1970³⁷ واتخذ خطوات لتسريح سيطرة الدولة على الاقتصاد وذلك من خلال تأمين حيازات الشركات الأجنبية في قطاع النفط³⁸، على الجبهة الداخلية، أزال القذافي جميع ملامح ما اعتبره ممارسات رجعية مرتبطة بالماضي، فألغى البرلمان الوطني وعدة مؤسسات أخرى مرتبطة بالملكية، كما قام أيضا بتأمين المصارف الخاصة عام 1970، وبشكل عام، انتزع السلطة من أيدي النخبة الاقتصادية الصغيرة في البلاد، لم تحظ هذه الإجراءات بالشعبية لدى الجميع، وتطورت تيارات المعارضة في الداخل والخارج على حد سواء، حيث كان هناك معارضة ليبية مهاجرة تتكون من المنفيين السياسيين الذي كان العديد منهم يرتبطون بالملكية، قام القذافي، من ثم، اتخاذ خطوات لإزالة جميع المصادر المحتملة لمقاومة حكمة، فحل مجموعات وتيارات المعارضة من خلال موجات من الاعتقالات.

لقد صاع القذافي بدءا من عام 1977- بعد ثماني سنوات من انقلابه العسكري- لدولته نظاما "جماهيريا" تغلب عليه الطوباوية السياسية عبر الأخضر الذي بشر فيه بالنظرية العالمية الثالثة، والتي تركز على فكرة رئيسية تعد خليطا من بين الأفلاطونية المثالية وأفكار جان جاك روسو، وهي رفض النيابة، فالجماهير يجب أن تمارس السلطة والثروة والسلاح.

من هنا، ابتدع القذافي نظام المؤتمرات الشعبية كتعبير مواز عن السلطة التشريعية، ولكن بأيدي الجماهير، واللجان الشعبية (السلطة التنفيذية) واللجان الثورية التي تمارس الرقابة وحماية الثورة أمنيا، ولا

³⁷. كانت الولايات المتحدة قد حصلت على حق استعمال هذه القاعدة الجوية الواقعة إلى الشرق من طرابلس والتي كانت تسمى أصلا الملاحه، في عام 1943 وأعدت تسميتها على اسم ضابط أمريكي قتل في المعركة، وأصبحت قاعدة ذات أهمية إستراتيجية خلال الحرب الباردة، غير أنه وخلال الستينيات طرحت مسألة إخلاء هذه القاعدة وقواعد أخرى في ليبيا، وفي عام 1964 بدأت لجنة ليبية، أمريكية بعقد اجتماعات لمناقشة هذا الموضوع، دون الخروج بنتيجة مباشرة أخلى الأمريكيون القاعدة في حزيران/ يونيو 1970، عندما انتهت مدة عقد الإيجار، ومن ثم أعيدت تسميتها بقاعدة عقبة بن نافع، مؤخود من GOHN WRIGHT, LIBYA : A MODERN HISTORY 5LONDON AND CANBERRA, .1981°, PP. 49, 83-84,99,104,142.

³⁸. كان العدد الكبير لهذه الشركات يعني أن هذه العملية استغرقت عدة سنوات وتم إكمالها فقط عام 1974، مؤخود من DIRK VANDEWALLE, LIBYA SINCE LNDEPENDENCE : OIL AND STATE-BUILDING (LONDON 1998), PP. XXIV-WWV AND CHAPTER 4 ; AND RUTH FIRST, LIBYA : THE ELUSIVE REVOHLUTION (LONDON), CHAPTER 10 : « THE OIL STATE BEYOND THE STATE ».

حديث في هذا النظام الجماهيري عن أحزاب أو انتخابات أو دستور، فهي لا تعني سوي سيطرة وفقا للقدافي الذي هو زعيم الثورة لأنه لا يوجد رئيس في ليبيا.

وظل القذافي يزهو بفرادة السياسي بغض النظر عن مدى تحقيقه لمقاصد حقيقية كمشاركة الجماهير أو حرية التعبير، وفي جانب آخر، جعل هذا النظام الجماهيري القذافي أشبه بـ "مرشد ثورة" لا تخضع للمحاسبة، رغم أن بيده مقاليد الأمور سياسة وأمنا واقتصاد، وفي هذا الأخير كان يحرص على تعيين أمانة النفط بنفسه باعتباره المورد المالي الذي يكفل له تحقيق أحلامهن وعلى ذلك مورست سياسة الاقتصاد ضد كل يرفض "نظرية القذافي"³⁹.

غير أن النظام الجماهيري، الذي أسفط فكرة محاسبة القذافي على سياسته- زاد من ضعف الدولة ذاتها التي لم تأخذ حظا من التكريس في الواقع منذ استقلالها في العام، 1951، إذ أن وظائف الدولة ذاتها مورست بطريقة تركز عوائد التنمية على المركز في طرابلس وسرت، بينما أهملت بنغازي في الشرق وفزان في الجنوب، وهو ما خلف احتقانا بين القبائل الممثلة لهذه المناطق، لذا غريبا أن تنطلق الثورة على القذافي من بنغازي، وليس من طرابلس.

بموازاة النظام الجماهيري الذي كانت المفارقة فيه أنه لم يكن يسمح بالتعبير للمجتمع والحرية إلا لمؤسسة القذافي فقط، مثل النفط الذي يصل الإنتاج الليبي اليومي منه إلى 1.3 ملايين برميل، الأداة التي استخدمها الزعيم الليبي لتحقيق طموحاته الوحدوية العربية تارة، والأفريقية تارة أخرى، والتي عكست بشكل غير مباشر محاولة منه لعلاج الخلل الجيوستراتيجي للدولة ذاته، عبر الالتحام بامتدادات جغرافية وكيانات سكانية كثيفة.

لقد أنفق العوائد النفطية على سياساته الثورية في الوحدة العربية، باعتبار أنه ينظر لنفسه كوريث لعبد الناصر في التوجهات الوحدوية العربية، بيد أن تجاربه في هذا الصدد فشلت، لأن منطقة كان يرى بدء الوحدة باندماج سياسي قبل إقامة أرضية تعاون اقتصادي مشترك، ودفعت ليبيا ثمن ذلك عداوات إقليمية خاصة مع جارتها مصر تارة وتونس تارة أخرى، فضلا عن مغامراته العسكرية الخاسرة في تشاد وتدخلاته في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية.

³⁹ . وليام زراتمان، : السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة"، بهجت قرني وعلي الدين هلال (محرران)، السياسة الخارجية للدول العربية (القاهرة مركز الدراسات السياسية)، جامعة القاهرة، 1994.

ولأنه ينظر لنفسه على أنه المعارض للامبريالية الأمريكية، التي حاولت اغتياله في العام 1986، فقرر دعم كل من يعارضها، ويكفي الإشارة إلى أن ليبيا كانت تدفع سنويا لكل الحركات الثورية المعارضة للامبريالية بدءا من أفريقيا ومرورا بفلسطين وانتهاء بسود أمريكا والجيش الجمهوري الأيرلندي ومتمردنيكارجوا قرابة 100 مليون دولار، وفقا لتقديرات الخارجية الأمريكية في السبعينات.

ولأن النظام الجماهيري تضعف فيه سلطة الرقابة على مؤسسة، فلم يحاسب القذافي عل ما خلفته سياساته الثورية من إهدار للأموال وعزلة إقليمية ودولية بلغت إلى حد اتهامات بالضلوع في تفجير الطائرة بأن أمريكان فوق بلدة لوكيربي باسكتلندا عام 1988، أعقب ذلك فرض عقوبات دولية عام 1992، استثنى منها النفط بسبب الضغوط الأوروبية⁴⁰.

وعندما قرر القذافي الخروج من العزلة الإقليمية والدولية، أفرط في التنازلات السياسية سواء لجهة تعويض ضحايا لوكيربي أو تسليم المتهمين فيها، أو حتى عندما تراجع عن البرنامج النووي، وإعادة العلاقات مع أوروبا وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة.

ولأن أحلام الزعامة تهيم على القذافي، فقد سعى إلى رسم صورة جديدة صانع سلام في أفريقيا، وتبني مبادرة الساحل والصحراء، ثم الولايات المتحدة الأفريقية، وأصبح هو أحد أكبر الممولين للاتحاد الأفريقي، وأطلق على نفسه "ملك ملوك أفريقيا"، مغدقا من أموال النفط على البلدان الأفريقية المؤيدة لمشروعه الذي لم يختلف في طوباويته عن حلم الوحدة العربية.

إن هذه الصورة لزعيم سياسي طغت أحلامه الدولة مستندا للقمع المفرط للأجهزة الأمنية لكل من يعارض سياساته، جعلته يعيش حالة من التماهي بينه وبين النظام والدولة، وكأنها "ضيعة خاصة"، لأنه صاغها دون مشاركة جماهيرية، ولذا لا يمكن أن نستغرب أن يذهب في مواجهة الثورة الليبية، عندما بدأت في بنغازي، إلى التهديد "التطهير والقتل والإعلام، وتنظيف ليبيا من الثورة بيتا بيتا، زنقة زنقة"⁴¹.

المطلب الثالث: المؤسسات السياسية في النظام السياسي الليبي.

⁴⁰ . خالد حنفي علي، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقية غير عربية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005.

⁴¹ . جاسم حسين، الاقتصاد الليبي والفرص الضائعة، صحيفة الاقتصادية السعودية، 2 أبريل 2011.

بعد أحداث الفاتح من سبتمبر 1969، التي قامت بها اللجنة المركزية للضباط الوجوديين الأحرار بقيادة معمر القذافي، التي تم على إثرها إلغاء الملكية في ليبيا، عرف النظام السياسي تحولا جذرية وذلك خاصة من حيث مؤسساته، وكان ذلك عبر مرحلتين هما:

➤ الفرع الأول: المؤسسات السياسية في ليبيا.

أولاً: من 1969 إلى غاية 1967.

عرف النظام السياسي الليبي في هذه الفترة إنتاج مؤسسات جديدة متأثرة بالقومية العربية والفكر الناصري في مصر وتمثلت هذه المؤسسات في:

1. **مجلس قيادة الثورة:** يعتبر بمثابة السلطة التشريعية في الجمهورية العربية الليبية، ويمارسها بالقرارات والقوانين التي يصدرها بمراسيم، وكان المجلس يتكون من 12 عضوا هم: (معمر القذافي، مصطفى الخروبي، خويلي حميد، أبوبكر يونس، عبد السلام جلود، عمر المحيشي، عوض هوادي، بشير حمزة، ويونس جابر، محمد نجم، مختار جروي، محمد المقريف)،⁴² وكان المجلس قائما على أساس القيادة الجماعية، وكان معمر القذافي في هذه الفترة رئيسا له، وقد تركزت كافة السلطات في يد المجلس وبعثها عن طريق إعلانات دستورية وقرارات وقوانين لا تقبل الطعن أما أي+9" جهة، حيث تنص المادة (12) من الإعلان الدستوري الذي تم في 11 سبتمبر 1969 أن: "مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في البلاد ويمارس اختصاصات السيادة والتشريع، ووضع السياسات العامة للدولة، باعتباره قيادة التنظيم السياسي، وإدارته الحكم في الجمهورية الليبية العربية"،⁴³ ومنه فإن المهام التي يمارسها مجلس قيادة الثورة تتخلص فيما يلي:

- وضع السياسات العامة للدولة واتخاذ التدابير التي يراها ضرورية.
- ممارسة مهام السلطة التنفيذية من تعيين للوزراء وإقالتهم والإشراف على السياسات العامة للدولة.
- إنشاء المصالح العامة، تعيين كبار الموظفين المدنيين والعسكري والإشراف على القوات المسلحة.

2. **مجلس الوزراء:** هذا المجلس كان بمثابة الهيئة التنفيذية والإدارية الرئيسية في ليبيا، ويتشكل ويعدل بقرار من مجلس قيادة الثورة، ويتكون من مجلس قيادة الثورة والحكومة، وإذ لا يقوم مجلس

⁴² . هنري حبيب، المرجع السابق، ص 173.

⁴³ . DIRK VANDEWALLE, OP.CIT,P68.

قيادة الثورة بممارسة الحكم بشكل مباشر بل عن طريق مجلس الوزراء المسؤول مباشرة أمامه وتتمثل اختصاصات مجلس الوزراء فيما يلي:

■ تنفيذ السياسات العامة للدولة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثورة وممارسة كافة الاختصاصات اللازمة لذلك.

■ دراسة وإعداد كافة القوانين وفق السياسة المرسومة.

■ ممارسة كافة الأعمال الإدارية والتنفيذية المتعلقة بتعيين الموظفين وإنشاء البلديات وإلغائها.

■ عقد المعاهدات والاتفاقيات والمصادقة عليها بتفويض من مجلس قيادة الثورة.

وقد شكلت أول حكومة في هذه الفترة برئاسة محمد سليمان المغربي، وتضم ثمانية وزراء، إلا أنها أقيمت في جانفي 1970 بعد خمسة أشهر من تعيينها لتحل محلها حكومة جديدة برئاسة معمر القذافي وبإبته في 1972 عبد السلام جلود في رئاسة جلود في رئاسة الوزراء إلى غاية 1977.

3. الاتحاد الاشتراكي العربي: تأسس الاتحاد في 11/06/1971، كإطار للمشاركة السياسية دون اعتبار حزبا سياسيا، وتقوم فلسفة هذا التنظيم على أنه التنظيم السياسي الشعبي الذي يحقق تحالف القوة والذي يقضي سلميا على الفوارق بين الطبقات الموجودة، وأوكلت إليه مساندة النظام الثورة في ليبيا وخلق إيديولوجية جديدة تتماشى مع الشريعة الإسلامية، ويتكون الهيكل الأساسي لهذا التنظيم من:⁴⁴

■ مجلس قيادة الثورة يمثل القيادة العليا للاتحاد الاشتراكي العربي.

■ المؤتمر الوطني العام الذي يتكون من المندوبين عن المحافظات، إضافة إلى تنظيم القوات المسلحة والشرطة، وهو قائم على مبادئ "الحرية والاشتراكية والوحدة"، ويختص بدراسة ومناقشة سياسات الاتحاد وخطته العامة وإصدارها ودراسة تقارير مجلس قيادة الثورة من خلال لجنة على مستوى المحافظات والوحدات الأساسية القاعدية، ومدة العضوية فيه ستة سنوات، ويجتمع مرة سنيتين وفي الدورات الطارئة بطلب من مجلس قيادة الثورة، ورئيس قيادة مجلس الثورة هو رئيس المؤتمر الوطني العام ورئيس الاتحاد الاشتراكي العربي.

4. اللجان الشعبية: جاءت اللجان الشعبية بعد إعلان الثورة الشعبية في 5 أفريل 1973، وذلك من خلال خطاب ألقاه العقيد معمر في مدينة زوارة، وحسب معمر القذافي فان اللجان الشعبية هي

⁴⁴. هنري حبيب، المرجع السابق، ص 179.

الوسيلة لتمكين الشعب من التعبير عن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة، وتقوم اللجان الشعبية في كل وحدة جغرافية وإدارية في ليبيا، وذلك عن طريق الانتخاب المباشر، وفي 16 أبريل 1973 أصدر مجلس قيادة الثورة قانون يحدد فيه المسؤوليات الإدارية للجان الشعبية التي يتم اختيار أمين عام لها من طرف أعضائها.⁴⁵

5. **السلطة القضائية:** في 28 أكتوبر 1973 قام مجلس قيادة الثورة بتشكيل لجنة تشريعية لمراجعة وتعديل القوانين لكي تتماشى والشرعة الإسلامية، وتم إصدار قانون يقضي بدمج المحاكم المدنية والشرعية وحل نظام المحاكم المزدوجة ومن بين أهم التعديلات في النظام القضائي نذكر:

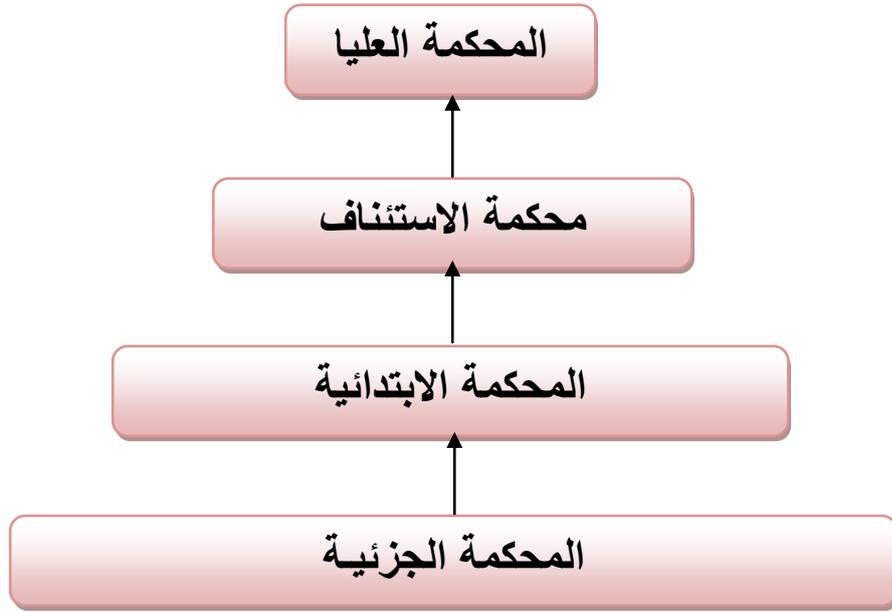
- المجلس الأعلى للقضاء حل محل مجلس القضاء العالي، ويتولى هذا المجلس التنسيق والإشراف على مختلف السلطات القضائية، ويرأسه رئيس مجلس قيادة الثورة، كما يضم بين أعضائه وزير العدل ورئيس المحكمة العليا، ولا تصدر قرارات هذا المجلس إلا بحضور أغلبية أعضائه.
- مجلس الدولة الذي كان يعرف باسم إدارة الفتوى والتشريع، ويعتبر هذا المجلس هيئة استشارية، ويضم 20 عضو 12 منهم من موظفي المكتب الرئيس و8 من مكاتب الأقاليم.

أما نظام المحاكم الليبية في هذه الفترة فهي على الشكل التالي⁴⁶:

- **المحاكم الجزائية:** وهي المستوى الأول من نظام المحاكم، وتوجد في كل مدينة.
- **المحاكم الابتدائية:** وهي المستوى الثاني وتتنظر في جميع القضايا.
- **محاكم الاستئناف:** وهي تتنظر في القضايا التي تحال إليها من المحاكم الابتدائية، كما تتخصص في الجنايات الكبرى.
- **المحكمة العليا:** وهي تنقسم إلى أقسام متخصصة: "المدنية والتجارية، والإدارية، الدستورية، ويتولى إدارة كل قسم خمسة قضاة والأحكام فيها تكون بالأغلبية.

⁴⁵ . helen chapin metz , op.cit ,p 184.

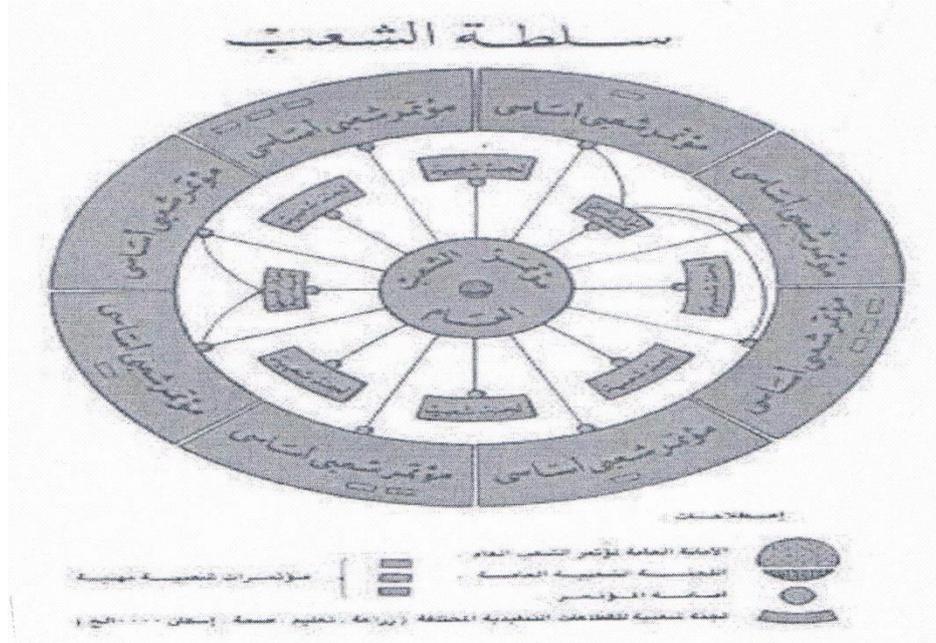
⁴⁶ . هنري حبيب، المرجع السابق، ص 202.



الشكل 3: (نظام المحاكم في ليبيا): حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة: إبراهيم شاکر، ليبيا: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، 1981، ص 203. ثانيا: من 1977 إلى غاية 2011.

عرفت ليبيا في بداية 1977 تغييرات سياسية جذرية، وإذ تم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية، وحلت محلها هيكلية مختلفة تماما تحت اسم "سلطة الشعب"، ولقد نص إعلان سلطة الشعب على أن "السلطات الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية"، وهذا حسب تصورات وأفكار العقيد معمر القذافي التي صاغت في الكتاب الأخضر، والنظرية العالمية الثالثة، ومنه فإن الجماهيرية تكون هي أساس إزالة كل الحواجز أمام الديمقراطية الحقيقية، ونتيجة لهذا الإعلان تم حل مجلس قيادة الثورة وإلغاء مجلس الوزراء وفي أوائل 1979، وعرفت ليبيا في هذه الفترة مؤسسات سياسية جديدة كما هو موضح في الشكل التالي وتتمثل في⁴⁷:

⁴⁷ . فضل عفاش، الماضي يبدأ غدا، قصة حياة الزعيم العربي الليبي معمر القذافي، النمسا: الدار الإفريقية للطباعة والنشر والانتاج الفني، 1991، ص 201.



الشكل 4: (تنظيم السلطة في الجماهيرية): معمر القذافي، الكتاب الأخضر، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع، 1978، ص 51.

1. المؤتمرات الشعبية الأساسية: التي من خلالها تم تقسيم الجماهيرية إلى 405 مؤتمرا شعبيا، وذلك على أساس جغرافي، ولكل مؤتمر حدود إدارية، والعضوية في هذه المؤتمرات تشمل كل المواطن ليبي والعضوية هي عبارة عن حق و واجب لمن بلغ سن 18، وتتم مناقشة جميع المواضيع والقوانين والتشريعات في البلد خلال هذه المؤتمرات نذكر⁴⁸:

- يحق لهذه المؤتمرات إصدار القوانين والتشريعات.
- النظر والبت في الشؤون الحرب والسلام، وعلاقات الجماهيرية مع باقي الدول.
- وضع الخطط الاقتصادية والميزانية العامة.
- وضع السياسات العامة في مختلف المجالات والقطاعات.
- مسائلة واختيار الأمانات ولجانها العامة.

2. المؤتمرات الشعبية غير الأساسية: وهي المؤتمرات التي تخص منطقة جغرافية محددة، ولها حدود إدارية تعرف باسم "الشعبية"، وتتكون المؤتمرات من أمانة المؤتمر للشعبية وأمانة المؤتمر للشعبية وأمناء الاتحادات والنقابات والروابط المهنية، وليس من صلاحيات المؤتمر الشعبي

⁴⁸. helen chpin metz , op.cit ?p 188.

للشعبية اتخاذ أي قرارات، وإنما هو عبارة عن إدارة لصياغة القرارات الخاصة بالشعبية التي لا تتعارض والسياسات العامة.

3. **الاتحادات والنقابات والروابط المهنية:** تعتبر من وحدات النظام السياسي والليبي ومن مكوناته الأساسية، وقد تم تنظيمات وتحديد أهدافه وأعمالها من خلال الكتاب الأخضر، ويقتصر دورها في ليبيا على الاهتمام بشؤونها ومشاغها المهنية، وتقوم هذه التنظيمات المتمثلة في الروابط المهنية العامة لها على مستوى ليبيا، وأعضاءها هم أعضاء في مؤتمر الشعب العام، حيث يعتبرون عن صالح العامة، ولكن لا يحق لهم التصويت حول قضايا السياسة العامة، وينص القانون الليبي فيما يخص هذه التنظيمات على⁴⁹:

- أن كل مهنة أو حرفة يحتكر تمثيلها إتحاد أو نقابة أو رابطة مهنية واحدة فقط.
- لا يجوز لهذه التنظيمات القيام بأية نشاطات ليس لها علاقة بشؤونها المهنية.
- لا يجوز لها أن تتصرف كوحدة جماعية في عمليات التفاوض والمساومة مع الجهاز الإداري أو النقابات والاتحادات والروابط الأخرى.

4. **اللجان الشعبية:** اللجان الشعبية هي تنظيم منبثقة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات والروابط المهنية، وتعتبر هذه اللجان الجهاز التنفيذي للقرارات في الجماهيرية، وتنقسم إلى⁵⁰: اللجنة الشعبية العامة واللجنة الشعبية الفرعية.

5. **مؤتمر الشعب:** هو عبارة عن إلقاء المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والاتحادات والروابط المهنية وهو يتألق من 760 عضو فما فوق.

6. **اللجان الثورية:** هي أحد الهياكل الجديدة التي جاء بها معمر القذافي في الكتابة الأخضر والنظرية العالمية الثالثة والتي تسعى حسب العقيد إلى إبقاء الثورة دائمة والحفاظ على مكتسباتها.

7. **المؤسسة القضائية:** عرف نظام المعالم في ليبيا بعد التحول إلى النظام الجماهيري انقسامه إلى أربعة مستويات وهي: المحاكم الجزئية، المحاكم الاستئناف المحكمة العليا، المحاكم الثورية محكمة الشعب.

8. **المؤسسة العسكرية:** تنقسم المؤسسة العسكرية في ليبيا إلى قسمين هما:

⁴⁹ . محمد زهير المغيربي، هيكله النظام السياسي في ليبيا، مأخوذ من:

⁵⁰ <http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com-content&task=view&id=6369&Itemid=1helen> chapin metz ,loc ,cit,p189.

أ. الجيش: يبلغ عدد القوات العاملة في الجيش الليبي حسب إحصائيات 2010 ما يقارب 46000 مجند، واحتياطي 40000 يمثلون أفراد الميليشيات الشعبية.

ب. الكتاب الأمنية: أو ما يعرف بكتائب القذافي فهي لأله لها بالجيش الليبي النظامي لكن تقوتها تجهيزا وتدريباً ولا يوجد لهذه الكتائب قيادة موحدة بل يطلق عليها تسميات مرتبطة غالباً بأسماء أبناء القذافي كخميس والمعتصم والجراح ويفوق عدد قوات الكتائب سبعة وأربعون ألف جندي.

9. المؤسسة الإعلامية: يعتبر النظام الإعلام الليبي الأكثر تقييداً في العالم، إذ أدار الزعيم وسائل الإعلام بقبضة من حديد منذ وصوله إلى السلطة، فالقذافي يرى أن وسائل الإعلام تمثل للتعبئة والتمتية الوطنية، وكان القذافي غير راضي عن التحول الذي كانت وسائل الإعلام تحدثه في المجتمع الليبي، مما دفعه لإعادة هيكلة القطاع بشكل متكرر، ففي البداية أوقف القذافي جميع الصحف الموجودة في ليبيا، وربط في وقت لاحق وسائل الإعلام باللجان الشعبية، وقد أشار في "الكتاب الأخضر" في الفصل حول الصحافة أن "الصحافة وسيلة تعبير المجتمع وليست وسيلة تعبير لشخص طبيعي أو معنوي، إذن منطقياً وديمقراطياً لا يمكن أن تكون ملكاً لأي منهما"، ومنه كان من المسموح للجرائد لتمثيل بعض الكيانات فقط، مثل الاتحادات المهنية أو مؤتمر الشعب⁵¹.

➤ الفرع الثاني: أثر النظام السياسي على السياسة الخارجية.

تميزت السياسة الخارجية الليبية بالتحول وعدم الثبات، بحيث يمكن التمييز بين مراحل مختلفة للسياسة الخارجية كل واحدة منها تختلف عن الأخرى من حيث التوجهات والأهداف والأولويات، ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى فترتين كالتالي:

الفترة الأولى: مثل فيها مجلس قيادة الجهة العليا لاتخاذ القرارات الخارجية بحكم الاختصاص الممنوح له في الإعلان الدستوري الصادر سنة 1969، وأن مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في

⁵¹ معمر القذافي، المرجع السابق، ص 67.

البلاد، ولقد أشار أيضا الإعلان الدستوري في مادته 19 "إلى أن مجلس الوزراء هو الجهة المخولة بتنفيذ السياسة العامة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثورة "ومنها السياسة الخارجية"⁵².

الفترة الثانية: من 2 مارس 1977 إلى 2010، فبعد إعلان قيام سلطة الشعب، تم تحويل صلاحيات مجلس قيادة الثورة إلى مؤتمر الشعب العام، وهي صلاحيات في أضيق النطاق مثل قبول أوراق السفراء وتعيين أمناء المكاتب الشعبية وأداء القسم القانوني أما مؤتمر الشعب العام، إذ يشير قانون رقم 9 لسنة 1984 في خصوص إعادة تنظيم المؤتمرات الشعبية واختصاصاتها إلى أنها تقوم ب⁵³:

- إصدار القوانين والسياسات العامة، والسياسة الخارجية.
- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات.
- وضع السياسات العامة ومنها السياسة الخارجية.
- تحديد علاقات ليبيا الخارجية مع الدول والمنظمات.
- البث في شؤون الحرب والسلام.
- تحديد مواقف ليبيا من الحركات السياسية في العالم.

أما فيها يتعلق بتنفيذ السياسة الخارجية الليبية فنقوم بها اللجنة العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، ووضعت لتسهيل عملية تنفيذ هذه المهام للجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، هذا إضافة إلى عدد من الإدارات والمكاتب منها:⁵⁴

- إدارة شؤون الاتحاد الإفريقي.
- إدارة اتحاد المغرب العربي.
- إدارة المنظمات الدولية.
- إدارة الشؤون العربية.
- إدارة الشؤون الاقتصادية.
- إدارة شؤون أمريكا.

⁵² . هنري حبيب، المرجع السابق، ص 291.

⁵³ . helen chpin metz, op.cit,p 230.

⁵⁴ . سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل، بنغازي: مركز البحوث الاقتصادية، 2000، ص 94.

- إدارة شؤون أمريكا الوسطى والجنوبية.
- إدارة الشؤون الأوروبية.
- إدارة الشؤون القنصلية.
- إدارة الشؤون الإسلامية.
- إدارة شؤون القانون الدولي والمعاهدة.
- إدارة شؤون آسيا وأستراليا.
- إدارة الشؤون الإدارية والمالية.
- مكتب شؤون اللجنة.
- مكتب الشؤون القانونية.
- مكتب الشؤون العسكرية.
- جهاز المراسم العامة.
- جهاز الأمن الخارجي.
- معهد الدراسات الدبلوماسية.

وتعمل اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ومن أهم الأهداف في السياسة الخارجية الليبية:⁵⁵

- تحقيق الوحدة العربية هو من الأهداف الأساسية في السياسة الخارجية الليبية.
- دعم الحركات التحريرية في الدول المطالبة بالاستقلال ذات المطالب الشرعية.
- الوصول إلى تحقيق مشروع القارة وتحقيق اتحاد إفريقي كبير.

أما فيما يخص التوجهات الخارجية لليبيا فقد عرفت عدت تغيرات وتقلبات وذلك نظرا لتغير الإيديولوجية السياسية لصانع القرار السياسي في ليبيا وذلك على النحو التالي:

• السياسة الخارجية الليبية على المستوى العربي والمغاربي:

تتميز السياسة الخارجية الليبية على المستوى العربي بالعديد من المواقف وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتدعم الانتفاضة ومضادة الصهيونية وتكوين دولة إسرائيل منذ 1969 وتولى العقيد

⁵⁵ . سالم حسين البرناوي، المرجع السابق، ص 73.

معمر القذافي الحكم، فمبدأ السياسة الخارجية الليبية ينطلق من قاعدة دعم الشعب الفلسطيني بكل الوسائل الكفلية باستمرار روح المقاومة لدى الفلسطيني، ومن دلالة موقف السياسة الخارجية الليبية اتجاه القضية الفلسطينية اتخاذها موقف واضحاً ومحدداً برفضها القاطع لأي تقارب عربي إسرائيلي، وقد ناقشت المؤتمرات الرئيسية القضية الفلسطينية في العديد من المناسبات وأكدت على ثبات هذا الموقف اتجاه القضية الفلسطينية وتدعيم توجهات معمر القذافي، كما سجلت السياسة الخارجية الليبية على المستوى العربي موقفها من أزمة الخليج والحرب ضد العراق فانطلق الموقف الليبي من منطلق أن الصراع عربي في الأصل وكان لبد من حله على المستوى العربي (الجامعة العربية) وبعيدا التدخل الأجنبي لديه مأرب وأغراب عدوانية، وقد كانت الخارجية الليبية التي عبر عنها العقيد معمر القذافي معارضة للغزو البريطاني الأمريكي للعراق.

• السياسة الخارجية الليبية على مستوى الإفريقي:

لقد عمدت السياسة الخارجية الليبية إلى إقامة روابط متينة مع الدول الأفريقية مع دعم هذه الدول لتحقيق مصالح إفريقية عربية مشتركة، وحسب التقرير الذي قدمه مكتب الاتصالات الخارجي لعام 1982 بتقديم المساعدات السياسية والمادية للحركات التحريرية على المستوى الإفريقي كانت هذه المساعدات كالتالي⁵⁶:

- مساعدة الجبهة الشعبية لتحرير ناميبيا.
- مساندة حركة تقرير المصير بالجزر الخالدات (الكناري).
- العمل على تفعيل المؤتمر الإفريقي الجامع التحرير جنوب إفريقيا a.n.c

كما قامت بدفع مساهمات مالية للدول الإفريقية كما يلي.

المدفوعات	التعهدات	البلد
-----------	----------	-------

⁵⁶ . فتحي معتوق أحمد-المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية اثرها في السياسة الخارجية الليبية القاهرة. دار قباء 2008 ، ص 85.

بورندي	1.0 مليون	1.0 مليون
تشاد	19.6 مليون	12.7 مليون
مالي	5.8 مليون	5.8 مليون
أثيوبيا	10.1 مليون	10.1 مليون
الكامبيون	2.0 مليون	2.0 مليون

الجدول 2: (المساهمات المالية الليبية المقدمة للدول الإفريقي): فتحي معتوه أحمد، المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية، القاهرة: دار قباء، 2008، ص 82.

ومن هنا فإن السياسة الخارجية الليبية اعتمدت على عدة أهداف اتجاه إفريقيا منها:⁵⁷

- محاربة الاستعمار ودعم الحركات التحريرية ماديا ومعنويا.
- التصدي للتغلغل الإسرائيلي في إفريقيا.
- توثيق العلاقات العربية الإفريقية في مجالات السياسة والاقتصاد.

وقد تمخض عن السياسة الخارجية الليبية اتجاه دول القارة الأفريقية عدة نتائج منها:

- تجمع دول الساحل والصحراء: وهو من التجمعات الإقليمية في القارة الإفريقية حيث نشأ في فيفري 1998، بمبادرة ليبية وقد ضم ستة عشر دولة هي (ليبيا، جامبيا، السنغال، بوركينا فاسو، السودان، أفريقيا الوسطى، اريتيريا، النيجر، مالي، تشاد، جيبوتي، مصر، المغرب، نيجيريا، تونس، الصومال) وكان الهدف من هذا التجمع، منع القوى العالمية من تشكيل خريطة إفريقيا في ظل العولمة، استثمار الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لدولة المنطقة والاندماج والتكامل بين دول المنطقة لمواجهة القوى الدولية.⁵⁸

⁵⁷ . عمار انبية جمعة: السياسة الخارجية الليبية في المنطقة المغاربية، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر. معهد العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية 1994-1995 ص 78.

⁵⁸ . فتحي معتوق أحمد، المرجع السابق، ص 234.

▪ **الاتحاد الإفريقي:** وقد كانت أحد أهم التوجهات الإفريقية للسياسة الليبية هي فكرة الاتحاد الإفريقي والذي كان له أهداف تحريرية تكاملية بين الدول الإفريقية سعى العقيد معمر القذافي إلى ترسيخ فكرة الاتحاد والعمل على تفعيله.⁵⁹

السياسة الخارجية الليبية على المستوى الدولي: على الصعيد الدولي عرفت ليبيا اختلاف في التوجهات وذلك من خلال مرحلتين هما:

▪ **قبل انهيار الاتحاد السوفياتي:** في هذه الفترة توجهت الجماهيرية الليبية إلى توطيد العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وذلك بسبب مساندة للحركات التحريرية في هذه الفترة وخاصة في الدول الإفريقية ومساندتها للكفاح المشروع العربية و وقفها إلى جانبها في نضالها ضد الإمبريالية والصهيونية.

كما انتهت ليبيا في هذه الفترة سياسة خارجية مناهضة للإمبريالية والاستعمار مما جعلها في موقف صدام مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسعى حسب القذافي إلى فرض سيطرتها على المنطقة العربية على حساب أمن واستقرار الأمة العربية⁶⁰.

وقد التزمت السياسة الخارجية الليبية بمبادئ عدم الانحياز وبمبادئ وأهداف الأمم المتحدة، الداعية إلى توطيد الأمن والسلم الدوليين ويعتبر حق النقص من أبرز القضايا التي ركزت عليها الدبلوماسية الليبية في هذه الفترة حيث اعتبرته إلغاء للاستقلال كافة الشعوب وظلما لها.⁶¹

وقد قامت المؤتمرات الشعبية الأساسية باتخاذ عدد من القرارات المتعلقة بالعلاقات مع الدول الأخرى منها:⁶²

⁵⁹ . محمود ديردي، البعد الإفريقي للسياسة الخارجية الليبية (1995، 2009)، "مذكرة ماجستير، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص 158.

⁶⁰ . كمال سجبون العريفي، أثر انهيار الاتحاد السوفياتي على السياسة الخارجية في فترة (1990-2000)، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2003، ص 42.

⁶¹ . سالم حسين البرناوي، المرجع السابق، ص 131.

⁶² . فتحي معنوق أحمد، المرجع السابق، ص 57.

- قرار بدعم حركات التحرر في العالم، ويتضمن ذلك دعوة لدعم حركات التحرر الأوربية والفصائل الثورية، ومن ذلك الجيش الأيرلندي وقوات الباسك وغيرها.
- المشاركة في كافة مجالات عمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي تسعى لحل مشاكل الشعوب والإسهام في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على عوامل القلق والتوتر على الصعيد الدولي.

- **بعد انهيار الاتحاد السوفياتي:** لقد حاولت السياسة الخارجية الليبية منذ 1990 أن تبلور نفسها بشكل يضمن لها الحياة بعيدا عن الانزلاق والاعتداءات وهو الأمر الذي حدث فعلا عند تعرض ليبيا للغازات الجوية الأمريكية سنة 1986 على مدينتي طرابلس وبنغازي ويمكن القول أن فرض عقوبات على ليبيا سنة 1992 كان من أثار السلبية الخارجية الليبية في هذه الفترة.⁶³

وكما أن ليبيا عرفت هذه الفترة دبلوماسية فاعلة مع الدول الأوربية وقد اتخذت المؤتمرات الشعبية الأساسية مجموعة من القرارات المتعلقة بالعلاقة مع الدول الأوربية وذلك كما يلي:

- قرار يتعلق بشجب نصب الصواريخ الأمريكية في كوميزو جنوب إيطاليا.
- قرار يتعلق بالدعوة إلى جعل البحر الأبيض المتوسط خالية من الأساطيل الأجنبية.

كما توجهت السياسة الخارجية الليبية إلى بناء علاقات وطيدة مع الدول الصغيرة، وخاصة التي تواجه مسائل سياسية مع الدول الغربية وبالأخص الدول الجزرية في البحر الأبيض المتوسط مثل مالطا وفبرص.

وبعد أحداث 11 سبتمبر عرفت السياسة الخارجية الليبية وخاص بعد الإعلان الليبي عن تخليها عن امتلاك برنامج للسلاح النووي، وهو الدافع الذي يجعل الدبلوماسية والعلاقات الليبية الأمريكية تتحسن، فالقذافي أعلن عن إدانته للإرهاب وقدم تعازيه للشعب الأمريكي في الخسائر البشرية ودعى إلى عقد مؤتمر دولي يحدد مفهوم الإرهاب فحاولت السياسة الليبية جعل من هذه الحادثة آلية من آليات التقارب بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا من جهة ومن جهة أخرى تؤكد السياسة الخارجية

⁶³ . كمال سبحون العريفي، نفس المرجع، ص 83.

الليبية أن استمرارها في دعم حركات التحرر الوطنية في مختلف أنحاء العالم سيترتب عنه نتائج سلبية على مستوى السياسة الخارجية وخاصة باتهامها بتدعيم الإرهاب.⁶⁴

⁶⁴. George Joffé, Emanuela Paoletti, « Libya's Foreign Policy, Driver and Objectives, United states », miditerranean paper, 2010, p 19.

■ المبحث الثاني: الأزمة الليبية ومحدداتها وأسبابها.

أوصاف وأسماء كثيرة أطلقت على ما حدث في ليبيا في 17 فيفري 2011 بين من وصفها بالانتفاضة الشعبية أو الثورة وبين من وصفها بالنزاع. وحتى ذلك الوقت لم يكن قد تم تداول مصطلح الأزمة بشكل كبير كما هو الحال عليه اليوم.

الأزمة في ليبيا هي امتداد للنزاع الليبي الذي انطلق في 17 فيفري 2011، نتيجة استخدام القذافي للقوة المادية لقمع الاحتجاجات الشعبية السلمية التي نظمت في إطار ما يعرف بالربيع العربي وإن كنا في هذه الدراسة نتحفظ على هذه التسمية ونفضل استخدام " الخريف العربي " .

إن كان من السهولة بمكان تحديد تاريخ لبداية النزاع إلا أنه من الصعوبة تحديد تاريخ معين تشكلت فيه الأزمة. وهذا يعود بدرجة أولى إلى طبيعتها المعقدة (تشكل على الصعيد السياسي، الاجتماعي، ...) وتلعب تراكمات الـ 42 سنة من حكم القذافي دور لا يستهان فيه، إلى جانب الدور الذي لعبته القوى الخارجية في إدارتها وتوجيهها.

المطلب الأول: الأسباب السياسية.

يتناول هذا المطلب دراسة لأبرز العوامل المشكلة للأزمة في ليبيا، تعمدنا تقديم العامل الخارجي على العوامل الداخلية، وهذا اقتناعا منا على أن الجزء من هذه الأزمة أدارته القوى الخارجية التي من مصلحتها خلق الفوضى في ليبيا وإقليمها. ولا أعني بهذا أنني أنقص من دور العوامل الداخلية في الأزمة إلا أنني أرجع أكثر إلى فكرة أن الفاعل الخارجي فهم ليبيا جيدا وأدرك نقاط ضعفها، وكيف يستغل هذا الضعف وفق مصلحته الخاصة.

الفرع الأول: الأسباب الخارجية.

الفرع الثاني: الأسباب الداخلية.

➤ الفرع الأول: الأسباب الخارجية.

نتطرق في هذا القسم إلى دراسة وتحليل الدور الذي لعبته القوى الدولية في إدارة الأزمة الليبية. وسنحاول في هذا الفرع أن نقرأ الوضع الليبي في إطار المقاربات المفسرة للحراك العربي، لاسيما مقارنة الفوضى الخلاقة أو كما يذهب البعض لتسميتها بالمؤامرة.

▪ أولاً: الحراك العربي ومقاربة الفوضى الخلاقة.

تفسير الحراك العربي على أساس المعطيات الداخلية ليس هو الفرضية الوحيدة التي قدمها الباحثون، فهناك من هاجم الوصف الجمالي للحراك بكونه " ربيعاً عربياً"⁶⁵ واعتبره مجرد صناعة خارجية تهدف لخلق الفوضى في المنطقة، وهذا بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية في الأجندات الخارجية لتلك الدول.

هذه المقاربة تنطلق في تحليلها من ثلاث تساؤلات رئيسية:

1. من امتك المفاتيح الأساسية في توجيه الثورات ؟ (دور الأداة الإعلامية).
2. التساؤل الثاني حول طبيعة (شكل) الدولة التي خلقها الربيع العربي ؟ (باعتباره خلق دولا فاشلة).
3. من هو الرباح الاستراتيجي فل ظل فوضى الربيع العربي ؟ وفيما يتمثل هذا الربح ؟

قد يرفض الكثيرون فكرة الدور الأجنبي في الحراك العربي، ويفضلون التعامل البريء مع هذه الثورات على أساس أنها نتيجة لمجموعة من التراكمات الداخلية. في استطلاع للرأي أجرته " المؤسسة العربية للدراسات والنشر " ببيروت على 30 من أبرز المفكرين العرب حول أسباب الحراك العربي⁶⁶، انتهت الدراسة بأن 6% من الباحثين أرجعوا الحراك لدور اللاعب الخارجي، في حين أن منهم 94% فسروا الحراك في إطار التراكمات الداخلية وطبيعة النظام السياسي⁶⁷.

⁶⁵ . نشير أن وصف الربيع العربي أطلق لأول مرة من قبل كاتبة الدولة السابقة لوزارة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون وذلك في 13 أبريل 2011.

⁶⁶ . إبتسام الكتبي وآخرون: إلى أين يذهب العرب ؟ " رؤية ثلاثين مفكراً في مستقبل الثورات العربية "، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012)، ص 445.

⁶⁷ . إبتسام الكتبي وآخرون: نفس المرجع، ص 446.

■ ثانياً: التدخل العسكري في ليبيا وانعكاساته الأمنية.

التدخل العسكري في ليبيا تحت القرار 1973 يندرج في إطار مبدأ "مسؤولية الحماية" Responsibility to Protect، ويجدر اشارة إلى أن الحالة الليبية هي ثالث تطبيق عملي لهذا المبدأ منذ ظهوره، وأول حالة لجئ فيها إلى الحل العسكري⁶⁸.

مسؤولية الحماية هو أحد المبادئ التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2005 وينص بأن الدول مسؤولة عن تأمين الأمن لشعوبها، ولكن عندما تفشل الدولة في تحمل هذه المسؤولية فإنه باستطاعة المجتمع الدولي التدخل لحماية المدنيين بطرق سلمية أو عسكرية⁶⁹. وهذا التدخل يشمل أربع مواضع، هي: الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، التطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وستنطرق لهذا العنصر بالتفصيل في المطلب الثالث.

➤ الفرع الثاني: الأسباب الداخلية.

من خلال منطق تفكيكي سنعمد إلى تشريح الأزمة الليبية على الصعيد الداخلي إلى متغيرين: تعثر العملية السياسية وفشل المصالحة الوطنية، وهذا بهدف دراسة تحليلية لكل متغير على حدى وإبراز دوره في تشكل الأزمة. وإبراز تأثيرها وتأثيرها ببعضهما البعض وأن الأزمة الليبية هي نتاج لاحتكاك وتفاعل هذه المتغيرات في ذات الوقت، مما من شأنه أن يعطينا صورة واضحة عن درجة تعقيد الأزمة.

■ أولاً: تعثر العملية السياسية.

نفتتح هذا العنصر بطرح التساؤل التالي، وهو: لماذا عجزت ليبيا من أن تعبر مرحلتها الانتقالية؟ وبقيت عالقة في منتصف المرحلة؟. بمعنى آخر لماذا تأخرت ليبيا في صياغة دستورها؟، باعتبارها أن الدستور الليبي هو المؤشر الأكبر على قرب نهاية المرحلة الانتقالية.

⁶⁸. Matthias Dembinski and Theresa Reinold, « Libya and the Future of The Responsibility to Protect », Report 107, Peace Research Institute Frankfurt, Germany, 2011, p 4.

⁶⁹. Shin-Wha Lee, « the Responsibility to Protect in humanitarian Emergencies : From Libya to North Korea ? », Working Paper 22, Asia security Initiative, south Korea, May 2012, p 2.

فالدستور الذي كان من المفروض أن يعرض للاستفتاء الشعبي في جانفي 2013، هذا ما دفعنا للقول بتعثر العملية السياسية في ليبيا⁷⁰، العوامل التي تدفع نحو تعثر العملية السياسية في ليبيا، متمثلة في:

1. المخلفات السياسية لنظام القذافي:

أسئلة كثيرة تدور حول طبيعة النظام السياسي في ليبيا الذي أسسه القذافي منذ انقلابه العسكري سنة 1969، فنحن نتحدث عن نظام غير مألوف، يختفي فيه الدستور، وتغيب فيه المؤسسات التقليدية الموجودة في أي دولة، فهو بمثابة اللانظام وفق معايير الأنظمة السياسية المتعارف عليها⁷¹. وإذا أردنا باختصار تلخيص معطيات هذا النظام، سنجد المعطيات التالية:

✓ نموذج تسلطي ديكتاتوري: حيث القرارات كلها تتخذ من طرف شخص واحد، تحت مقولة: " ليبيا هي القذافي، والقذافي هو ليبيا"⁷².

✓ المحسوبية: تمحور المناخ السياسي في ليبيا في سنواته الأخيرة حول السرة الحاكمة وعلى قرابة الدم، حيث انتقل النظام من " الشخصنة " إلى " العائلة "، وباتت عائلة القذافي هي القوة الأساسية التي تحتكر السلطة بواسطة أبنائه السبعة، كما تحتكر الثروة⁷³.

✓ الكتاب الأخضر كبديل للدستور: وهو أقرب إلى الكتاب المقدس، فقد أراده القذافي أن يكون الرسالة سماوية العالم، كأنه يقدم نظرية ثالثة للسلم العالمي. وإسناد هذه النظرية أنها تبشر بعصر الجماهير، بمعنى أن كل المؤسسات سوف تسقط، وأن الجماهير هي التي تمسك بزمام السلطة، وتصبح مالكة الثروة والسلاح. فهو لا يعدو أن يكون فلسفة طوباوية ومجرد آراء رسمها فكر شخص واحد⁷⁴.

⁷⁰ . صالح البسيكري: " ليبيا: عملية انتقالية دون خريطة دستورية "، مرجع سابق، ص 1.

⁷¹ . مخلوف ساحل: " الزمة الليبية ادعيات ومواقف "، ضمن ملتقى: التحولات السياسية في العالم العربي، ندوة جريدة الخبر، الجزائر، 18 جوان 2011، ص 9.

⁷² . مصطفى صايح: " مستقبل النخبة الحاكمة في ليبيا وآليات الانتقال إلى الديمقراطية "، ضمن: ملتقى التحولات السياسية في العالم العربي، ندوة جريدة الخبر، الجزائر، 18 جوان 2011، ص 15.

⁷³ . عبد الإله بلقزيز: ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، بيروت، منتدى المعارف، 2012، ص 84.

⁷⁴ . مصطفى صايح: " مستقبل النخبة الحاكمة في ليبيا وآليات الانتقال إلى الديمقراطية "، مرجع سابق، ص 15.

✓ **اللجان الشعبية بديل للمؤسسات التقليدية للدولة:** هذه اللجان هي كيانات اخترعها القذافي وهي أقرب للقبلية منها للدولة. وهي الآلية التي رأى القذافي أنها قادرة على تحقيق نظريته للسلام العالمي، بتحقيقها لديمقراطية أثنائية، حيث أن الفرد يتخذ قراراته بنفسه دون وجود من ينوب عنه⁷⁵.

✓ **تعزيز المنظومة الأمنية:** تركز هذه المنظومة أساساً على الولاء العشائري والقبلي، ثم الولاء المصلحي والبرغماتي. وهذا ما أدى إلى توزيع المناصب الحساسة وفق الانتماء العائلي مما أضعف المؤسسة العسكرية الرسمية.

✓ **غياب تعدد القوى الفاعلة السياسية والاجتماعية:** بمعنى قتل المعارضة، وشل التنظيمات الاجتماعية، وإدانة الحزبية وتغييب المجتمع المدني⁷⁶.

انطلاقاً من هذه المعالجة نقول، أن جزءاً من الأزمة الليبية الحالية يرجع إلى طبيعة نظام الجماهيرية الذي ساد في فترة القذافي، حيث أن هذا النظام وبغض النظر عن ديكتاتورية القذافي شابه الكثير من الخلل.

إن خلل النظام السابق أسهم في توريث معضلتين على المستوى السياسي في مرحلة ما بعد سقوط النظام. المعضلة الأولى هي معضلة غياب مؤسسات تستند عليها الدولة في مرحلتها الانتقالية. أما المعضلة الثانية فتتمثل في ضعف التجربة الديمقراطية داخل الدولة⁷⁷.

2. تراجع شرعية الحكومة الانتقالية:

تعرف الشرعية Legitimacy بكونها حركية معبرة عن مستوى ثقة المحكومين فيمن يحكم، وعن مدى تقبل ورضى المواطنين لمنتجات الحكم والنظام السياسي. تقاس الشرعية من خلال مدى فعالية النظام والطريقة التي وصل بها على السلطة.

⁷⁵ . علي حسن: " الانتخابات الليبية: الظروف، النتائج والتحديات "، منتدى البدائل العربي للدراسات، بيروت، أوت 2012، ص 5.

⁷⁶ . علي حرب: ثورات القوة الناعمة في الربيع العربي، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 2، 2012، ص 86.

⁷⁷ . أحمد علي الأطرش: " مسوغات وتحديات البناء المؤسسي في ليبيا "، ضمن مقال: " صيرورة صياغة عقد اجتماعي جديد في المغرب العربي "، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، تونس، سبتمبر 2012، ص 8.

وبإسقاطنا هذه المعطيات على الحالة الليبية، نجد أن الحكومة الانتقالية ن حيث طريقة وصولها إلى السلطة تعتبر شرعية، حيث أنها جاءت بعد انتخابات نزيهة، حرة، وتعددية⁷⁸.

إلا أنه إذا قسمناها من حيث مدى فعالية هذه الحكومة فسنجدها غير شرعية. ونقصد بالفعالية هنا، هو مدى قدرة النظام على الوفاء بعهود برنامجه الانتخابي الذي أنتخب من أجله ومدى قدرته على الاستجابة لحاجيات المواطن وتمكينه من حقوقه.

ووفق هذه المعايير فالنظام الليبي نظام ناقص الشرعية، لعدم قدرته على معالجة الكثير من القضايا لاسيما القضية الأمنية وعجزه عن الخروج بليبيا من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة إعداد الدستور وانتخاب الهيئة التشريعية. وإذا استمر الأمر على هذا الحال فالنظام سيتجه نحو العجز مما سينتج احتمالية حجب الثقة عنه والمطالبة باستبداله إما بطريقة سلمية أو عنيفة⁷⁹، وهو ما تحقق في بدايات سنة 2014.

مع بداية سنة 2014، عرض الوضع السياسي في ليبيا تأزم حاد، حيث أن ولاية " المؤتمر الوطني العام " كان من المفترض أن تنتهي قانونيا في 7 فيفري إلا أن المؤتمر مدد هذه الولاية حتى نهاية العام على نحو مثير للجدل. وقد انطلقت مظاهرات شعبية منددة بالتمديد، واتجهت البلاد نحو انتخابات تشريعية ثانية - منذ سقوط معمر القذافي - للبحث عن برلمان جديد يحل محل المؤتمر الوطني العام الذي عاني الكثير من الفشل⁸⁰.

جرت الانتخابات البرلمانية الثانية في 25 جوان 2014. البرلمان الجديد أطلق عليه اسم مجلس النواب، وتشكل من 200 عضو تم انتخابهم وفق النظام الفردي الذي يركز على الأشخاص دون الأحزاب والبرامج، بحيث لا وجود لكيانات سياسية بشكل مباشر.

⁷⁸ . علي حسن: " الانتخابات الليبية: الظروف، النتائج والتحديات "، مرجع سابق، ص 5.

⁷⁹ . Geoff D. Porter, « Post-Qadhafi Libya at Risk », Policy Watch 2139, The Washington Institute for Near East Policy, Washington, September 11, 2013, p 2.

⁸⁰ . أندرو اينجل: " ليبيا وخطر الحرب الأهلية المتنامي "، المرصد السياسي 2256، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، واشنطن، 20 ماي 2014، ص 2.

الأزمة الحقيقية التي تشكلت عقب هذه الانتخابات هو رفض المؤتمر الوطني العام التخلي عن السلطة، وبذلك تكون ليبيا ترزح تحت إدارة سلطتين المؤتمر الوطني العام الذي فضل تغيير اسمه إلى حكومة الإنقاذ الوطني ومقره طرابلس، والمجلس المنتخب حديثا مجلس النواب ومقره طبرق بالشرق الليبي.

3. صعوبة الوصول إلى توافق وطني:

السؤال حول طبيعة وشكل الدولة المستقبلية في ليبيا، هو من أبرز الأسئلة المطروحة في المرحلة الانتقالية. اختلفت الآراء والنماذج حول ما يجب أن تكون عليه الدولة في ليبيا بين فريق يدعو لتبني نظام فيدرالي وآخر يناقش شكل السلطة برلمانية ستكون؟ أم رئاسية؟، وفريق آخر يبحث عن موقع الدين في الدولة الجديدة. هذه النقاشات المختلفة خلقت توترات جديدة وعم توافق وطني، انعكس سلبا على مسار المرحلة الانتقالية وعرقل مهمة صياغة دستور في ليبيا.

4. حقوق الأقليات في الدستور الليبي:

يمكن أن نميز وجود ثلاث أقليات⁸¹ في ليبيا، وهي⁸²:

أ. **التبو:** هي أقلية عرقية افريقية تعيش في سلسلة جبال تيبسي وفي المدن الليبية الجنوبية سبها والكفرة ومرزق والقطرون في ليبيا، ويمثل أفراد القبيلة حوالي 0,2% من السكان. كما أنهم يتواجدون أيضا في بعض المناطق في تشاد والنيجر والسودان. ويبلغ عددهم الإجمالي حوالي 380 ألفا⁸³.

⁸¹ . تعرف اللجنة الفرعية لمحاربة التمييز وحماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة، الأقليات من خلال توفرها على أربعة شروط، وهي: ضعف عددي مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان، وضعية غير مهيمنة داخل الدولة، ميزات إثنية ولغوية ودينية مشتركة، المواطنة في دولة الإقامة.

⁸² . رحال بوبريك: " الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي "، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 14 فيفري

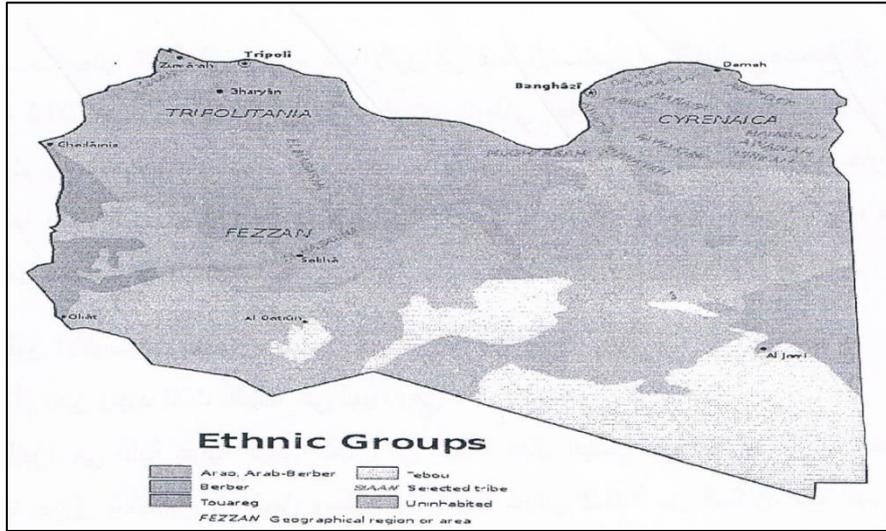
2013، ص 1.

⁸³ . Philip Martin and Christina Weber, « Ethnic Conflict in Libya : Toubou », The Norman Paterson School of International Affairs, Carleton University, canada, June 21, 2012, p 79.

ب. الطوارق: يتوزع الطوارق أساسا بين الجزائر ومالي والنيجر وليبيا وبوركينا فاسو، ويقدر عددهم بنحو مليون ونصف نسمة وهو بربر بدو، في حين يتواجد حوالي ما يقدر بـ 250000 في ليبيا⁸⁴.

ت. الأمازيغ: يبلغ عدد الأمازيغ في ليبيا حوالي 500 ألف أمازيغي، يتواجدون في الناحية الغربية من ليبيا في جبال نفوسة و زوارة.

خريطة رقم 02: توزيع المجموعات العرقية في ليبيا.



Source : Philip Martin and Christina Weber, « Ethnic Conflict in Libya : Toubou », The Norman Paterson School of International Affairs, Carleton University, Canada, June 21, 2012, p 53.

لقد غيب الإعلان الدستوري المؤقت الحقوق الثقافية للأقليات، حين ذهب في مادته الأولى إلى اعتبار الإسلام الدين الرسمي للدولة واللغة العربية هي اللغة الرسمية فيها⁸⁵. لقد خلقت هذه المادة المزيد من التوترات في ليبيا، حين بدأت مجموعة من الأقليات بالمطالبة بإدراج حقوقها في الدستور سواء بطرق سلمية أو عنيفة، كان أبرزها، إعلانها مقاطعة انتخابات لجنة صياغة الدستور في 18 جويلية 2013.

⁸⁴. UN, a Service of the UN Office the Coordination of Humanitarian affairs, « Analysis : Libyan Minority Rights at a Crossroads », May 24, 2012, p 2.

⁸⁵. ليبيان الإعلان الدستوري المؤقت، 3 أوت 2011، المادة 1.

▪ ثانياً: فشل المصالحة الوطنية.

تعني المصالحة الوطنية في أبسط معانيها " عملية للتوافق الوطني على أسسها تنشأ علاقة بين الأطراف السياسية والاجتماعية قائمة على قيم التسامح وإزالة آثار صراعات الماضي، من خلال آليات محددة، ووفق مجموعة من الإجراءات"⁸⁶.

نجاح المصالحة الوطنية يعتمد على تحقيق عمليتين رئيسيتين، الأولى هي تحقيق العدالة الانتقالية والتي تعني تطبيق ثقافة المساءلة على الجرائم السابقة بدلاً من ثقافة الإفلات من العقاب، أما الشرط الثاني في المصالحة فهو تجنب أسباب الانشقاق، والعمل بكل الوسائل من أجل الاندماج اجتماعياً وسياسياً⁸⁷. لم تسر وتيرة المصالحة الوطنية في ليبيا بشكل جيد، لأسباب تشملها فيما يلي:

1. ضعف التماسك الاجتماعي داخل الدولة:

يعيش ما يقارب 6 ملايين ونصف المليون ليبي فس مساحة تقدر بـ 1 759 540 كيلومتر مربع، أي أن عدد السكان ضئيل مقارنة بمساحة البلاد. يتميز المجتمع الليبي بتجانسه العرقي والديني حيث يتشكل من 97% عرب مسلمين، ولا تشكل الأقليات فيه إلا ما يقدر بـ 3%⁸⁸، وعلى الرغم من هذا التجانس في التركيبة إلا أن التماسك الاجتماعي في ليبيا ضعيف جداً والوصف الصحيح له هو " اللاتماسك الاجتماعي".

لعبت القبيلة والمنطقة وبدرجة أقل العرق في خلخلة هذا النسيج، إلى جانب تداعيات النزاع الليبي الذي أضاف تقسيماً جديداً للمجتمع بين مجموعة الثوار ومجموعة أنصار القذافي، وفيما يلي تفصيل لأهم الانتماءات في ليبيا:

⁸⁶ . محمد عز: " العدالة الانتقالية: آليات تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات العربية"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 19 جويلية 2012، ص 1.

⁸⁷ . محمد عز: " العدالة الانتقالية: آليات تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات العربية"، نفس المرجع، ص 1.

⁸⁸ . مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم 130، " نقف معاً منقسمين" استمرار الصراعات في ليبيا"، بروكسل، 14 سبتمبر 2012، ص 1.

أ. **الانتماءات القبلية:** السمة الأساسية للمجتمع الليبي أنه مجتمع قبلي، يقدر عدد القبائل في ليبيا بنحو 140 قبيلة، إلا أن هناك حوالي 50 قبيلة من بين العدد الإجمالي التي لها نفوذ سياسي كبير في ليبيا⁸⁹.

يسود التوتر والنزاع بشكل عام في العلاقات بين القبائل الليبية، وبذلك يظهر المعطى القبلي كعامل زعزعة في النسيج الاجتماعي الليبي. أصل هذه التوترات والنزاعات يرجع لحقبة القذافي⁹⁰.

أقام القذافي هذه التوترات من خلال مزاجته بين استخدام التهديد لردع بعض القبائل واستخدام الترغيب لتدليل قبائل أخرى من خلال تقديم الامتيازات الاقتصادية والسياسية، وبذلك أنشئ مجتمعا هرميا يتدرج من القمة إلى القاعدة على حسب قرب القبيلة من السلطة، مما ولد شعورا بالكره بين بعضها البعض⁹¹.

شكّلت مرحلة النزاع الليبي إضافة جديدة للتوترات السابقة وأصبح الحديث اليوم في ليبيا عن مجموعتين من القبائل، قبائل اصطفت على جانب المعارضة وقبائل ساندت النظام⁹².

ب. **الانقسامات المنطقية:** تحضر الانتماءات المنطقية بقوة في المشهد الليبي، فكل فرد في ليبيا يذهب للتحدث باسم المنطقة التي ينتمي إليها قبل أن يتحدث باسم الدولة. تعود التقسيمات المنطقية لفترة الفيدرالية (1951-1963)، وعلى الرغم من توحيد الدولة سياسيا في إطار نظام وحدوي غلا أن سياسة القذافي أدت إلى الإبقاء على تلك التقسيمات في أذهان الشعب الليبي. ينقسم المجتمع الليبي منطقيا إلى ثلاث نواحي: الناحية الشرقية، الناحية الغربية والناحية الجنوبية. تنظر الناحيتين الشرقية والجنوبية إلى الناحية الغربية بنوع من العداء والكره فلطالما

⁸⁹. Susanne Tarkowski, Tempelhof and Manal Omar, « Stakeholders of Libya's, February 17 Revolution », special report 300, United State Institute of Peace, washington, January 2012, p 35.

⁹⁰. عبد الرؤوف محمد أبو القاسم الأشخيم: البعد القومي العربي للسياسة الخارجية الليبية (1969-2010)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ص 160.

⁹¹. Hanspeter Mattes, « Challenges to Security Sector Governance in the Middle east : the Libyan case », Paper Presented at the Workshop Organized by Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, Geneva, July 13, 2004, p 28.

⁹². محمد نجيب بوطالب: " الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص 15.

كانت هي مركز اهتمام القذافي سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية على حساب المناطق الأخرى⁹³.

ت. الانتماءات العرقية: 97% من الشعب الليبي عربي مسلم سني، يتخلل هذا النسيج الاجتماعي ثلاث أقليات عرقية، هي: الأمازيغ، التبو، الطوارق. (سبق معالجة الأقليات بالتفصيل في الفرع السابق). حرمت هذه القليات من الاعتراف الاجتماعي والاندماج الكامل في النظام السياسي والاقتصادي في فترة القذافي⁹⁴.

لم تختلف نظرة الأقليات للحكومة الانتقالية عن نظرتها للقذافي، باعتبار هذه الحكومة الجديدة لم تسع إلى النظر في حقوق الأقليات.

بدأت الخلافات مع الإعلان الدستوري المؤقت الذي اعتبر عنصرياً لكونه لا يعترف بالتعدد الثقافي واللغوي والاجتماعي في البلد، ولأنه جعل من اللغة العربية لغة رسمية دون الإشارة لباقي اللغات الأخرى⁹⁵. ثم ازدادت التوترات حدة مع الإعلان عن انتخابات لجنة إعداد الدستور، حيث أعلن مجموعة أفراد من الأمازيغ، التبو والطوارق في 18 جويلية 2013 عن مقاطعتهم للانتخابات باعتبار أن لجنة 60 لا تمثل السكان بشكل كامل⁹⁶.

التحدي الأساسي في ليبيا اليوم هو في كيفية تجاوز هذه التقسيمات وخلق مواطنة سليمة قائمة على أساس التساوي في الحقوق والواجبات بين مختلف فئات المجتمع، ونقل الدولة من حالة غياب الثقة إلى الثقة، وهذا على مستويين: أفقي (الأفراد فيما بينهم) وبشكل عمودي (بين الحكومة المنتخبة والشعب)⁹⁷.

2. فشل الحكومة في إقرار المصالحة الوطنية:

⁹³ . محمد نجيب بوطالب: " الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية "، مرجع سابق، ص 16.

⁹⁴ . Susanne Tarkowski, Tempelhof and Manal Omar, « Stakeholders of Libya's, February 17 Revolution », op.cit, p 53.

⁹⁵ . رحال بوبريك: " الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي"، مرجع سابق، ص 3.

⁹⁶ . نفس المرجع، ص 3.

⁹⁷ . ديدي ولد السالك: " المواطنة المغاربية المطلوبة في إطار العقد الاجتماعي الجديد "، ضمن مقال: " صيرورة صياغة عقد اجتماعي جديد في المغرب العربي "، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، تونس، سبتمبر 2012، ص 6.

على الرغم من التصريحات المختلفة من كبار المسؤولين في الحكومة الانتقالية الليبية عن اهتمامهم بملف المصالحة الوطنية إلا أن خطواتهم على أرض الواقع كانت هزيلة وبطيئة.

شكلت الحكومة في سنتها الأولى " هيئة تقصي الحقائق " للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتمثلت الأهداف التي سعت لتحقيقها في إعادة الثقة بين الليبيين، وتحقيق العدالة، وتعويض المتضررين، من خلال إنشاء اللجان المختلفة. إلى جانب عقد اللقاءات والحوارات بين القبائل المختلفة ومحاولة حملهم على الصلح. لكن على ما يبدو أن هذه الجهود كانت أقل من مستوى الحدث⁹⁸.

وفي ظل هذه الخطوات الهزيلة وعدم قدرة الحكومة على احتكار وسائل القوة، يظهر قانون العزل السياسي إلى السطح كأحد مظاهر ضعف الحكومة، حينما استسلمت هذه الأخيرة للضغوطات من قبل الميليشيات الذين عمدوا من خلال سلسلة من الحصارات لبعض الوزارات (وزارة العدل، وزارة الداخلية، ...) لإجبارها على إقرار قانون العزل السياسي⁹⁹.

سن المؤتمر الوطني العام قانون العزل السياسي بشبه إجماع في 5 ماي 2013. وبموجب هذا القانون، فإن كل من تولى مسؤولية قيادية، سياسية كانت: إدارية، حزبية، أمنية، عسكرية، مخابراتية، إعلامية، أكاديمية أو أهلية ضمن منظمات داعمة للنظام، في الفترة بين الأول من سبتمبر 1969 - تاريخ الانقلاب الذي قاده القذافي - و 23 أكتوبر 2011، وساهم في إفساد الحياة السياسية، الاقتصادية، الإدارة والاجتماعية ممنوع من تولي الوظائف المهمة في الدولة الجديدة لمدة عشر سنوات¹⁰⁰.

المطلب الثاني: الأزمة الليبية ومحدداتها.

تمتعت ليبيا بخصوصية شديدة في نظامها وعلاقتها الخارجية وخطابها السياسي منذ بدأ حكم معمر القذافي سنة 1969. وكذلك شهدت انتفاضة شعبها اختلافا كثيرا عن الثورة التونسية والمصرية

⁹⁸ . محمد عز: " العدالة الانتقالية: آليات تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات العربية "، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 19 جويلية 2012، ص 3.

⁹⁹ . نفس المرجع، ص 3.

¹⁰⁰ . توفيق المديني: " المرحلة الانتقالية في ليبيا: تحديات البناء "، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 19 سبتمبر

2011، ص 3.

وذلك راجع لأسباب ومخلفات تاريخية. في هذا المطلب سندرس تأثير الانتفاضة الشعبية بدول الجوار ثم الانتفاضة بليبيا.

الفرع الأول: الانتفاضة الشعبية بدول الجوار.

الفرع الثاني: الانتفاضة الشعبية بليبيا.

➤ الفرع الأول: الانتفاضة الشعبية بدول الجوار.

كانت ثورتى الياسمين التونسية و 25 يناير المصرية ملهمتين ومؤثرتين في ثورة 17 فبراير بليبيا التي انطلقت من بنغازي. حيث تأثرت ليبيا على مر العصور بما يجري في الدول المجاورة لها حيث سننتظر في هذا الفرع للثورة التونسية والمصرية كيف تطورت أحداثهما وأبرز أسبابها.

1. الثورة التونسية:

الثورة التونسية والتي عرفت أيضا بثورة الحرية والكرامة أو ثورة 17 ديسمبر، هي ثورة شعبية اندلعت أحدثها في 17 ديسمبر 2010م، تضامنا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في نفس اليوم تعبيرا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها من قبل الشرطة فادية حمدي، وقد توفي البوعزيزي يوم الثلاثاء الموافق 04 يناير 2011 في مستشفى بن عروس أطلق عليه اسمه بعد اندلاع الثورة وهو المستشفى محمد البوعزيزي بسبب حروقه البالغة أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 18 ديسمبر 2010 وخروج آلاف التونسيين الراضين لواقعهم المعيشي.¹⁰¹ إن ما حدث ليس وليد اللحظة وإنما كان له العديد من المؤشرات التي عززت الحدس بقرب الانفجار، بالإضافة إلى بلوغ الظلم والفساد أوجهما وما كانت قد عرفته تونس من انتفاضات في العقدين الآخرين مثلت سلسلة من الإنذارات للرئيس بن علي الذي لم يستوعبها وتمادى في انتهاج سياسة القمع. وأبرز هذه المؤشرات:

- اندلاع المظاهرات والمواجهات العنيفة في ولاية مدنين الواقعة في أقصى الجنوب احتجاجا على إقدام السلطات التونسية على غلق المعبر الحدودي بين تونس وليبيا والذي يمثل شريان الدورة

¹⁰¹ . ويكيبيديا الموسوعة الحرة " الثورة التونسية " www.wikièdia.org آخر تحديث 2016/03/22.

الاقتصادية لأهل الجهة الذين يواجهون تضخم نسبة البطالة وتدهور القدرة المعيشية بسبب سياسة التهميش.

■ اندلاع مواجهات دامية في ولاية باجة الواقعة بالشمال الغربي بين المواطنين وقوات الأمن على خلفية مباراة رياضية انحاز فيها الحكم إلى الفريق الترجي الرياضي التونسي الذي يرأسه سليم سبيون أحد أصحاب الرئيس المخلوع. وقد رددوا خلال تلك المواجهات شعارات سياسية مناهضة للحكم ومنها شعار " يازين تلفت لبنان و لا الجزائر أولى بينا " في إشارة واضحة إلى سياسة عدم التوازن بين الجهات.

■ اندلاع احتجاجات مواجهات دامية في الحوض المنجم بمدينة الرديف التابعة لولاية قفصه بالجنوب التونسي بين قوات الأمن والسكان الذين تظاهروا سلميا مطالبين بحق أبنائهم في العمل، وقد سقط في تلك الأحداث قتيل واحد والعديد من الجرحى في صفوف المتظاهرين، ووقعت اعتقالات وتعذيب شديد انتهى بسجن العشرات على إثر محاكمة جائرة¹⁰².

هذه المؤشرات المتلاحقة مثلت إنذار وإشعار باقتراب التونسيون من نهاية مرحلة قد ينتج عنها أكر وحدث كبير، وهو ما حدث وقامت ثورة الأحرار، ثورة الكرامة في تونس لعام 2011، وكان قيام المواطن محمد البوعزيزي بإشعال النار في جسده بمثابة الشرارة للثورة في تونس صحيح الفساد كان موجود ولكنه لم يحل لهذه الدرجة وقد أثبتت الأحداث التونسية أن الشعوب تنفر من الفساد، ولا تعتبره نوعا من سوء المعاملة بل تراه نوع من أنواع الظلم الذي يثير الغضب أكثر مما يثيره الفقر وحده، فقد يرضى الناس بالفقر لحين إذا اعتقدوا انه واقع غير باهظا ولكن ما إن أدركت الجموع قوتها واكتشفت شجاعتها التي كانت دائما في حالة كمون حتى أصبح وقفها شبه مستحيل.

أما الأسباب التي أدت على قيام ثورة الياسمين ودفعت الشعب التونسي إلى التظاهر متنوعة ومتعددة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية نذكر منها:

1. هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية.
2. انتشار معدلات البطالة في المجتمع التونسي.
3. انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان.

¹⁰² . الطاهر بن جلون، " الشرارة، انتفاضات في البلدان العربية "، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب، 2012،

4. النظام التونسي لا صلة له بمزاج الشارع والرأي العام في تونس.
5. الظلم المتزايد والفقر المنتشر في الكثير من المناطق.
6. المحسوبية والرشوة.

فهذه الأسباب إلى جانب الكثير من الأسباب الأخرى هي التي دفعت بالشباب التونسي إلى أن يثور في وجه الظلم والطغيان.

2. الثورة المصرية:

ثورة 25 يناير ثورة مصر وثورة الصبار هي مجموعة من التحركات الشعبية ذات الطابع الاجتماعي والسياسي انطلقت يوم الثلاثاء 25 يناير 2011¹⁰³، هذا اليوم اختير ليوافق عيد الشرطة الذي حددته عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين من بينهم حركة شباب 6 أبريل، وحركة كفاية وكذلك مجموعات الشباب عبر الموقع التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر، والتي من أشهرها مجموعة " خالد سعيد " وشبكة رصد وشبان الإخوان المسلمين، برغم من التصريحات الأولية التي أشارت على أن الجماعة لن تشارك كقوة سياسية أو هيئة سياسية لأن المشاركة تحتاج إلى تخطيط واتفاق بين كافة القوة السياسية مثل النزول إلى الشارع، كانت الجماعة قد حذرت إذا استمر الحال على ما هو عليه من حدوث ثورة شعبية، ولكن على حد وصفهم " ليست من صنعها ".

وفي عام 2008. قامت فتاة تدعى إسراء عبد الفتاح وكانت تبلغ حين ذلك من العمر 30 عاما، من خلال موقعها على الفيس بوك، دعت إلى إضراب كلي في 06 أبريل 2008م، احتجاجا على تدهور الأوضاع المعيشية، وسرعان ما لقيت دعوتها استجابة من حوالي 70 ألف من الجمهور خصوصا في مدينة المحلة الكبرى، والنتيجة أن الإضراب نجح وأطلق على إسراء في حينها لقب " فتاة الفيسبوك " والقائدة الافتراضية ومنذ عام ونصف قامت حركات المعارضة ببدء توعية أبناء المحافظات ليقوموا باحتجاجات على سوء الأوضاع في مصر وكان أبرزها حركة شباب 6 أبريل وحركة كفاية¹⁰⁴.

أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2011م ففي السادسة من مساء الجمعة 11 أبريل 2011 أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان على تخلي الرئيس

¹⁰³ . المرجع السابق، ص 66.

¹⁰⁴ . المرجع السابق، ص 67.

عن منصبه وأنه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد. وقد أعلن القوى السياسية التي شاركت في التظاهرات قبل تنحي مبارك عن استمرار الثورة حتى الأهداف الاجتماعية التي قامت من أجلها¹⁰⁵.

أما الأسباب التي أتت لقيام الثورة المصرية فهي متعددة فمنها المباشرة والغير المباشرة، نبدأ بالأسباب الغير المباشرة: (1. قانون الطوارئ، 2. قسوة الشرطة، 3. حسني مبارك، 4. سوء الأوضاع الاقتصادية، 5. زيادة عدد السكان وزيادة معدلات الفقر). أما الأسباب المباشرة أهمها: (1. تصدير الغاز إلى إسرائيل، 2. انتخابات مجلس الشعب والشورى، 3. تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية، 4. الظاهرة البوعزيزية).

➤ الفرع الثاني: الانتفاضة الشعبية بليبيا.

ثورة 17 فبراير أو الثورة الليبية وقد يشير إليها البعض باسم الحرب الأهلية الليبية، هي ثورة اندلعت وتحولت إلى نزاع مسلح إثر احتجاجات شعبية بداية في بعض المدن الليبية ضد نظام العقيد معمر القذافي، حيث انطلقت في يوم 15 فبراير إثر اعتقال محامي ضحايا سجن بوسليم فتحي تريل في مدينة بنغازي، فخرج أهالي الضحايا ومناصريهم لتخليصه وذلك لعدم وجود سبب لاعتقاله، وارتفعت الأصوات مطالبة بإسقاط النظام وإسقاط العقيد معمر القذافي مما دعا الشرطة إلى استخدام العنف ضد المتظاهرين واستمرت المظاهرات حتى صباح اليوم التالي، وبعد ذلك انتفضت الرجبان والزنتان في غرب البلاد لكن البيضاء شهدت سقوط أول شهداء في الثورة يوم 16 من فبراير وقتلوا بعض المتظاهرين، كما خرجت العديد من المدن للمظاهرات وقاموا بحرق مقر اللجان الثورية ومرتكز الشرطة وازدادت الاحتجاجات في اليوم التالي وسقط المزيد من الضحايا، وجاء يوم الخميس 17 فبراير 2011 على شكل

¹⁰⁵ . المرجع نفسه.

انتفاضة شعبية شملت بعض المدن الليبية في المنطقة الشرقية، فكبرت الاحتجاجات بعد سقوط أكثر من 400 ما بين قتيل وجريح برصاص قوات الأمن ومرترقة تم جلبهم من قبل النظام.¹⁰⁶

قاد هذه الثورة الشبان الليبيون الذين طالبوا بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية كانت الثورة في البداية عبارة عن مظاهرات احتجاجية سلمية لكن مع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة لمعمر القذافي باستخدام الأسلحة الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين العزل، تحولت إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بمعمر القذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة، وبعد أن أتم المعارضون سيطرتهم على الشرق الليبي أعلنوا فيه قيام الجمهورية الليبية بقيادة المجلس الوطني الانتقالي، وفي يوم 20 فبراير 2011 انتفضت مدينة طرابلس وهي العاصمة الليبية، وقد أفلح شباب العاصمة بإسقاط العاصمة ونظام القذافي وقتل في تسع ساعات وبعدها قاموا بالسيطرة على جميع معاقل القذافي وقتل الأخير في سرت بحلول 20 أكتوبر.

أما الأسباب التي أدت لقيام الثورة الليبية فهي متعددة فمنها اقتصادية واجتماعية وسياسية وتاريخية وهي كالتالي:

■ الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

في تقرير نشر عام 2007م، أشاد صندوق النقد الدولي بالإنجازات الليبية في مجال التنويع الاقتصادي. مشيراً إلى النمو السريع في النشاط الغير نفطي (75%) والنمو القوي في إنتاج النفط (4.7%) وفي المقابل ارتفعت معدلات زيادة الأجور¹⁰⁷.

وعلى الرغم من تلك المؤشرات فإن الكثيرين من داخل ليبيا وخارجها يرون أنه منذ استيلاء معمر القذافي على السلطة بانقلاب عسكري ضد الملك إدريس عم 1969م فقدت ليبيا فرصا عديدة لنهضة شعبيها وتقدمهم فالحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة القذافي ودائرة ضيقة من المقربين والتباع، أدى إلى حرمان الجماهير العربية من عوائد الثورة في بلادهم، بل استخدم تلك الثورة في شراء الأنصار وترخيص المعارضة وقمعها.

¹⁰⁶ . ثورة 17 فبراير، ويكيبيديا الموسوعة الحرة www.wikipidia.com تاريخ آخر زيارة 2016/04/20.

¹⁰⁷ . تيسير إبراهيم القديح، " التدخل الدولي الإنساني، دراسة حالة ليبيا 2011 "، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص 129.

فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى (تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار سنويا من العوائد المالية النفطية، علاوة على خمسين مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا)، فإنه توجد حالات تفاوت كبيرة في توزيع الثروة، ويمكن القول أن الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية منذ عام 2003م. للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام، والتي قدرت تكلفتها بين الدولارات لم يحمل من التغيير في معادلة السلطة والثروة والفساد بل زاد من تفاقم الوضع ما تزامن مع ذلك الانفتاح من حديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص.

■ الأسباب التاريخية السياسية:

علاوة على الأسباب الاقتصادية الاجتماعية فإن الثورة القائمة في ليبيا تعود لاعتبارات وعوامل تاريخية وسياسية أيضا:

* فتاريخيا كان هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، واقتصار على حقبة حكم معمر القذافي يمكن القول أنه وعن كانت الولايات الشرقية وخاصة بنغازي، أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها القذافي عام 1969م، في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي. لأن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية¹⁰⁸. ومصدر للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام القذافي منذ السبعينات من القرن العشرين وما بعدها.

* وعلى الصعيد السياسي يمكن القول إنه عبر عقود حكم القذافي تآكلت أسس شرعية للنظام الليبي، والتي تمثلت في إبع ركائز أساسية أولها الثورة القومية، وثانيها المساواة والعدالة الاجتماعية والركيزة الثالثة شرعية الكرامة والهوية الوطنية، وأخيرا القيمة الرمزية القذافي كمناضل ضد الإمبريالية الدولية.

وهكذا فإن برغم ما شهدته ليبيا من انفتاح اقتصادي منذ رفع العقوبات عنها عام 1999م، من جانب الأمم المتحدة، التي تسارعت وتبرئة من عام 2003م، والذي لم يتزامن معه إصلاح سياسي ملائم بفعل تردد القيادة السياسية في اتخاذ قرار التحول، في ظل ضغوط وصراعات القوى بين المؤيدين والمعارضين للمشروع الإصلاحي، تصاعدت حدة التوترات الداخلية، وتنامت قوى المعارضة للنظام إلا أنها لم تكن قادرة وحدها على إزاحة في ذات الوقت، لم تكن القوى الخارجية تثق في قدرة معارضة الداخل

¹⁰⁸ . تيسير إبراهيم القديح، مرجع سابق، ص 133.

ولا الخارج الليبية على القيام بهذا الدور بفعل تسترهما وغموض وأهدافها، لذا كان التعويل على التغيير من داخل النظام مثلا في المشروع الإصلاحى لسيف القذافى.

ومن عوامل استمرار الأزمة فى ليبيا:

1. الطبيعة الشخصية للعقيد القذافى: العقيد القذافى شخص يتسم بالعناد والتصلب فى موافقة والنزف فى ردود فعله، ومن غير المتوقع أن يتنازل بسهولة لمطالب المنتفضين فهو لم يتنازل لمطالب زملائه فى مجلس الثورة وتعامل مع معارضيه بقسوة غير معهودة، ولم يبق على جانبه من أعضاء المجلس المذكور غلا بضعة أشخاص يعدون على أصابع اليد الواحد مثال: مصطفى الخروبي، أبو بكر يونس.

2. عدم وجود مؤسسة عسكرية وجيش وطنى: القول بعدم وجود جيش قوى فى ليبيا على غرار مصر وتونس، وهو ما كان يقصده القذافى بدقة، فالعقيد كان يخشى الجيش ولا يثق به، ويعتبره خطرا على نظامه ولهذا قرر حله تحت مسمى " الشعب المسلح " كبديل حيث يتم تدريب الشعب على استخدام السلاح ولكن يظل السح ومخازنه تحت سيطرة النظام، وحراسة الموالين له من المنشيات وقوات الأمن الخاصة التى يرأسها أبناؤه أو أفراد قبيلتهن على حساب الجيش الرسمى للبلاد.¹⁰⁹

خلاصة القول أن هناك العديد من الأطراف الفاعلة والمتغيرات فيما يتعلق بالأزمة الليبية، حتى إنه لا يمكن لأحد أن يعرف ماذا سيحدث لاحقا، على أن المؤكد إنه أى كان ما ستفسر عنه الأحداث فإن سيكون له تداعيات داخلية وإقليمية ودولية فليبيا ما بعد القذافى لن تكون بحال ليبيا القذافى.

المطلب الثالث: أثر الانتفاضة ومسارها على النظام السياسى.

إن النزاع فى ليبيا سرعان ما تم تدويله حيث اتجهت الأطراف المتنازعة فى ليبيا من نظام ومعارضة إلى السلاح والحسم العسكرى وقد ساهمت وسائل الإعلام العربية والعالمية فى إخراج الأزمة الداخلية فى ليبيا من حيزها الجغرافى الداخلى إلى الخارج ومن أهم العوامل التى ساهمت فى تدويل الأزمة

¹⁰⁹ . ينظر تقرير المؤتمر " نظرة نقدية فى ثورات عام 2011م فى شمال إفريقيا وتداعياتها "، إسحاق كوفومبا، بيروك مسفين، محمد عاشور إثيوبيا، معهد الدراسات الأمنية 2011، ص 11-14.

الليبية كما سبق وذكرنا في المطلب الثاني، ارتفاع شدة الاشتباكات بين قوات النظام والمعارضة وكذا إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي وكذا وسائل الإعلام التي لعبت دورا محوريا في هذه المرحلة.

في هذا المطلب سنتطرق إلى التدخل الدولي في ليبيا (الفرع الأول) ثم في الفرع الثاني سنتناول سقوط النظام الليبي.

➤ الفرع الأول: التدخل الدولي في ليبيا.

حيث بدأ التدخل في 19 مارس 2011، تحت مظلة قرار مجلس الأمن رقم 1973 الذي يقضي بحماية المدنيين والحظر الجوي على ليبيا.

1. وقد بدأت العمليات العسكرية في ليبيا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وهذه المرحلة تستهدف ضرب القواعد العسكرية ومراكز القيادات وخطوط الإمداد الرئيسية لقوات القذافي ولهذه المهمة استخدمت طائرات هجومية وقاذفات صواريخ من حاملات الطائرات الأمريكية والفرنسية المتمركزة في عرض المتوسط والقواعد الإيطالية، إذ بدأت مقاتلات فرنسية من نوع " رفال وميراج " في فرض سيطرتها على الأجواء الليبية والأجواء في بنغازي¹¹⁰، ووجهت ضربات على رتل من الآليات العسكرية الليبية كما أن السفن الحربية والغواصات الأمريكية و البريطانية أطلقت ما يزيد على 110 صاروخ من طراز " تما هوك " استهدفت أهداف عسكرية أغلبيتها من القواعد الجوية والدفاعات الجوية، وكانت هذه الهجمات في الوقت الذي بدأت فيه قوات القذافي بالتقدم باتجاه الشرق على مدينة بنغازي معقل المعارضة الرئيسي، واستطاعت الاستيلاء على عدة مدن وبدأت قصفا عنيفا على مدينة بنغازي، وقد خلفت الغارات الجوية على قوات القذافي ما لا يقل عن 15 دبابة و20 عربة مدرعة، وإثر ذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية نجاحها وحلفاءها في إيقاف الهجوم على مدينة بنغازي، وقد قامت قوات الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بقصف العديد من المواقع الإستراتيجية لقوات القذافي وساهمت بشكل كبير في تغليب كفة المعارضين، ومساعدتهم في التقدم وهزيمة القوات البرية للعقيد معمر القذافي.¹¹¹

¹¹⁰ . منظمة العفو الدولية، المعركة على ليبيا، ماي 2011، ص 31.

¹¹¹ . Hakan Edstron, dannis Gemnis, Pursing strategy Nato operation from the gulf war Gaddafi, united state of americ : Martin's press, 2012, p 126.

2. **وقف إطلاق النار:** أعلن نظام العقيد القذافي عن وقف عملية إطلاق النار، ووقف العمليات العسكرية ضد قوات المعارضين، وقد لقي هذا الإجراء الكثير من الاستحسان لدى الأمين العام للأمم المتحدة، ودعى إلى فتح قناة للحوار السياسي بين المعارضة والنظام، ولكن وقف إطلاق النار لم يستمر طويلا، غدا استمرت الهجمات وهذا ما أجهض عملية وقف إطلاق النار في مدة زمنية قصيرة.

3. **تسلم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية:** إذ أنه في نهاية شهر مارس أعلن " أندرس فوغ راسموسن " تولي حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية في ليبيا، وقد جاء هذا التحول لحسم الخلاف والتردد بين الدول الأوروبية حول قيادة العمليات العسكرية على ليبيا، وذلك بتاريخ 24 مارس 2011، ونفذت القوات التابعة لدول الحلف الضربات الجوية بنفسها، وتولى الحلف القيادة الفعلية للعمليات الهجومية التي نفذتها 18 دولة من أعضاء الحلف ومن الشرق الأوسط ضمن عملية " الحامي الموحد " بتاريخ 31 مارس 2011، وهي: " بلجيكا، بلغاريا، كندا، الدنمارك، فرنسا، اليونان، إيطاليا، الأردن، هولندا، النرويج، رومانيا، إسبانيا، السويد، تركيا، الإمارات، المملكة المتحدة والولايات المتحدة"¹¹²، إذ نفذت طائرات الحلف ما مجموعه (17939) طلعة جوية مسلحة في ليبيا بين 31 مارس 2011 و 31 أكتوبر 2011، تم في (17314) طلعة منها استخدام طائرات ثابتة الجناحين، و(375) باستخدام الهليكوبتر و(250) باستخدام مركبات جوية غير مأهولة أو طائرات بدون طيار، وكانت الضربات الجوية من نوعين متعمدة (مخطط لها مسبقا)، وديناميكية (ضربات انتهازية على الأهداف التي تظهر أثناء المهمة)، وكانت حملة الناتو الجوية في ليبيا الأولى في تاريخ الحلف التي تستخدم فيها ذخائر موجهة بدقة، كما استخدم الحلف (7642) سلاح جو أرض جميعها موجهة بدقة، و(3644) موجهة بالليزر، و(2844) موجهة بنظام تحديد المواقع الجغرافية، و(1150) سلاح إطلاق مباشر موجه بدقة مثل " صواريخ هيلفاير " وأربعة أسلحة متنوعة موجهة بدقةن وبلغ الحلف عن إطلاق قرابة (470) قذيفة من قبل سلاح البحرية¹¹³، بيد أنه لم يحدد عدد صواريخ " توماهوك " التي أطلقت في السفن، وقد ساهمت هذه الهجمات في تغليب كفة المعارضة على قوات القذافي وهزيمتها في معظم التراب

¹¹². Aysegul Aydin, foreign powers and intervention in armed conflicts, California : Stanford university press, 2012, p 107.

¹¹³. David Witter, The Libyan Revolution : Escalation et intervention, United state of Americ, institute for the study of war, 2011, p 29.

الليبي، وذلك من خلال تغطية هجماتها والتمهيد لها بضرب دفاعات القذافي وذلك خاصة في باب العزيزية والعاصمة طرابلس، كما ساهمت بشكل أساسي في اعتقال معمر القذافي الذي انتهى بمقتله¹¹⁴.

➤ الفرع الثاني: سقوط النظام الليبي.

فبعد مقتل العقيد معمر القذافي، يوم 20.10.2011، اتخذ الحلفاء قرارا مبدئيا بإنهاء لعمليات الناتو في ليبيا يوم 31.10.2011، وبأتي قرار نهاية التدخل لعدة اعتبارات منها:

▪ **مقتل الزعيم معمر القذافي:** فبعد انتقال القذافي إلى مسقط رأسه سرت قبيل سقوط العاصمة طرابلس وسيطرة معارضيه على جميع أنحاء ليبيا، قرر القذافي الفرار من ستر غير أنه اسر من قبل قوات المعارضة في 20 أكتوبر 2011، مع وزير دفاعه وحراس شخصيين إثر استهداف غارة للقوات للناتو موكبه يعتقد أنها من قوات فرنسية استهدفت القافلة المكونة من سيارات كثيرة، وقد تمكنت قوات المعارضة من القبض عليه محتميا بأنبوب لتصريف مياه الأمطار، وقد تعرض للضرب وكل أشكال التعذيب قبل أن يقتل في ظروف غامضة بطلق ناري، وقتل معه كل من أبو بكر يونس وزير دفاعه وابنه المعتصم، ليكون بذلك قد طويت صفحة من حكم دام 42 عاما وبداية لنهاية محتومة لنظامه.¹¹⁵

▪ **إعلان تحرير ليبيا:** أعلن المجلس الوطني الانتقالي في 23.10.2011، من ساحة الكيش في بنغازي وسط احتفالات رسمية عن تحرير ليبيا من نظام معمر القذافي، وهذا ما يعني نهاية انتهاكات حقوق الإنسان التي عانى منها الشعب الليبي من طرف قوات القذافي، ومما يمهد الطريق إلى تشكيل حكومة انتقالية في ليبيا، وقد حضر الاحتفال قادة سياسيون وعسكريون من أعضاء المجلس الوطني الانتقالي.¹¹⁶

▪ **تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2016:** صدر هذا القرار بتاريخ 27.10.2011، الذي ينهي التدخل الدولي وبلغي القرار رقم 1973، إذ من خلاله تم تعديل الأحكام المتعلقة بحظر الأسلحة المفروض على ليبيا وذلك بتقديم إعفاءات إضافية، وإنهاء تجميد الأصول فيما يتعلق بالمؤسسة

¹¹⁴ . تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، جانفي 2012، ص 17.

¹¹⁵ . رمزي الميناوي، المرجع السابق، ص 279.

¹¹⁶ . حسن صبرا: نهاية جماهيرية الرعب، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص 281.

الوطنية للنفط الليبية وشركة الزيتية للنفط، وتعديل تجميد الأصول المفروض على المصرف المركزي الليبي والمصرف العربي الليبي الخارجي والمؤسسة الليبية للاستثمار.¹¹⁷

خلاصة الفصل الأول:

كخلاصة نقول أن التعقيد هو السمة الأبرز للأزمة الليبية، فهذه الأزمة لم تأت نتيجة لعامل واحد بل هي خليط من أزمات عديدة تشكلت على الصعيد السياسي، الاقتصاد، الاجتماعي والأمني داخل الدولة. إلى جانب أن هذه الأزمة لم تمس المستوى الداخلي (وطني) فقط بل انتقلت لتكون أزمة إقليمية ودولية. باختصار شديد نقول أن الأزمة الليبية أزمة مشكلة من عدة مستويات ومنتجة لتهديدات وطنية وعبر وطنية (عابرة للحدود). على المستوى الوطني نرصد الأزمة على شكل المعطيات التالية:

المؤشرات الدالة على الأزمة في ليبيا

المجال	المفاتيح الدالة على الأزمة (المؤشرات)
سياسيا	صعوبة الوصول إلى توافق وطني بشأن صياغة الدستور الليبي، قانون العزل السياسي، النزعة الانفصالية، الصراعات السياسية داخل المؤتمر الوطني العام بين الإخوان المسلمين

¹¹⁷. Simon Admes, Military intervention and regime change in libya, Virginia journal of international law, volume 52, Number 02, 2012, p 396.

	والليبيراليين، الصراع على السلطة بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام.
أمنيا	فوضى السلاح والميليشيات، الجماعات الإرهابية، تنامي الهجرة السرية والجريمة المنظمة العبر حدودية، فشل بناء الجيش الوطني، غياب إستراتيجية أمنية وطنية، الانقلاب العسكري في ماي 2014 الذي قاده اللواء حفتر.
اقتصاديا	ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، ارتفاع معدلات الفساد، تدهور الإنتاج النفطي.
اجتماعيا	ضعف حقوق الإنسان، عدم رضى الأفراد على أداء الحكومة من خلال الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية، تعمق الانتماءات العرقية والقبلية والمناطقية.

الفصل الثاني: انزعكاسات الازمة الليبية على امن المغرب العربي واليات مواجهتها

تمهيد:

تعقيد الازمة الليبية لا يقف عند الحدود الوطنية لليبيا بل يتعداها إلى إقليم المغرب العربي، لقد انتقلت الازمة الليبية من مستوى وطني إلى مستوى إقليمي، وما ساعدها على هذا الانتقال هو تعقيدات الملف الأمني في منطقة المغرب العربي، الذي شكل أرضية خصبة أمام التحديات القادمة من داخل ليبيا، وبذلك ارتفع مستوى التحديات في المنطقة إلى أقصى درجاته وأشدّها خطورة.

ينقسم الفصل الثاني إلى مبحثين، المبحث الأول يعني بدراسة التهديدات الناجمة عن الأزمة الليبية على المنطقة المغاربية، في البداية سنتطرق إلى التهديدات المباشرة ثم التهديدات الغير مباشرة بتكون عندنا نظرة حول أنواع هذه التهديدات لنختم هذا المبحث بتأثير هذه التهديدات الناتجة عن الأزمة الليبية.

المبحث الثاني سنتطرق الى اليات مواجهة هذه التهديدات من خلال الدور الجزائري في حل الازمة و كذا التعاون الامني المغاربي مع الاطراف الاقليمية و الدولية .لنختم المبحث بافاق حل الازمة الليبية .

■ المبحث الأول: التهديدات الناتجة عن الأزمة الليبية على المنطقة المغاربية.

الأزمة الليبية أزمة متعددة الأبعاد والمستويات وهي منتجة أمن على الصعيد الداخلي الليبي وعلى الصعيد الإقليمي المغاربي.

وقد فتحت هذه الأزمة على المنطقة المغاربية تحديات جمة وتهديدات أمنية.

ننتقل في هذا المبحث بدراسة التهديدات المباشرة ثم التطرق إلى التهديدات الغير مباشرة لنختم بتأثر هذه التهديدات الناتجة عن الأزمة على دول المغرب العربي.

المطلب الأول: التهديدات المباشرة.

أثرت أحداث الأزمة الليبية على بلدان المنطقة المغاربية، وإن الطبيعة الصحراوية التي تتميزها ليبيا عند الحدود مع دول الجوار وقلة الإمكانيات المتاحة مع القصور الواضح في آلية التنسيق والتعاون الأمني ساهم في حد كبير في انتشار الجماعات الإرهابية وتدفق اللاجئين إلى تلك الدول وكذا تنامي الانجاز بالسلح على مستوى المناطق الحدودية.

سوف نركز على هذه ثلاث عناصر في المطلب الأول باعتبار هذه التهديدات من أبرز التهديدات المباشرة على المنطقة المغاربية.

➤ الفرع الأول: انتشار الجماعات الإرهابية.

تحولت منطقة الساحل والمغرب العربي في ثلاث سنوات الأخيرة، التي الأزمة الليبية، إلى أبرز مسارح نشاط الجماعات الإرهابية في العالم.¹¹⁸

لقد سجلت سنة 2013 أعلى معدل للهجمات الإرهابية في منطقة المغرب العربي منذ سنة 2001، حيث بلغ معدل الهجمات الإرهابية في هذه السنة ما مجموعه 230 هجمة، وهو ما يمثل سابقة من نوعها في المنطقة.

المنحنى البياني يوضح تطور مسار العمليات الإرهابية في كل من منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي منذ سنة 2001 وحتى سنة 2013، تراجعت العمليات الإرهابية في سنة 2010، إلا أنها لتبرز في سنة 2013 وتبلغ أعلى مستوى لها منذ 13 سنة.¹¹⁹

¹¹⁸ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين 1267 و 1989 بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، 2 أوت 2013، الفقرة 7، ص 7.

جدول رقم 04: عدد الهجمات الإرهابية في دول المغرب العربي في الفترتين 2001، 2013¹²⁰.

الجدول الزمني	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مجموعة الهجمات	21	55	31	44	104	153	161	152	204	178	158	144	230
الجزائر	20	54	28	39	93	120	110	121	185	168	164	132	51
تونس	1	1	-	-	-	-	-	1	-	-	1	1	17
ليبيا	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-	-	6	145
المغرب	-	-	2	-	-	-	5	-	-	-	2	-	-
موريتانيا	-	-	-	1	3	-	4	4	6	2	7	-	-

Source : yonah alexander, « terrorism in north africa the the sahel in 2013 », op.cit,p.13.

اختلفت تأثيرات النشاط الإرهابي في منطقة المغرب العربي من دولة إلى أخرى، فنجد على سبيل

المثال أن الجزائر سجلت انخفاض تدريجي في السنوات الثلاث التي أعقبت الأزمة الليبية، حيث انتقلت

¹¹⁹. Yonah Alexander , « terrorism in north africa and the sahel in 2013 », op.cit,p.2.

¹²⁰. تشير إلى أن عدد العمليات الإرهابية خلال السنة في الدولة الواحدة من مرجع إلى آخر، وهناك تضارب في الأرقام بين غالبية المراجع، والجدول أعلاه مقتبس من أحد كتب الأستاذ الأمريكي yonah alexander وهو دكتور دولي متخصص في الدراسات الإرهابية، وقد أوضح الدكتور أنه في إحصاءاته حاول أن يتجنب أعمال العنف أو تلك العمليات التي اتهمت فيها جماعات إرهابية من دون أدلة واضحة على تورطها، لذلك فالأرقام هاته مرشحة للارتفاع في مراجع أخرى.

من معدل 168 هجمة في سنة 51 هجمة في سنة 2013 (تراجعت بأكثر من الثلث)، وهو تراجع يعود إلى طبيعة الإجراءات الأمنية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية على حدودها أو داخل إقليمها¹²¹.

على الصعيد الآخر نجد أن الهجمات عرفت منحى متصاعد في كل من تونس، ليبيا (أنظر الجدول السابق)، ارتفاع العمليات الإرهابية في هذه الدول تفسيره و إلى جانب مخلفات الأزمة الليبية، بالأوضاع المتدهورة وضعف أو غياب سياسة أمنية فعالة في هاته الدول.

لقد سجل في سنة 2011 (أول سنة من عمر الأزمة الليبية) وقوع عمليتين إرهابيتين في المملكة المغربية وهي سابقة من نوعها في بلد يعتبر الأكثر أمانا واستقرار بين دول المنطقة، وسبعة عمليات في موريتانيا¹²²، ولم تسجل المغرب وموريتانيا خلال سنة 2012 و 2013 أي عملية إرهابية، إلا أن هذا لا ينفي احتمال وقوع هجمات مستقبلية في ظل الوضع الإقليمي المتدهور.

ارتفاع النشاط الإرهابي في المنطقة يفسر على أربعة أصعدة¹²³:

- وصول السلاح الليبي بشقيه الخفيف والثقيل إلى أيدي الجماعات الإرهابية.
- التدخل العسكري في الإقليم على مرتين متتاليتين (في ليبيا ومالي) وما نتج عنه من تهديدات عبر حدودية.
- غياب التنسيق الأمني بين دول المغرب العربي في ظل التوترات القديمة (كمثال الجزائر والمغرب) والتوترات الجديدة الناشئة عقب أزمة ليبيا.

¹²¹. yonah alexander, « terrorism in north africa and the sahel in 2013 »,op.cit,p.7.

¹²². yonah alexander, « terrorism in north, west and central africa : from september 11, to the arab spring », op.cit, p p.17-19.

¹²³. علي بكر، عودة نشاط الجماعات الجهادية بعد الثورات العربية"، التركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2 نوفمبر 2010، ص 2.

▪ تراجع أداء الجهاز الأمني في عدد من دول المنطقة (ليبيا، تونس....) مما ولد حدودا هشة ومساحات لا تصل إليها الرقابة، وهذه الأخيرة سمحت بحرية التنقل وتشكل الملاذ الآمن للجماعات الإرهابية.

نفحص في الفقرات التالية ارتفاع النشاط الإرهابي في منطقة المغرب العربي، من خلال دراسة نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، باعتباره أقدم وأقوى تنظيم في المنطقة، ومعالجة مصادر قوته الجديدة، وفي العنصر الثاني سنتطرق لدراسة التنظيمات الإرهابية التي ظهرت حديثا عقب الأزمة الليبية.

أولا: تقوية نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

تشير بعض الدراسات ومن بينها دراسة لمعهد thomas more institute إلى أن نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منذ بداية سنة 2008 وحتى سنة 2010 بدأ بالانحسار والتراجع¹²⁴. أي أن التنظيم قبل موجة الربيع العربي دخل في مرحلة سبات وخمول.

قبل قيام الثورات العربية مباشرة، دخلت الجماعات الجهادية في الإقليم مرحلة انحسار وتراجع حيث أصبحت تونس والمغرب شبه خالية الجماعات، كما انحسرت التيارات الجهادية بشكل كبير في الجزائر، باستثناء بعض الأنشطة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي¹²⁵.

استطاع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وبعد موجة الربيع العربي التي ضربت الشمال الإفريقي، الاستفادة من ألالاستقرار الذي أفرزه النزاع الليبي ليعود مجددا إلى واجهة الأحداث، وشهدت المنطقة عمليتين نوعيتين تمثلتا في تفجير أركانه في مراكش بالمغرب في 29 أبريل 2011، وتفجير

¹²⁴. monika roskowska, « towards a sustainable security in the maghreb », special report, thomas more instiute, april 2010, p.7.

¹²⁵. علي بكر، " عودة نشاط الجماعات الجهادية بعد الثورات العربية"، مرجع السابق، ص 1.

نادي الأكاديمية العسكرية بشرشال غرب العاصمة الجزائرية في ، وتفجير نادي الأكاديمية العسكرية بشرشال غرب العاصمة الجزائرية في 26 أوت¹²⁶ 2011.

مؤشرات ازدياد نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تتلخص في جملة من المؤشرات،

نوردها كآتي:

1. تطور القدرة التسليحية للتنظيم.
2. ازدياد عدد المنتسبين للتنظيم.
3. اتساع نطاق عمليات التنظيم (التمدد الإقليمي).
4. ارتفاع عدد العمليات الهجومية وحجمها.
5. تحالف الإرهاب والجريمة المنظمة.
6. التحالف بين التنظيم والجماعات الإرهابية الأخرى.
1. تطور القدرة التسليحية للتنظيم:

استفاد التنظيم من مخازن الأسلحة المهربة من ليبيا، عن طريق جماعات من الطوارق وبعض المرتزقة الذين استعان بهم العقيد معمر القذافي في النزاع الليبي، ودخلت جماعات الجريمة المنظمة كذلك لتساهم في تعثر الذخيرة الليبية.

من الناحية العملية يصعب إثبات هذا الكلام الذي أورته الصحافة المحلية والعالمية، والتي أبدت تخوفها من حصول القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على أسلحة نوعية قد يؤثر استعمالها سلبا على أمن المنطقة.

¹²⁶. عمرو محمد، "البيئات الحاضنة: قراءة في الطموحات الإقليمية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، القاهرة، 18 أبريل 2014، ص 1.

لقد أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة شديدة اللهجة في سبتمبر 2011 لكافة شركاتها العاملة في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، توصي فيها بتوخي الحذر من عمليات القصف التي قد يشنها تنظيم القاعدة في المنطقة بعد حصوله على السلاح جديد يمثل في صواريخ sa-7 و sa-5 كوقاذفات وصواريخ للدبابات من مخازن السلاح الليبي

جدول رقم 05. الأسلحة الليبية التي يمتلكها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأخرى يرجح أنه يمتلكها.

- بناق هجومية ak-47 - ذخيرة 7.62 مم. - مسدسات مختلفة. - صناديق تخزين السلاح.	أسلحة يمتلكها التنظيم.
---	------------------------

<ul style="list-style-type: none"> - قنابل يدوية. - أجهزة تفجير عن بعد. - رشاش gpmg نوع 7.62 pk مم - رشاشات rpg-7 	<p style="text-align: center;">أسلحة يرجح أن التنظيم يمتلكها.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - صواريخ sa-7. - رشاش 50 caliber dshk. - بنادق هجومية f 2000. - بنادق هجومية ak- 103. 	<p style="text-align: center;">لا يوجد أي دليل حتى الآن على أن التنظيم يمتلك هذا النوع من الأسلحة</p>

Source : christopher s. chvvis and andrew lipman, « north africa's menace : agim's evolution and the u.s.policy response »,rand corporation, washington, gune, gune 2013,2013,p.7.

الجدول السابق يوضح نوع الأسلحة التي يمتلكها تنظيم القاعدة أو تلك المشكوك في أنه يمتلكها في حين تمثل الخانة الأخيرة أسلحة سرت شائعات وأقاويل بأن التنظيم يمتلكها إلا أنه لحد الآن لم يثبت هذا الشيء.

وعلى حسب هذا الجدول فان وسائل الإعلام قد ضخمت من القدرات التسليحية للتنظيم في ظل غياب أدلة واضحة عما يمتلكه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من أسلحة أو ما لا يمتلكه.

2. ارتفاع عدد العمليات الهجومية، نوعيتها وحجمها:

لقد سجلت سنة 2013 أعلى معدل للهجمات الإرهابية في منطقة المغرب العربي منذ سنة 2001، حيث بلغ معدل الهجمات الإرهابية في هذه السنة ما مجموعه 230 هجمة، وهو ما يمثل سابقة من نوعها في المنطقة¹²⁷.

من ناحية أخرى، شكل الهجوم على منشأة الغاز في "إن أميناس" بالجزائر في جانفي 2013، نقلة نوعية في عمليات تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، واكتسبت العملية صيتا دوليا نظرا لطبيعة الموقع المستهدف، وعدد الرهائن الذي فاق 134 من 26 جنسية، إلى جانب مشاركة 31 إرهابي من جنسيات ليبية، تونسية موريتانية، مصرية، نيجيرية وحتى كندية¹²⁸.

3. اتساع نطاق عمليات التنظيم (التمدد الإقليمي):

كان نطاق عمليات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي محددًا وواضحًا، حيث اقتصر بدرجة أولى على الجزائر وبدرجة أقل موريتانيا وشمل كذلك ثلاث دول جنوب الصحراء وهي: النيجر، تشاد وبدرجة أكبر مالي، إلا أن نشاطها حتى سنة 2010 ظل ضعيفا¹²⁹.

توسع نطاق عمليات تنظيم القاعدة إثر الأزمة في ليبيا وجملة التحولات التي طالت المنطقة، وامتد ليشمل ثلاث دول مغاربية جديدة، وهي: المغرب وليبيا، كما ضاعت التنظيم من عملياته في منطقة الساحل الإفريقي وخاصة في مالي¹³⁰.

¹²⁷. yonah alexander, terrorism in north a frica and the sahel in 2013, op.cit,p.13.

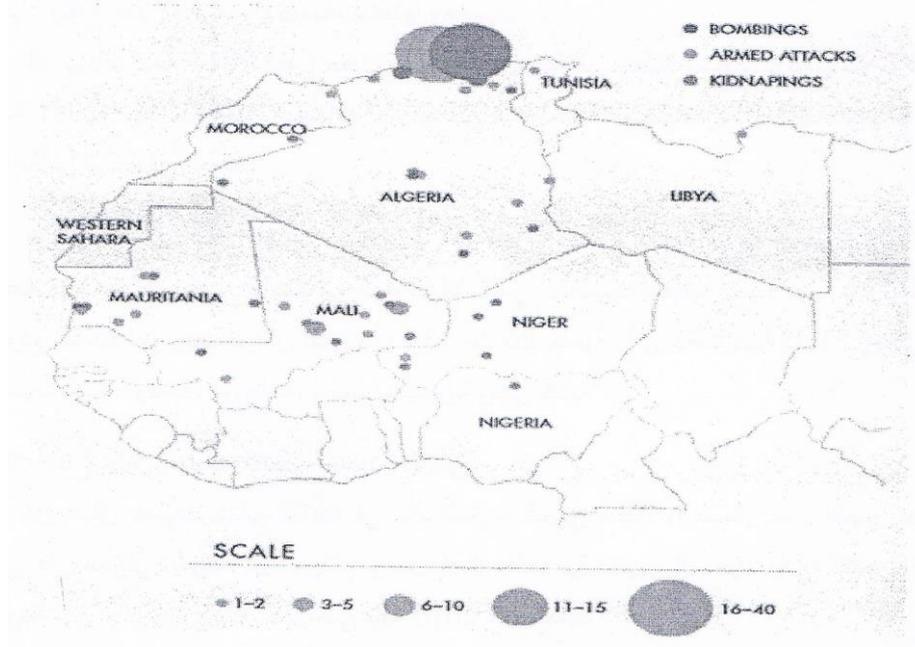
¹²⁸. عمرو محمد، البيئات الحاضنة: قراءة في الطموحات الإقليمية القاعدة في بلاد المغرب"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 4 مارس 2014، ص 4.

¹²⁹. جان بيار فيليو، "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: تحد جزائري أن تهديد عالمي؟"، أوراق كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 104، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، أكتوبر 2010، ص 1.

¹³⁰. chrisopher s. chivvis and andrew. liepman, north africa's menace : aoim's evolution and the u.s. policy response, op.cit,p.6.

خريطة رقم 03: نطاق عمليات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بين الفترتين 2007 و نهاية

.2012



Source : Christopher S. Chivis and Andrew Liepman, « North Africa's menace : AQIM's Evolution, and the U.S. Policy response », op.cit, p 6.

استطاع تنظيم القاعدة بشكل خاص والتنظيمات الإرهابية بشكل عام توطين مراكز تدريب لها

في عدة أجزاء من المنطقة في ليبيا.

لقد باتت اليوم تشكل مركز أساسي للإرهاب الإقليمي، حيث أصبحت تضم مراكز لتدريب المجاهدين والمتشددين في كافة أنحاء العالم وباتت تمثل مساحة يقصدها الإرهابيون للاستراحة والالتقاء، والتزود بالأسلحة والتخطيط¹³¹.

تتواجد في ليبيا معسكرات تدريب في ثلاث مناطق (أنظر الخريطة رقم 04)، وهي:¹³²

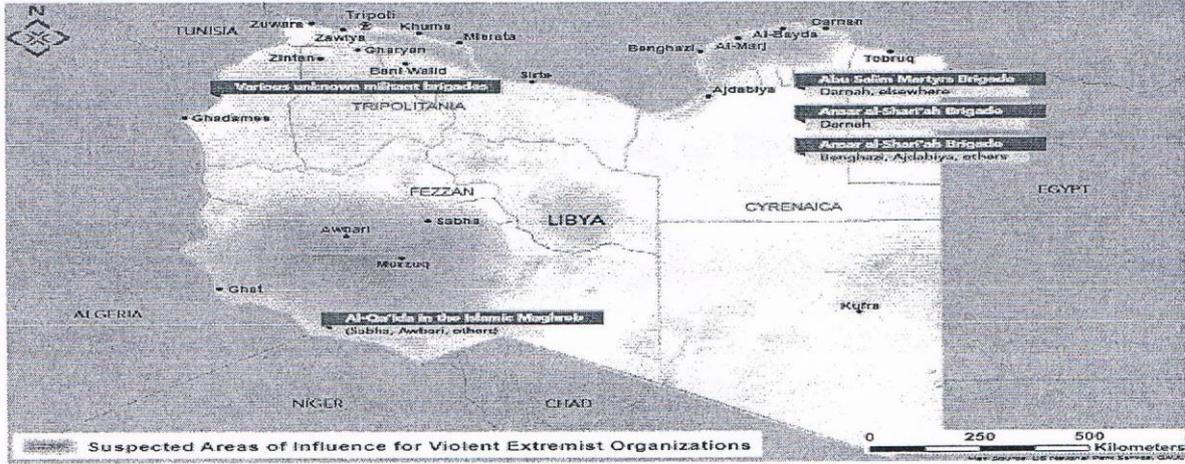
1. شرق ليبيا والذي يشمل مدينة، درنه، البيضاء، بنغازي والأجدبية، تنشط في المنطقة الشرقية ثلاث جماعات إرهابية، وهي كالاتي: أنصار الشريعة في مدينة درنه، أنصار الشريعة في مدينة بنغازي وأخيرا جماعة أبو سليم في مدينة درنه ومناطق أخرى.
2. غرب ليبيا وتشمل مناطق من مصراته والخمس، وبها عدد متنوع من الميليشيات.
3. جنوب ليبيا الممتد من مدينة سبها مرورا بالأوباري إلى الحدود الليبية، الجزائرية، ويشتهر أنها تشكل قاعدة رئيسية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وعدد من حلفائه.

2خ

¹³¹. David J. Francis, « The Regional Impact of the Armed Conflict and French Intervention in Mali », op.cit, p 10.

¹³². Michelle Van Cleave, « Origins and Dimensions of Instability in Post-Qaddafi Libya », HSPI Issue Brief 21, Home Land Security Institute, the George Washington University, July 30, 2013, p 19.

رَبطة رقم 04: أماكن يشتبه بتواجد الإرهاب فيها في ليبيا.



Source : Michelle Van Cleave, « origins and dimensions of Instability in Post-Qaddafi Libya », op.cit, p 19.

4. تقوية تحالف الإرهاب والجريمة المنظمة:

قدر سفير بريطانيا في مجلس الأمن مارك لايل غرانت mark lyall grant أنه في السنوات الثلاث والنصف الأخيرة، جمع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات الإرهابية المختلفة ما مجموعه 105 مليون دولار¹³³.

الرقم المقدم أعلاه يعتبر رقما ضخما جدا، إذا أضفنا له حقيقة أن التنظيم قام بجمع 120 مليون دولار في الفترة الممتدة بين 2004 إلى 2011، أي في فترة سبع سنوات فقط، وأنه في فترة ثلاث سنوات ونصف للأزمة تمكن من تحصيل رقم قريب لمجموع سبع سنوات سابقة.

هذه المؤشرات تعكس قوة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والذي وجد في الأزمة الليبية فرصة للنمو والتعدد.

¹³³ . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، كلمة العضو مارك لايل، محاضرة حرفية لجلسات مجلس الأمن لسنة 2014، 27 جانفي 2014، ص 8.

ثانيا: جماعات إرهابية جديدة على الساحة.

منذ انطلاق الأزمة الليبية سجل ظهور تنظيمات إرهابية جديدة إلى جانب تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وأخرى انشقت عن التنظيم نفسه، أبرز الجماعات الإرهابية الرئيسية التي تنشط في إقليم المغرب العربي¹³⁴:

1. **حركة أنصار الدين**: تأسست في نوفمبر 2011 بقيادة إباد أغ أقدم وأبرز زعيم للمتمردين الطوارق، وتسعى حركة أنصار الدين إلى تطبيق الشريعة وإقامة حكم إسلامي في أزواد، وهي فرع آخر لتنظيم القاعدة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ولكن باسم مختلف.
2. **حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا**: (mugao) تأسست في ديسمبر 2011¹³⁵، وهي حركة منشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.
3. **الموقعون بالدم**: تأسست في ديسمبر 2012 على يد القائد السابق في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مختار بلمختار.
4. **جماعة بوكو حرام**: بوكو حرام هي جماعة إسلامية نيجيرية مسلحة، تأسست الجماعة عام 2004.
5. **أنصار الشريعة (تونس)**: تأسست في أواخر أبريل 2011.
6. **أنصار الشريعة (ليبيا)**: تأسست في مادي 2012.
7. **المرابطون**: تشكلت عقب اندماج بين جماعة الموقعون بالدم وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا في 22 أوت 2013.
8. **كتيبة عقبة بن نافع**: ظهرت للوجود أول مرة في فيفري 2013 متحصنة في جبال الشعانبي بتونس.

¹³⁴. David J. Francis, « The Regional Impact of the Armed Conflict and French Intervention in Mali », op.cit, p 10.

¹³⁵. Andrew Lebovich, « AQIM and Its Allies in Mali », Policy Watch 2033, the Washington Institute for Near east Policy, Washington, February 5, 2013, p 1.

العلاقة بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتنظيمات الإرهابية المختلفة، لا يزال يكتفه الكثير من الغموض¹³⁶، وفي هذه النقطة نجد موقفين: موقف يرى ارتباط وثيق بين الجماعات الإرهابية المختلفة في المنطقة وأنها تنظيم واحد بأسماء مختلفة، وموقف يرى أنها تتقاطع فقط في الإيديولوجية والتحالفات بينها تحالفات مؤقتة.

نقطة أخرى نطرحها، وهو بروز تنظيم داعش على الساحة المغاربية، لقد نشأ التنظيم في العراق، وفي 29 جوان 2014 أعلن التنظيم نفسه خليفة للدولة الإسلامية والمسلمين وبهذا يكون قد قدم نفسه على أساس لاعب دولي لا تحصره الحدود أو المناطق .

حظي الإعلان بمباركة ومبايعة عدد من التنظيمات الإرهابية المنتشرة في المغرب العربي كأنصار الشريعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الخ.

أبدت الدول المغاربية تخوفها من هذا التحالف القائم، لاسيما النقطة المتعلقة بعودة المقاتلين السابقين ذو أصل مغربي في تنظيم داعش إلى أوطانهم الأصلية في المغرب العربي، مما من شأنه أن يجلب المزيد من التوتر للمنطقة خصوصا في ظل الأوضاع الراهنة.

➤ الفرع الثاني: مشكل اللاجئين تونس والجزائر.

فتحت الأزمة الليبية الباب على مصرعية أمام تدفق اللاجئين في منطقة المغرب العربي.

1 المرجع السابق .

تشير الإحصائيات إلى أن 796 ألف شخص غادر ليبيا إلى دول الجوار في الفترة الممتدة من مارس 2011 إلى أكتوبر 2011، أكثر من 120 جنسية غادرت ليبيا إلى حدود تشاد، النيجر، وأكثر من 96% منهم عبروا الحدود البرية لليبيا خاصة تونس والجزائر قبل أن يعود إلى دولهم الأصلية.

لقد فضت الأزمة الليبية تحديات كبيرة على المجتمع الإنساني، وفي حين أن هذا الحجم الكبير من التدفقات ليس فريدا من نوعه تاريخيا، لكن يلاحظ أنه لم يكن هناك أي حدث سابق في منطقة البحر الأبيض المتوسط يقارب هذا الحجم.¹³⁷

جزء ممن غادروا ليبيا استقروا في الجزائر وتونس، الجدول الآتي يوضح عدد من دخل الجزائر ممن فروا من ليبيا.

الجدول رقم 06-إحصاء اللاجئين الليبيين في تونس والجزائر بين الفترتين مارس 2011 وجانفي 2012.

الدولة	الجنسية	المجموع
تونس	تونسيون	137000
	من جنسيات اخرى	208439
	المجموع	345439
الجزائر	جزائريون	1666
	من جنسيات أخرى	12296
	المجموع	13962

¹³⁷ . منظمة العفو الدولية، تقرير المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا منسيون في صحراء تونس، لندن أكتوبر 2012، ص1.

➤ الفرع الثالث: تدفق السلاح وتهديد المناطق الحدودية وعدم أمنها.

تعتبر ليبيا مصدر دولي رئيسي للاتجار غير المشروع بالأسلحة، ويوضح الخبراء أنه ليس من المرجح أن يتغير هذا الوضع في المستقبل القريب.

لقد تم تهريب الأسلحة الليبية في اتجاه 12 دولة، ثلاث منها مغربية وهي الجزائر تونس وموريتانيا وخمس دول من الساحل هي مالي تشاد النيجر، نيجيريا والسودان.

في نهاية 2011 كان هناك حوالي 7 ملايين إلى 11 مليون قطعة سلاح قد عبرت من ليبيا إلى دول الجوار المغربية والإفريقية.

فمند أوائل النزاع الليبي أبلغت السلطات الجزائرية عن حدوث إتحار غير مشروع للأسلحة التي تم نقلها من ليبيا إلى الجزائر، ومنذ ذلك الوقت ضبطت الجزائر عدة شحنات من الأسلحة خاصة على المناطق الحدودية بشكل أكبر في الجنوب الشرقي الجزائري ولايتي إليزي وتمنراست¹³⁸.

المداخل الرئيسية لتهريب الأسلحة من ليبيا إلى الجزائر تتمركز حول نقطتين.

1. منطقة جانت (امتداد لمنطقة غات على الطرف الليبي). 2. ومنطقة غدامس، وهذا دليل على أن الحدود الجزائرية الليبية لم تعد آمنة منذ اندلاع الأزمة الليبية.

أما بالنسبة للحدود الليبية التونسية فهي الأخرى تشهد نشاطا كبيرا في تهريب الأسلحة.

وقد حددت السلطات التونسية طريقتين رئيسيين لعبور الأسلحة من ليبيا إلى تونس تمثيلا في

منطقة بن قرادن من رأس جدير إلى غاية جبل نفوسة على الحدود بين الدولتين.

¹³⁸ . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، مذكرة من رئيس مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 1973 (2011) بشأن ليبيا 9 مارس 2013 الفقرة 126، ص 35.

وكذا المعبر الحدودي الذهبية، وزان في جبل نفوسه حيث أن هناك تحالفات بين المهريين من الطرق التونسي والطرف الليبي.

وقد أنشأت القوات التونسية منطقة فاصلة لاحتواء عمليات التهريب والتوغل التي تقوم بها الجماعات المسلحة من ليبيا، ونضيف أن تونس قد أغلقت حدودها عدة مرات بسبب الشواغل الأمنية¹³⁹.

المطلب الثاني: التهديدات غير المباشرة.

التهديدات الغير المباشرة هي الآخر قد شملت عناصر تشكل خطرا على الأمن المغاربي أسهمت في توفير جو خصب للجماعات الجريمة المنطقة التي استغلت ضعف التنسيق الأمني بين دول المنطقة.

➤ الفرع الأول: المخدرات.

المخدرات في المغرب العربي تأتي من مصدرين مختلفين، الأول نابع من داخل الإقليم المغاربي وهو ممثل في المخدرات المغربية، المصدر الثاني للمخدرات في المغرب العربي يأتي من أمريكا الجنوبية (البرازيل، كولومبيا، بوليفيا، وفنزويلا)، التي تعتبر أهم مصدر للكوكايين والهيروين في العالم.

تعتبر المغرب الأول في العالم من حيث زراعة مخدر راتنج القنب¹⁴⁰، ويقدر أن 65% من محجوزات راتنج القنب في العالم هي من المغرب¹⁴¹.

تتخذ المخدرات المغربية من باقي دول المغرب العربي مناطق استقرار وفي ذات الوقت مناطق عبور إلى مناطق أخرى من العالم لقد لوحظ تضاعف معدل تهريب المخدرات المغربية إلى منطقة

¹³⁹ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء عملا بالقرار 1973 (2011) بشأن ليبيا، 19 فيفري 2014، ص 34 الفقرة 104.

¹⁴⁰. united nations, office on drugs and crime, cannabis in africa, an overview, vienna, 2007, p 5.

¹⁴¹. united nation, office on drug and crime, world drug report 2013. vienna 2013,p25.

المغرب العربي بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في كل من ليبيا وتونس، حيث بلغت محجوزات المخدرات المغربية في سنة 2013 في الجزائر على سبيل المثال 186 طن، في حين بلغت المحجوزات في سنة 2010 حوالي 23 طن، وهذا بزيادة تقدر بـ 809% المصدر الثاني للمخدرات في المغرب العربي، يأتي من أمريكا الجنوبية تأتي طائرات من أمريكا الجنوبية محملة بالكوكايين والهروين نحو إفريقيا والتي تعتبر البوابة الرئيسية نحو مناطق أخرى من العالم، ثم تعتبر لمنطقة المغرب العربي ليستقر جزء منها هناك ويواصل الجزء الآخر عبوره لمناطق أخرى من العالم (أوروبا، شرق آسيا والخليج العربي ... الخ).

لقد ساهمت الأزمة الليبية وبعدها الأزمة المالية على تقوية العلاقات بين مهربي المخدرات والمسؤولين الكبار في الدول الإفريقية الفقيرة، وفي ذات الوقت تعززت العلاقات بين مهربي المخدرات والجماعات الإرهابية

لاسيما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.¹⁴²

➤ الفرع الثاني: الجريمة المنظمة والإنجاز بالبشر.

أضحى ما يسمى بالجريمة المنظمة، اعتبارا من النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين، أحد مجالات الاهتمام الرئيسية للأمن غير التقليدي، بقدر ما تمثله هذه الظاهرة من تهديد لأمن البشر ورفاهيتهم وكرامتهم، فضلا عن تهديدها لأمن الدول التي تنشط عبرها.¹⁴³

¹⁴² . من موقع الديوان الجزائري لمكافحة المخدرات وإدماجها على الرابط التالي:

<http://www.oncltdt.mjustice.dz/on/cdt-ar/?p=donnees>

¹⁴³ . ليبيا الخطيب، "أوراق كازينغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي 12 أوت 2014، ص 1.

وقد أسهمت الأزمة الليبية في تدهور الوضع الأمني في المغرب العربي وضاعفت من نشاط

جماعات الجريمة المنظمة في المنطقة.

حيث سنتطرق في هذا الفرع تهديدات الجريمة المنظمة على كل من:

1. الجزائر.

2. تونس.

3. موريتانيا.

نشير أن الجريمة تتخذ عدة أشكال كالاتجار بالمخدرات والسلاح والبشر والآثار والتراث الإنساني

وغسل الأموال وغيرها إلا أننا سوف نركز على الاتجار بالبشر كعنصر مهم من العملية البحثية.

1. الجزائر: حددت إحصائيات للدرك الوطني الجزائري ما مقداره 16.23% للجريمة المنظمة من

معدل الإجرام العام في الجزائر سنة 2013، بزيادة قدرها 20.03% للجريمة المنظمة مقارنة

بنسبة 2012 وهو معدل ارتفاع كبير، في حين سجلت زيادة قدرها 19.98% بين الفترتين 2010

و 2011¹⁴⁴.

الجدول رقم 07 - مقارنة لبعض أشكال الجريمة المنظمة في الجزائر بين النصف الأول من 2012

والنصف الأول من 2013.

الأشخاص الموقوفين			القضايا المعالجة			أنواع الجرائم المنظمة.
الفرق بين السنتين	النصف الأول 2013	النصف الأول 2012	الفرق بين السنتين	النصف الأول 2013	النصف الأول 2012	

¹⁴⁴ . منقول عن الموقع الرسمي للدرك الوطني الجزائري، متوفر على الصفحة التالية: <http://www.mdn.dz/site->

www.mdn.dz/site-?l=ar&p=recru-pca-undefined.cgn/index.php

المخدرات.	1511	1889	%25.02	2351	2972	%26.41
المتاجرة غير الشرعية بالأسلحة	701	889	%26.82	793	988	24.59
التهريب.	2387	2341	%1.9	926	831	%10.2-
جرائم ضد الاقتصاد الوطني.	74	62	%16.2-	159	88	%44.6-
التزوير.	572	539	%5.77	789	806	%2.15
الهجرة السرية إلى الداخل.	835	977	%17.01	1858	1787	%3.82
الهجرة السرية إلى الخارج.	19	38	%100	99	258	%160.6
المجموع.	6297	6938	%10.1	7273	7960	%9.4

المصدر: منقول عن الموقع الرسمي للدرك الوطني الجزائري، متوفر على الصفحة التالية:

l=ar&p=recru- pca undefined. <http://www.mdn.dz/site-cgn/index.php>

2. تونس: في تقرير عن مؤسسة wealth-x 2013¹⁴⁵، المتعلق بإحصاء أثرياء العالم وتوزيع الثروة احتلت تونس المركز الأول في المغرب العربي بارتفاع في عدد الأثرياء قدرت نسبته بـ 16.2% مقارنة بنسبة 2012¹⁴⁶، يعود الارتفاع في عدد الأثرياء في تونس ما بعد الثورة، إلى الاقتصاد غير المنتظم والذي انتشر في الأعوام الأخيرة ما بعد الثورة التونسية، يناقش هذا الفرع، الجريمة المنظمة في تونس من خلال رصد مجموعة من القضايا:

أولاً: ارتفاع التهريب على الحدود التونسية الليبية والتونسية الجزائرية.

¹⁴⁵. متخصصة في المعلومات والتفاصيل المختلفة عن أثرياء العالم وتوزيع الثروة في أنحاء العالم.

¹⁴⁶. wealth-x, « world ultra wealth report 2012-2013 », singapore,p.91.

في دراسة أعدها البنك الدولي the world bank في ديسمبر 2013، قدر فيها حجم التهريب في تونس بأكثر من 1.8 مليار دينار (1.2 مليار دولار)، وهو ما يتسبب في خسارة مالية تتكبدتها تونس تصل إلى 1.2 مليار دينار (800 مليون دولار) منها 500 مليون دينار خسارة في الرسوم الجمركية إلى جانب ما تسببه من خسائر للتجارة الوطنية المنظمة.¹⁴⁷

ظاهرة التهريب في تونس تنقسم إلى صنفين: تهريب منتجات وطنية من تونس إلى الخارج وتهريب منتجات أجنبية إلى داخل أرض الوطن، ويتم هذا عبر ناحيتين: الناحية الشرقية لليبيا، ومن الناحية الغربية الجزائر¹⁴⁸.

تشهد الحدود الجزائرية حركة كثيفة للتهريب، حيث تعبر الحدود الجزائرية التونسية 3 آلاف شاحنة يوميا، 60% منها مخصصة لتهريب البنزين، كذلك نشطت عمليات تجارة السجائر والكحول الفاخرة التي يقع بيعها للنزل في المناطق الساحلية أو يقع إعادة تصديرها إلى ليبيا، كذلك تجارة المخدرات وتجارة الأسلحة الخفيفة، أما من تونس إلى الجزائر فيقع تهريب المواد الغذائية والملابس القديمة¹⁴⁹.

أما من ناحية الحدود الشرقية، فيقع تهريب من تونس إلى ليبيا: الأسمدة الكيماوية والكحول الفاخرة والمخدرات، ومن ليبيا إلى تونس يقع تهريب الوقود، المواد الإلكترونية والسيارات التي يقع تفكيكها في تونس، وكذلك السجائر كبير الأسلحة¹⁵⁰.

¹⁴⁷. The World bank, Middle East and North Africa Region, Policy research Working paper 6731, « Estimating Informal trade across Tunisia's land borders », done by Lotfy Ayadi et al, december 2013, p 13.

¹⁴⁸. International Crisis Group, Middle East and North Africa Reports, « Tunisia's Border's : Jihadism and Contraband », Brussels, November 28, 2013, p 4.

¹⁴⁹. Lotfy Ayadi et al, Estimating Informal Trade across tunisi's Land Borders », op.cit, p 19.

¹⁵⁰. Ibid, p 19.

يرجع انتعاش التهريب في تونس، إلى عاملين أساسيين، العامل الفراغي وضعف الجهاز الأمني

الوطني، سنناقش كل عنصر حدى:

1. الطبيعة الجغرافية لحدود تونس: يحد تونس غربا الجزائر وتتكون هذه الحدود من منطقتين منطقة

بها غابات وسهول وهضاب وفي مجملها مشجرة ومنطقة ثانياة صحراوية¹⁵¹.

ومن الجنوب يحدها ليبيا وتمتد هذه الحدود على مدى 495 كيلومتر، وهي عبارة عن ثلاث

مناطق: منطقة نصف صحراوية، ومن ثم منطقة صحراوية وبصعب مراقبتها وفي الأخير نجد المنطقة

الثالثة وهي منطقة عسكرية عليها الجيش التونسي¹⁵².

2. ضعف الأمن الحدودي: ليس باستطاعة رجال الأمن مراقبة آلاف السيارات القادمة والذاهبة إلى

ليبيا أو الجزائر، وحسب ما أكده بعض أعوان الديوانة أنه في سنة 2013 واحد على أربعة

سيارات يقع مراقبتها وواحد على اثنين سيارة يقع حجزها، ولتسهيل مرورهم، المحاضر التي تحرر

ضد المهربين أصبحت قليلة جدا فمثلا تم تحرير 3650 محضر في سنة 2010 مقابل 441

محضر سنة 2012¹⁵³.

يتمحور التهريب التونسي حول ثلاثة أشكال من السلع، وهي: السلع الاستهلاكية، السلاح،

المخدرات.

فيما يلي مناقشة للأشكال الثلاثة من السلع المهربة في تونس.

¹⁵¹. International Crisis Group, Middle East and North Africa Reports, « Tunisia's Border's : Jihadism and Contraband », Brussels, November 28, 2013, p 4.

¹⁵². Ibid, p 5.

¹⁵³. international crisis group, middle east and north africa reports, « tunisia's borders : gihadism and contraband », op.cit,p.5.

1. السلع الاستهلاكية: اختلاف أسعار السلع شجع حركة التهريب من ليبيا والجزائر باتجاه تونس، حيث يلاحظ ارتفاع كبير في الأسعار في تونس بعد نهاية ديسمبر 2010، والتي مست كثيرا من المنتجات والسلع المعروضة¹⁵⁴.

جدول رقم 08 الفرق في أسعار بعض المنتجات بين ليبيا وتونس.

السلعة.	الوحدة.	تونس بالدينار التونسي	ليبيا (الدينار التونسي)
جبين gruyère	كـلـغ	30	15
موز.	كـلـغ	3	1.5
زيت طعام.	التر	3	1.2
بنزين	التر	1.57	0.19

Source : Lotfy Ayadi et al, « Estimating informal trade across tunisia's land borders », op.cit, p.12.

. الفرق في أسعار بعض المنتجات بين الجزائر وتونس.

السلعة	الوحدة.	تونس بالدينار والتونسي.	الجزائر (بالدينار التونسي)
الشاي.	كـلـغ	5	3
السجائر.	علبة واحدة	5	1
البن.	كـلـغ	9	4
جبين gruyère.	كـلـغ	30	10
البنزين.	التر	1.57	0.23

Source : lotfy ayabi et al, « estimating informal trade across tunisia's land borders »,op.cit,p.19.

¹⁵⁴. lotfy ayadi et al, « Estimating informal trade across tunisia's land borders », op.cit, p.11.

2. **الاتجار بالمخدرات:** ارتفع استهلاك المخدرات في المناطق الحدودية بشكل كبير رغم تبعاته القانونية، وبرغم الكميات الهائلة التي تدخل للبلاد التونسية إلا أن 20% فقط للاستهلاك المحلي والباقي يوجه نحو ليبيا ومصر، أصبحت تونس نقطة عبور لمخدرات المغرب نحو مصر وليبيا مرورا بالجزائر.

3. **تهريب السلاح الليبي إلى تونس:** خصصت السلطات التونسية موارد إضافية لمراقبة الحدود انطلاقا من سنة 2011، وقامت السلطات مرات عديدة بمصادرة شحنات الأسلحة والذخيرة القادمة من ليبيا¹⁵⁵.

لقد صرح الرئيس التونسي "المنصف المرزوقي" في تلفزيونية أجريت معه في جانفي 2013، أن تونس باتت تمثل ممر للأسلحة بين ليبيا ومناطق مثل مالي¹⁵⁶.

ثم أتت سنة 2013 لتمثل نقلة نوعية في الملف الأمني داخل الدولة، حيث تأكدت الشكوك القائلة ببروز الإرهاب في تونس فيما بعد الخريف التونسي، لقد استندت غالبية الهجمات الإرهابية التي تمت، على السلاح الليبي، المهرب، مما جعل تونس تتحول من مجرد دولة عبور للسلاح الليبي إلى دولة استقرار وتخزين، كما وصفها تقارير الأمم المتحدة¹⁵⁷.

حددت السلطات التونسية طريقتين رئيسيين لعبور السلاح الليبي إلى تونس، وهي مقسمة تبعا لطبيعة المهربين:

¹⁵⁵ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 1973 (2011) بشأن ليبيا، 9 مارس 2013، ص 34، الفقرة 121.

¹⁵⁶ قناة 24france، مقابلة تلفزيونية مع رئيس التونسي المنصف المرزوقي، أطلع عليه بتاريخ: 16 مارس 2016، على الموقع:

<http://www.france24.com/en/20130113-interview-moncef-marzouki-tunisian-revolution-ennahda-human-rights-mali-francois-hollande/>

¹⁵⁷ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار (2011) بشأن ليبيا، 19 فيفري 2014، ص 36، الفقرة 103.

1. **ديناميات صغار التجار:** هم أفراد يهدفون إلى تحقيق ربح، يتمركز نشاطهم حول الجزء الشمالي للشريط الحدودي مع ليبيا، وقد وصفت الأمم المتحدة في أحد تقاريرها نشاط هذه المجموعة بالنشاط الضيق، ونميز منطقتين يتمركز "صغار التجار":

أ. منطقة بن قردان الممتدة من رأس الجدير إلى غاية جبل نفوسة على الحدود الليبية التونسية.
ب. المعبر الحدودي الذهبية، وزان في جبال نفوسة: نجد أن المهريين من الطرف التونسي في المنطقة الممتدة من الذهبية ورمادة قد أقوموا شبكة تحالفات مع مهري الطرف الآخر الليبيين الواقعين في الجبال نفوسة¹⁵⁸.

2. **الاتجار بالسلح المتعلق بالنشاطات الإرهابية:** يتمركز هذا النوع من التهريب في المنطقة الجنوبية على طول الحدود التونسية، الليبية، وهي تنظمها الجماعات المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ونميز محورين¹⁵⁹:

أ. جنوب جبال نفوسة إلى منطقة غدامس الواقعة على الحدود الجزائرية، التونسية والليبية.
ب. المنطقة الرابطة بين غدامس غات، على طول الحدود الليبية، الجزائرية (هذه المنطقة تشاركها الجماعات المسلحة والتجار الصغار).

لقد أنشأت القوات التونسية منطقة فاصلة لاحتواء عمليات التهريب والتوغل التي تقوم بها الجماعات المسلحة من ليبيا، ونضيف أن تونس قد أغلقت معابرها الحدودية عدة مرات بسبب الشواغل الأمنية¹⁶⁰.

¹⁵⁸.MONCEF KARTAS ? 3ON THE EDGE TRAFFICKING AND INSECURITY AT THE TUNISIAN6 LIBYAN BORDER3 ? OP.CIT ?P.40.

¹⁵⁹. IBID ?P.40.

¹⁶⁰ . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 1973 (2011) بشأن ليبيا، 19 فيفري 2014، ص 36، الفقرة 104.

خريطة رقم 05. مسالك تهريب السلاح الليبي إلى تونس.



Source : Moncef Kartas, « On the edge ? trafficking and Insecurity at the Tunisian – Libyan Border », op.cit, p 41.

3. موريتانيا: نظرا لموقع موريتانيا الإستراتيجي وحدودها الواسعة التي يسهل اختراقها، أصبحت بشكل.

عرضة لجميع أنواع التهريب، وكشفت وثائق سرية مسربة من السفارة الأمريكية في 2010 في

نواكشوط، عرضها موقع ويكيليكس، عن تخوف الإدارة الأمريكية من أن تصبح موريتانيا مركز جديد لتهريب المخدرات في العالم لاسيما الكوكايين¹⁶¹.

هذه الشكوك بدأت تتأكد مع أحداث الأزمة الليبية، والأزمة المالية خاصة، فقد أشار تقرير للأمم المتحدة لسنة 2013 على أن حجم تهريب المخدرات في منطقة غرب إفريقيا قد ارتفع بالمقارنة مع حجمه قبل أحداث الأزمة الليبية¹⁶².

وتشير التقديرات إلى عبور ما مقداره 18 طن من الكوكايين الخام غرب إفريقيا باتجاه أوروبا في سنة 2010، في حين أنه في سنة 2013 بلغ مجموع ما عبر 25 طنا، وهي نسبة مرشحة للزيادة¹⁶³.

إلى جانب أنه من 2005 إلى إلى 2010 تم مصادرة 3.6 طن من الكوكايين، وفي سنة 2011 وحدها تم مصادرة 2.1 طن من الكوكايين في منطقة غرب إفريقيا¹⁶⁴.

لقد صادرت السلطات الموريتانية في أبريل 2013 قرب المنطقة الحدودية مع الجزائر، قرابة الطن من تشكيله متنوعة من المخدرات غير المشروعة التي كانت قادمة من شمال مالي¹⁶⁵، وهو ما يعتبر

¹⁶¹ . وثيقة من موقع ويكيليكس بعنوان:

" MAURITANIA : A NEW DRUG6 TRAFFICKING HUB IN THB THE REGION ، " http://WIKILEAKS.ORG/CADLE/2009/06/09_NOUAKCHOTT386.HTML

¹⁶² . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإتجار غير المشروع بالمخدرات في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، 17 جوان 2013، الفقرة 5، ص 2.

¹⁶³ . نفس المرجع السابق، الفقرة 5، ص 2.

¹⁶⁴ . نفس المرجع، الفقرة 5، ص 2.

انعكاس مباشر للتدخل الفرنسي في مالي، حيث باتت موريتانيا تشكل أحد المعابر البديلة للجريمة المنظمة في المنطقة بعد أن أفسدت الهجمات الفرنسية المعابر القديمة¹⁶⁶.

من ناحية أخرى تقدير المخابرات الموريتانية أن حوالي ثلث الإنتاج المغربي من راتنج القنب يمر عبر منطقة الساحل الإفريقي، وقد سجلت موريتانيا ارتفاع عمليات تهريب راتنج القنب المغربي عبر أراضيها، حيث تم ضبط في جانفي 2012 طنين من راتنج القنب في غرب موريتانيا وفي ماي.

➤ الفرع الثالث: الهجرة الغير شرعية.

تعرف الهجرة السرية بأنها هجرة مواطنين أجنب إلى بلاد في ظروف يكونون غير مستوفي الشروط القانونية للإقامة في ذلك البلد، وفي القانون الجزائري تعرف الهجرة السرية بأنها: "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل"¹⁶⁷.

تعرف دول المغرب العربي نوعين من الهجرة: النوع الأول هجرة مواطنيها إلى أوروبا، النوع الثاني، هجرة دول جنوب الصحراء إليها¹⁶⁸، ما يهمنها في الدراسة هو النوع الثاني من الهجرة ألا وهو هجرة دول جنوب الصحراء لدول المغرب العربي.

¹⁶⁵ . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة اغرب إفريقيا، 28 أوت 2013، الفقرة 10، ص 4.

¹⁶⁶ . UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME ? WORLD DRUG REPORT 2013 ? VIENNA ?P.3.

¹⁶⁷ . أحمد إسماعيل، قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب"، مجلة قراءات افريقية، أطلع عليه بتاريخ: 2 فبراير 2016، على الموقع:

[HTTP://WWW.GIRAATAFRICAN.COM/VIEW/?G510](http://www.giraatafrican.com/view/?G510)

¹⁶⁸ . أحمد إدريس، "الهجرة في علاقات الأورو مغاربية"، ضمن مقال: "المغرب العربي وإشكاليات الهجرة"، العدد 3، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، وتونس، 2012، ص 1.

تتسم ظاهرة الهجرة الإفريقية السرية بالتشابك والتعقيد، وذلك لتعدد جهات ودول التصدير في مقابل تعدد دول الاستضافة، فعلى صعيد الدول المصدرة للمهاجرين نجد كل من: سيراليون، السودان، مالي، الكاميرون، غينيا، الجابون والسنغال، حيث يتجه المهاجرون القادمون من هذه الدول إلى الدول المستضيفة (دول المغرب العربي).¹⁶⁹

مثلت منطقة المغرب العربي لعقود كثيرة منطقة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، بحكم قربها من السواحل الأوروبية فهي ينظر إليها على أنها الحديقة الخلفية لأوروبا، وفي حين أنها مثلت في السابق مجرد معبر إفريقي نحو أوروبا بدأت تتحول هي نفسها اليوم إلى منطقة استقرار للمهاجرين السريين الباحثين عن فرص العمل وظروف معيشة أحسن من ظروف بلدانهم الأصلية.¹⁷⁰

يضاف إلى هذا أن الإجراءات الأوروبية المشددة التي فرضت قيودا عديدة على عمليات الهجرة السرية القادمة من دول جنوب المتوسط، أجبرت المهاجرين الأفارقة على تحويل دولة العبور إلى دولة استقرار، مما يعني أن مؤشرات تحول دول المغرب العربي من دول عبور إلى دول استقرار آخذة في الارتفاع يوما عن يوم، خصوصا في ظل الأزمات التي تشهدها دول الساحل لاسيما أزمة مالي¹⁷¹.

إن أحداث الربيع العربي وما نتج عنها من حركات أزموية في ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي أدت إلى هشاشة الأمن الحدودي للمنطقة مما سهل نفاذية المهاجرين السريين إليها، لقد اتخذ البعض من

169 . أحمد زكريا الباسوسي، "أزمات مركبة: تحديات انتشار الهجرة الإفريقية غير الشرعية في دول الإقليم"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 22 جانفي 2014، ص1.

170 . أحمد إدريس، "الهجرة في العلاقات الأورومغاربية"، مرجع سابق، ص 2.

171 . أحمد زكريا الباسوسي، أزمات مركبة: تحديات انتشار الهجرة الإفريقية غير الشرعية في دول الإقليم"، ومرجع سابق، ص 2.

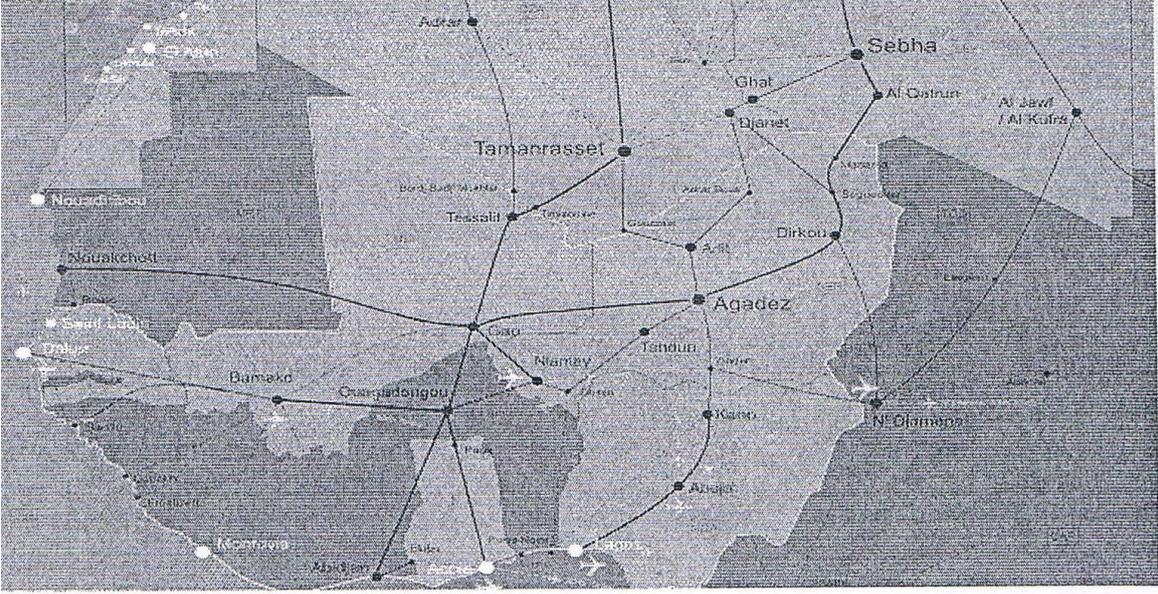
منطقة المغرب العربي مجرد منطقة عبور للصفة الأخرى من المتوسط والبعض الآخر فضلها كبلد استقرار.

الجدول رقم 09- مقارنة عدد المهاجرين السريين في دول العربي بين سنة 2010 و 2015.

ليبيا	المغرب	تونس	الجزائر	
مليون.	10 آلاف	أقل من 10 آلاف	10 آلاف	المهاجرون السريون لسنة 2010.
3 ملايين.	25 إلى 40 آلاف	مليون و 900 ألف.	30 ألف	المهاجرون السريون لسنة 2015.

المصدر: إحصاء عدد المهاجرين السريين في سنة 2010 إعتد على المرجع التالي: الشبكة الأوروبية، المتوسطية لحقوق الإنسان، دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء"، تأليف: سارا كيمي وآخرون، كوبنهاغن، ديسمبر 2010، ص 16 إحصاء عدد المهاجرين السريين في سنة 2015 اعتمد على تصريحات حكومية رسمية في جرائد عربية مختلفة.

الخريطة 06: مسالك المهاجرين السريين في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي لسنة 2013.



Source : Martin Wagner, « Mixed Migration Flows in the Last Decade », International Centre for migration Policy Development, Vienna, may 29, 2013, p 12.

المطلب الثالث: تأثير التهديدات الناجمة عن الأزمة الليبية.

إن الأوضاع التي تشهدها ليبيا أمنيا وسياسيا هم ذلك في تصدير الأزمة والتهديدات إلى دول الجوار الإقليمي، فالحرب في ليبيا هي بالتأكيد الأزمة الأكثر تطورا منذ 2011 في المنطقة المغاربية، فالتحول السياسي في ليبيا تسبب في توتر المنطقة بأكملها ولا يمكن نكر أن هناك العديد من التهديدات التي سبق ذكرها في المطلب الثاني وغيرها الكثير، فهذه التهديدات كانت لها تأثيرات سنحاول أن نذكر بعضها في هذا المطلب الذي سوف نفصل فيه بثلاثة فروع.

➤ الفرع الأول: زيادة الإنفاق العسكري.

هذا الارتفاع في الإنفاق العسكري كان نتيجة بديهية للتوتر السياسي في المنطقة وقد سجلت كل

من الجزائر والمغرب وليبيا نفقات عسكرية مرتفعة جدا تفوق 10% من الناتج المحلي الإجمالي.¹⁷²

ففي الجزائر رفعت الحكومة ميزانية الدفاع لعام 2014 لتصل إلى 20 مليار دولار، وهي الأعلى من ضمن كل القطاعات، حيث تشكل حوالي 15% من الميزانية العامة للبلاد، هذه الزيادة كانت ضرورة بالنظر إلى انهيار النظام الأمني في المنطقة والتي جعلت الجزائر تكون مضطرة إلى اتخاذ إجراءات غير مسبقة لحماية حدودها، وهو ما تطلب رفع ميزانية الدفاع والأمن.

ارتفع الإنفاق العسكري في الجزائر بمعدل 375% بين الفترتين 2010 و 2014، أي بأكثر من

ثلاثة أضعاف ما كان عليه سنة قبل الأزمة الليبية 2011.

جدول 10: تطور ميزانية الدفاع الجزائرية خلال 2006-2014.

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	العام
20	11	9.6	6.8	5.6	5.1	3.9	3.2	2.9	الميزانية (مليار دولار)

أما في المغرب فقد رصدت الدولة 31.1% من نفقاتها للأمن والدفاع وأشار معهد ستوكهولم

الدولي لأبحاث السلام أن الإنفاق الجزائري يعادل أربع مرات ما تنفقه المغرب على جيشها بالرغم من

تزايد النفقات المغربية على المجال العسكري في السنوات الأخيرة.

¹⁷² . صباح نعوش، ارتفاع النفقات العسكرية في الدول، مقال باحث اقتصادي عراقي، المصدر الجزيرة.

➤ الفرع الثاني: صعوبة التعاون مع النظام الليبي.

عاشت ليبيا عقود تحت نظام قل نظيره في الزمن المعاصر حال دون قيام أي نوع من أنواع المؤسسات العصرية أو التنظيمات السياسية، مما يعني وجود فراغ كبير في الحياة السياسية والإدارية عند سقوط نظامنا لِقذافي، نتيجة عدم وجود للخبرة السياسية والمهنية لدى من تولوا دواليب الدولة من بعده حيث بدأ إنشاء أجهزة ثابتة تابعة للدولة مع شرطة وجيش وقضاء فعال أمرا صعبا، حيث أنه عجزت أي قوة سياسية أن تسيطر على الميليشيات المسلحة.

من هنا ندرك تأثير الأزمة الليبية على قدرة دول الجوار على التعاون مع النظام الليبي في

مختلف المجالات.

إن ليبيا التي شكلت الاستثناء في علاقاتها الإقليمية المتقلبة مع دول الجوار، إبان عهد القذافي، دخلت في استثناء آخر في مرحلة ما بعد الثورة، بفعل معطيات وضعها الداخلي المضطرب يتراوح ما بين انتشار الأسلحة، واشتباكات ذات طابع قبلي، وميليشيات ثورة ترفض الانطواء تحت سلطة الدولة التي تعاوني هشاشة سياسية وأمنية.

وما زاد من تعقيد تأثيرات الداخلي الليبي في دول الجوار أن هناك حالة "غموض نسبي" في التوجهات

الخارجية لدى النخبة الليبية الجديدة، يمكن إيعازه إلى عدم اكتمال بنية النظام الليبي أو شكل الدولة

ذاتها.¹⁷³

➤ الفرع الثالث: الضغط على اقتصاديات الدول المغاربية (تونس نموذجا).

أثرت التحديات الأمنية الإقليمية بشدة على الاقتصاد التونسي.

¹⁷³. خالد حنفي علي، "الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية" مقال بوابة إفريقيا الإخبارية.

لقد أعتبر الاقتصاد التونسي ما قبل الخريف العربي من بين الاقتصاديات الواعدة في إفريقيا، إلا أنه بسبب الثورة التونسية إثر التحول السياسي الحاصر في ديسمبر 2010، وخاصة بعدها الأزمة الليبية في فيفري 2011، تدهور الاقتصاد التونسي بمعدلات كبيرة وخطيرة¹⁷⁴ جدا ومن مؤشرات تراجع الاقتصاد التونسي كذلك هو الارتفاع الكبير في نسبة البطالة وتغرى النسبة الكبيرة من الزيادة في معدلات البطالة بعد الأزمة الليبية وعودة أعداد كبيرة من العمال التونسي من ليبيا.

مؤشرا آخر على تدهور الاقتصاد التونسي ممثل في العجز العام لميزانية الدولة والذي يقصد به أن نفقات الدولة على من وراتاتها وهو عجز أخذ بالارتفاع سنة عن سنة.

المؤشر الثالث هو مؤشر نسبة التضخم، حيث مثلت سنة 2011 أعلى معدل للتضخم سجل في تونس خلال الخمسين سنة الأخيرة 5.2%.

أما بالنسبة للعوامل التي أدت إلى تراجع الاقتصاد في تونس نجعلها في العناصر التالية:

أولا: أثر النزاع الليبي على المبادلات التجارية بين تونس وليبيا.

تعتبر ليبيا الشريك الاقتصادي الأول لتونس في القارة الإفريقية والخامس عالميا، حيث يعتبر

حجم المبادلات التجارية بين البلدين الأهم على مستوى شمال إفريقيا، فبلغت المبادلات مع ليبيا

سنة 2010 أكثر من 6.2% من حجم مبادلات تونس مع الخارج وسجلت هذه المبادلات رقما قياسيا خلال

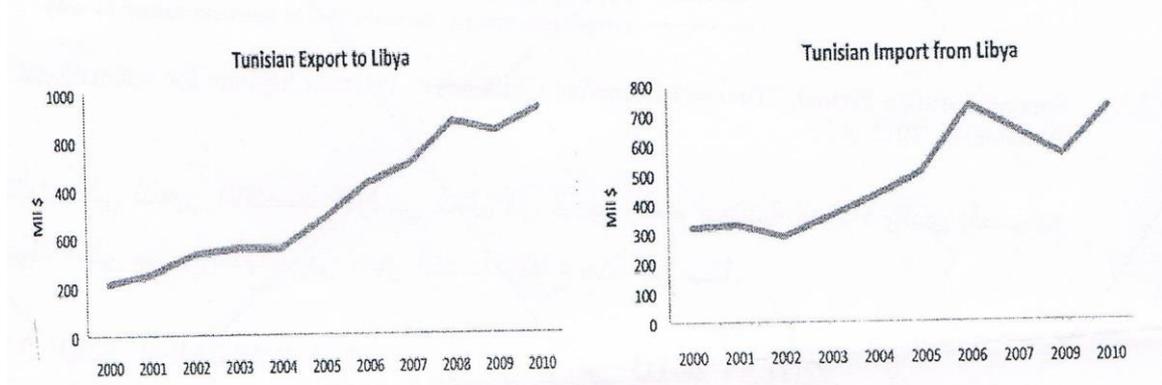
الفترتين 2000-2010 نمو سنوي تقدر ب 9%¹⁷⁵

¹⁷⁴. الحسن عاشي، "اقتصاد تونس بعد سنة على ثورة الياسمين أوراق كارنيغي للشرق الأوسط" مؤسسة كارنيغي للسلام

الدولي، بيروت، 27 ديسمبر 2011، ص 1.

¹⁷⁵. African Development Bank, North Africa Quaterly Analytical N.2, 3impact Of Libya's Conflict On The Tunisian Economy : Apreliminary Assessminary », Done By Emanuele Santi Et Al, 2011, P.4.

شكل رقم 05، حجم المبادلات الثنائية وتونس في الفترتين 2000 و 2010.



Source : Emanuele Santi et al, « Impact of Libya's Conflict On The Tunisian economy : A Preliminary Assesment », North Africa Quaterly Analytical n.2, African Development bank, July 2011, p 4.

تمثل ليبيا سوق تجارية مهمة لتونس، حيث تنشط حوالي 40 شركة تونسية في ليبيا موزعة على قطاعات المقاولات والبناء والصناعات الغذائية، كما أن هناك حوالي 1300 شركة تونسية مصدره إلى ليبيا، وبحسب البنك الإفريقي للتنمية فإن حجم تأثير الوضع في ليبيا على الاقتصاد التونسي بقدر بـ 0.4% من نسبة نمو الناتج الداخلي الخام¹⁷⁶.

جدول رقم 11، حجم الصادرات والواردات التونسية من ليبيا خلال 2010 إلى 2013.

السنة.	2010	2011	2012	2013
الصادرات (مليون دينار).	1048.5	1103.3	1293.2	1411.0
الواردات (مليون دينار).	406.3	31.5	-	664.6

المصدر: المعهد التونسي لإحصاء، متوفر على الرابط:

<http://WWW.INS.NAT.TN/AR/PUBLICATION.PHP TH=2>

¹⁷⁶. IBID, P.5.

كان تأثير الأزمة الليبية على حجم المبادلات التونسية، الليبية تأثير مؤقت، حيث سجل تراجع في الصادرات من تونس إلى ليبيا بنسبة 32% خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2011 (وذلك بالمقارنة مع النتائج المسجلة خلال نفس الفترة من العالم 2010)، ومن جهة أخرى انخفض حجم الواردات من 406.3 مليون دينار سنة 2010 إلى 31.5 مليون دينار في سنة 2011¹⁷⁷.

وعلى الرغم ما شهدته المعابر الحدودية بين البلدين من انعدام الاستقرار الأمني، مما نتج عنه غلق هذه المعابر فترات زمنية وفي مناسبات عدة تحسبا لأي طارئ، إلا أن حجم المبادلات التجارية بين البلدين عاد ليرتفع مجددا في الربع الأخير من سنة 2011، ليصل إلى معدلات أكبر مما كان عليه قبل الخريف العربي.

ثانيا: عودة العمالة التونسية من ليبيا.

حسب إحصاءات حكومية تونسية فإنه قد توجد أكثر من 92 تونسي بليبيا قبل 11 فيفري 2011، وهذا العدد يشمل فقط أولئك الذين أقاموا إقامة شرعية، ولاشك أن عدد المهاجرين السريين يفوق هذا الرقم أكثر بكثير.

ومع أحداث الأزمة الليبية عاد 41322 عامل تونسي إلى تونس، ليستقر حدود 60 ألف عامل في أواخر 2011¹⁷⁸.

أثرت ولا تزال عودة العمالة التونسية من ليبيا تأثيرا على الاقتصاد التونسي، حيث أنها ساهمت في الرفع من معدلات البطالة، وسجلت سنة 2011 أعلى نسبة للبطالة في تاريخ تونس بمقدار 18.9%

¹⁷⁷. EMANUELE SANTI ET AL, « IMPACT OF LIBYA'S CONFLICT ON THE TUNISIAN ECONOMY : A PRELIMINARY ASSESSMENT », OP.CIT,P.7.

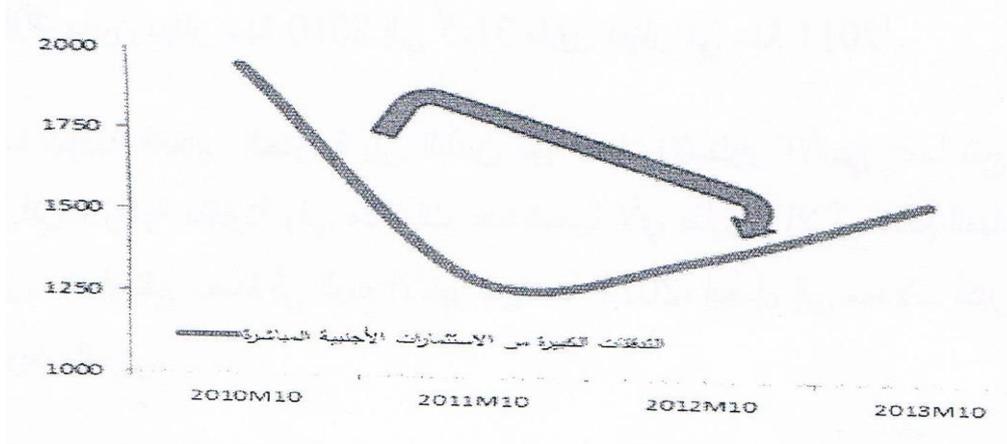
¹⁷⁸. CHRISTINE AGHAZARM, PATRICE OUESADA AND SARAH TISLER, « MIGRANTS CAUGHT IN CRISIS : THE IOM EXPERIENCE IN LIBYA », OP.CIT,P.4.

بزيادة قدرها 4.9% عن نسبة 2010 لتستقر في سنة 2013 عند 16.8% ومرجح أنها ستظل في حدود 15% خلال سنة 2014¹⁷⁹.

ثالثا: تراجع الاستثمار الأجنبي.

يشهد الاستثمار، لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، ركودا مع اتخاذ المستثمرين موقف الانتظار والترقب، وعلى من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأشهر العشر الأولى من عام 2013 عما كانت عليه في تونس الفترة من عام 2012، فإنها لا تزال أقل من مستويات ما قبل ديسمبر 2010، ولم يلاحظ سوى انتعاش طفيف في الصناعات التحويلية ولاسيما في الكهرباء والصناعات الغذائية¹⁸⁰.

شكل رقم 06: تراجع الاستثمار الأجنبي في تونس بين الفترتين 2010 و 2013.



Source : The World Bank, « Growth Slowdown Heightens the Need Reforms », op.cit, p 7.

ويعزى هبوط الاستثمار الأجنبي المباشر في معظمه إلى انخفاض التدفقات الاستثمارية من فرنسا، وهي أكبر بلد مرسل للاستثمار إلى تونس بين عامي 2008 و 2012، وهبط الاستثمار الأجنبي

¹⁷⁹. THE WORLD BANK, « GROWTH SLOWDOWN HEIGHTENS THE NEED REFORMS », OP.CIT,P.7.

¹⁸⁰. IBID,P.7.

المباشر من فرنسا من 1105 مشاريع في عام 2008 إلى 714 مشروع في 2012، مسجلا انخفاضا قدره 35%.

رابعاً: تراجع قطاع السياحة.

يعتبر القطاع السياحي في تونس من القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية، فهو يساهم بـ 7% من الناتج المحلي الإجمالي ، ويوجد ما يعادل 400 ألف وظيفة عمل في شكل مباشر¹⁸¹، ونظرا إلى الارتباط الوثيق للنشاط السياحي بالنشاطات الاقتصادية الأخرى، مثل التجارة والصناعة التقليدية والنقل، ويؤثر تقلص تدفق السياحة الوافدة تأثيرا سلبيا في مداخل هذه النشاطات، ويهدد في شكل غير مباشر وظائف العاملين فيها¹⁸².

منذ اندلاع خريف الياسمين تراجعت السياحة بقيمة (30.7%) مقارنة بسنة 2010¹⁸³، وبمعدل

خسارة يقدر بـ 740 مليون دولار، إلا أن النسبة عادت للارتفاع تدريجيا منذ بداية سنة 2012..

¹⁸¹. الحسن عاشي، "اقتصاد تونس بعد سنة على ثورة الياسمين"، مرجع سابق، ص 2.

¹⁸². الحسن عاشي، "أزمة السياحة في تونس ليست أمنية فقط"، أوراق كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي، بيروت، 26 جوان 2012، ص 1.

¹⁸³. THE UNITED NATION WORLD TOURISM ORGANIZATION, 3WORLD TOURISM REPORT », MADRID, 2013,P.9.

الجدول رقم 12 - مسار القطاع السياحي في تونس بين الفترتين 2010 و 2013.

السنة.	2010	2011	2012	2013
عدد السياحة.	6 ملايين و 902 ألف	4 ملايين و 782 ألف	5 ملايين و 950 ألف	6 ملايين و 300 ألف
واردات السياحة	2654	1914	2183	-

■ المبحث الثاني: آليات مواجهة التهديدات الامنية في ليبيا و افاق حل الازمة فيها.

كل أزمة تحدث في العالم وتصل تداعياتها السلبية إلى باقي الدول يستدعي تدخلا لحلها أو التقليل من وطأتها وفق آليات وإستراتيجيات إقليمية ودولية غرضها احتواء هذا النزاع ومعالجته.

وهذا ما حصل في الأزمة الليبية حيث سنتطرق على كيفية تدبيرها مغاربيا. ففي المطلب الأول سنتحدث عن دور الجزائر الحساس في الأزمة الليبية بحكم ثقل الجزائر مغاربيا وإقليميا. ثم في المطلب الثاني نتطرق إلى التعاون الأمني المغاربي مع الفاعلين الإقليميين كدول الساحل والدوليين كالولايات المتحدة.

وفي الاخير نخرج على آفاق حل الأزمة الليبية من خلال جولات الحوار الليبي ومستقبل الأزمة في ليبيا.

المطلب الأول: جهود الجزائر لحل الأزمة الليبية.

منذ بداية الأزمة الليبية في فيفري 2011، ظلت تداعيات هذه الأزمة تنتج أثارها وتداعياتها على الداخل والخارج الليبي بشكل متصاعد، حتى اقترب الأمر لتصبح ليبيا إحدى الدول " المنهارة " أو " الفاشلة " في ظل تزايد عدد الأطراف المتصارعة وإصرار كل طرف على الفوز بالسلطة دون منازع، ودعم فاعلين خارجين لبعض الأطراف جون غيرها، مع دخول حركات الإسلام السياسي على خط الصراع.

وكان لدول الجوار الليبي نصيب من هذه التداعيات، فقد أفرزت هذه الأزمة جملة من التهديدات التي لم تكن في الحسبان، من انتشار للأسلحة التي كانت ضمن ترسانة سلاح الراحل معمر القذافي، وانتشار المقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية له، هذا على جانب التراخي الأمني على الحدود الليبية مما قدم فرصة ذهبية لكافة جماعات الجريمة المنظمة سواء العاملة بالتهريب وخاصة

بتجارة المخدرات ... واستكمل هذا الوضع باندفاع للجماعات الإرهابية التي رأت أن حالة الفوضى التي تعيشها ليبيا بيئة مناسبة لتجنيد العناصر وشراء السلاح بل والأخطر استخدام هذه الفوضى في الانتقال إلى دول الجوار الليبي لتحقيق طموحات تاريخية فشلت في مجرد التفكير فيها خلال العقود الماضية.

ولم تكن الدولة الجزائرية بعيدة عن هذه التطورات، ففضلا عن دورها المحوري الذي اضطلعت به في إطار القضايا الإفريقية والعربية وخاصة خلال العقدين الأخيرين، والذي يملئ عليها التحرك في اتجاه المشاركة في تسوية الأزمات وخاصة في الدول المجاورة لها، فإن التهديدات التي أصبحت تواجهها في ظل تصاعد حالة الفوضى في ليبيا، دفعتها نحو البحث عن ترتيبات تحقق التوازن بين محددات سياستها الخارجية والتهديدات غير المألوفة التي باتت يواجهها الأمن القومي الجزائري¹⁸⁴.

فعلى الرغم من تدهور الأوضاع الأمنية عبر الحدود التونسية - الجزائرية، إلا أن التهديد الأمني الذي تشكله ليبيا على الجزائر يختلف عن غيره، فليبيا تعيش انفلاتا أمنيا كبيرا بسبب غياب السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن والدفاع، الأمر الذي سمح بانتشار وسيطرة الميليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي والتي باتت تمتلك أسلحة خطيرة. ونتيجة لذلك، أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر.¹⁸⁵

وتعمل الجراء على إيجاد حل وتسوية للأزمة الليبية، بناء على الخيار السياسي والسلمي بجمع الأطراف الفاعلة على أسس الجوار وإيجاد أرضية مشتركة متفق عليها من طرف الفرقاء الليبيين، كما تؤكد على البعد الداخلي لحل الأزمة على أساس أن الأزمة ليبية ولا يمكن حلها إلا من طرف الليبيين

¹⁸⁴ . أميرة محمد عبد الحليم، " تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري ". متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx>

¹⁸⁵ . Yacine Boudhan, « Algeria's Role in Solving the Libya Crisis ». available at : <http://fikraforum.org/?p=5315>

أنفسهم، واستبعاد خيار العمل العسكري الأجنبي في ليبيا الذي أكدت التجارب عقمه في حل الأزمات خاصة في منطقة الشرق الأوسط، بل إن أي عمل عسكري أجنبي في ليبيا سيعقد الأوضاع أكثر.

كثفت الدبلوماسية الجزائرية في الآونة الأخيرة من مساعيها لإيجاد تسوية سياسية وسلمية بين الفرقاء الليبيين. وسعت الجزائر إلى توسيع دائرة المشاورات السياسية تجنباً لانزلاقات قد تدخل ليبيا في وضع الدولة الفاشلة، أو في حرب أهلية، وتساهم في سيطرة الجماعات المسلحة المتطرفة على أجزاء كبيرة من التراب الليبي، كما تسعى الجزائر إلى عدم تعقيد الأزمة الليبية أكثر، لما لها من انعكاسات على الأوضاع في المنطقة، وعلى نشاط الجماعات المسلحة التي يراد تحييدها بطرق متعددة، بداية بقطع مصادر تمويلها، وتشديد المراقبة على شبكات السلاح التي وسعت من نطاق نشاطها على مستوى منطقة الساحل وشمال إفريقيا.

وترغب الجزائر في ضمان تحييد المجموعات المسلحة والمليشيات، من خلال إعادة الاعتبار للجيش الليبي وقوات الأمن النظامية على مراحل، وتسوية الخلافات السياسية التي برزت مع عدم قدرة المجلس الوطني الانتقالي على ضمان شرعية سياسية، وتضاعفت مع عمليات التموقع لمليشيات مختلف القوى الفاعلة منها صبراتة والزناتان، وأيضاً صراع القوى بين أكبر حزبين بالمؤتمر الوطني العام " تحالف القوى الوطنية والبناء الممثل للإخوان المسلمين "، حول مستقبل العملية الانتقالية ومصير المؤتمر الوطني العام والحكومة الليبية.

➤ الفرع الأول: محددات الدور الجزائري لحل الأزمة الليبية.

من ناحية أولى، اعتمدت الجزائر على مجموعة من المحددات التي يمثل بعضها ثوابت في تحركاتها الخارجية، فإلى جانب تأكيدها المستمر على رفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، حرصت الجزائر على ضرورة تفعيل المبادرات الإقليمية لتسوية الأزمة الليبية وبلورة شراكة لإيجاد السياق

المقبول للتعامل مع الأزمة، مع تعدد الحلول المطروحة (سياسية واقتصادية وأمنية، ... إلخ)، بعيدا عن التدخلات الدولية التي باتت من عوامل انفجار الأزمات في القارة الإفريقية والمنطقة العربية، في ظل عدم إدراك القوى الأجنبية لخصوصيات هذه المجتمعات. وقد برز ذلك جليا مع اجتماع قيادات عسكرية إقليمية (الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر) في الجزائر، في 06 جانفي 2015، لمناقشة تداعيات تدخل عسكري في ليبيا، حتى ولو كان ذلك محدودا كما تطلب فرنسا¹⁸⁶.

ومن ناحية ثانية، وفي ظل الخبرة التاريخية التي تملكها الجزائر في التعامل مع الجماعات الإرهابية والتي كلفتها الكثير خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، يؤكد المسؤولون الجزائريون مرارا رفض الحل العسكري للأزمة في ليبيا لأن الحل العسكري في يفضي إلى نتائج وخيمة لا يمكن استيعابها أو تداركها، وتجارب المواجهات العسكرية للجماعات المتطرفة في أفغانستان والعراق والصومال خير دليل على ذلك، وقد حصرت الجزائر على طرح هذه الرؤية خلال الزمة في مالي إلا أن فرنسا لم تترك للجزائر مجال لفرض رؤيتها في ظل إصرارها على استعراض قوتها العسكرية في إطار إستراتيجيتها الجديدة للعودة إلى إفريقيا في عهد الرئيس هولاند، إلا أن الفشل كان حليف الإستراتيجية الفرنسية في إفريقيا ولم تقض الضربات العسكرية للجماعات الإرهابية إلا إلى انتشار عناصر هذه الجماعات في الدول المجاورة لمالي، مع استمرار بعضها في ظل الدعم الذي باتت تحصل عليه من مثيلاتها في الدول الإفريقية الأخرى، وتكون مثلث الإرهاب الجديد الواقع بين أربع دول هي: تونس، ليبيا، النيجر والجزائر.

ومن ناحية ثالثة، وعلى المستوى الداخلي، حاولت السلطات الأمنية الجزائرية العمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتدعيم دفاعها والحد من التهديدات التي تأتي عبر الحدود مع ليبيا، وخاصة بعد تصاعد موجة العنف خلال الشهور الأخيرة، وورود معلومات تؤكد استيلاء الجماعات الإرهابية في ليبيا

¹⁸⁶ . أميرة محمد عبد الحليم، " تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: نقادي التورط العسكري "، مرجع سابق.

على مجموعة من الطائرات، فقد سحبت الجزائر البعثة الدبلوماسية الجزائرية من العاصمة الليبية طرابلس، كما قامت بإغلاق المعابر الحدودية البرية مع ليبيا وقامت بنقل قوات عسكرية إضافية إليها، وسحب عمال شركة النفط الجزائرية سوناطراك، كما صادق المجلس الأعلى للأمن الجزائري برئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في سبتمبر 2014 على إجراءات أمنية وعسكرية جديدة لمواجهة احتمال تسلل عناصر مسلحة من ليبيا إلى الجزائر، وخلال الأيام القليلة الماضية قام الجيش الجزائري بحفر الخنادق وتكثيف التواجد الأمني على طول الحدود الشرقية مع الجارتين تونس وليبيا، وخاصة مع اقتراب ذكرى الحادث الإرهابي في عين أميناس الذي اضطلعت به الجماعات الإرهابية في يناير 2013¹⁸⁷.

كما نشرت السلطات ثلاث آلاف عسكري بمنطقة القبائل (120 كلم شرق العاصمة) في مهمة لتعقب تحركات عناصر من جماعة " جند الخلافة في ارض الجزائر "، المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتي أعلنت ولائها مؤخرا لتنظيم " داعش ". حيث تمكنت قوات الجيش الوطني من قتل أمير هذه الجماعة عبد المالك قورى أو خالد أبو سليمان في مدينة يسر بالقطاع العملياتي لبومرداس، والذي يقف وراء هجمات انتحارية على قصر الحكومة ومقر الأمم المتحدة في العاصمة في 2007، كما يقف أبو سليمان أيضا خلف هجوم قتل فيه 11 جنديا جزائريا في أبريل 2014 في قرية بودرارن، وهو أحد المتهمين بخطف وقتل الفرنسي " ايرفي غرودال " في جبال جرجرة في سبتمبر الماضي.

ومع اقتناع المسؤولين الجزائريين بضرورة الحل السياسي وان الحوار الشامل بين الفرقاء في الوطن الليبي هو الطريق للقضاء على دوامة العنف، واستعادة الدولة، بدأت الجزائر في جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار. وقد كشف رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة، أحمد

¹⁸⁷ . أميرة محمد عبد الحليم، " تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: نقادي التورط العسكري "، مرجع سابق.

ميزاب، في حوار أجراه في شهر ديسمبر الماضي مع جريدة " الوسط الليبية عن الاتصالات التي بدأتها السلطات الجزائرية منذ أكثر من ثلاثة أشهر مع أسماء بارزة من القوى السياسية الليبية، تمهيدا لإطلاق مبادرة الحوار، واستعانت الجزائر في إطارها ببعض " الدول الصديقة " لترتيب لقاءات مع بعض الوجوه المتحفظة، أملا في إنجاح مبادرتها، وهو ما دفعها للحفاظ على سرية مساعيها مثلما فعلت سابقا مع فرقاء الأزمة المالية¹⁸⁸.

➤ الفرع الثاني: مضمون المبادرة الجزائرية لتسوية الأزمة.

تتضمن المبادرة الجزائرية خطوات ومقترحات تستهدف تسوية عملية لكافة المشاكل المطروحة في الوضع الليبي المعقد، مع التشديد على أن الحوار سيكون جامعا وشاملا.

ومن بين هذه الخطوات التي جاءت على شكل توصيات أعدتها مجموعة من الخبراء:

- الترخيص لمجموعة عمل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بتحديد قوائم قادة الميليشيات التي تشكل عائقا أمام استتباب الأمن والاستقرار في ليبيا، وهذه الخطوة ستكون لها آثار رديعة، اعتبارا إلى أنها ستدفع قادة آخرين إلى مراجعة مقارباتهم ومواقفهم وإيقاف مسلسل العنف وسقوط الضحايا. وهي تتطلب تحييد بعض القوى الراضية للحوار أو تلك المصنفة ضمن المنظمات المتطرفة، فضلا عن تحديد طبيعة العلاقات القائمة لتواجد العديد من اللاعبين الفاعلين في الأزمة الليبية، سواء الخليجيين ومصر وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة.
- أما الخطوة الثانية، فتهتم بتحديد آليات لتقديم الدعم والمساعدة الدولية لليبيا، في مجال نزع السلاح وإلغاء حالة التجنيد لدى الميليشيات وإعادة الإدماج، وإحداث إصلاحات الأمن الليبية. وهذان العاملان ضروريان لترسيخ السلم وإعادة بناء هيكل الدولة الليبية.

¹⁸⁸ . أميرة محمد عبد الحليم، " تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: نقادي التورط العسكري "، مرجع سابق.

■ وتتمثل الخطوة الثالثة في اقتراح تقديم دعم دولي واستشارات ومصاحبة ليبيا لإعداد دستور، كما يمكن لبعض الدول أيضا وفقا لاستعداداتها أن توفر التكوين السياسي في مجال الحوكمة الديمقراطية، لضمان تمثيل كافة الشرائح ومكونات الشعب الليبي في البنية السياسية الليبية الجديدة.

ويقترح منح القبائل دورا استشاريا في المرحلة الانتقالية المؤقتة التي ستمر عليها ليبيا للسماح بتقديم المشورة في عدد من المسائل، لوزنها وثقلها على المستوى الاجتماعي والسياسي وتشجيع الحوار فيما بينها مع تشجيعها على الابتعاد عن سياسات الميليشيات، والابتعاد عن أي مسعى للإقصاء والتهميش، من خلال الدعوة إلى " مبادرة مصالحة وطنية دون استثناء " بدعم من المؤتمر الوطني العام، وهو السلطة التشريعية في ليبيا، وإعادة الدمج والقبول بأعضاء قبيلة القذافة وغيرهم من القوى التي كانت قريبة من الرئيس معمر القذافي. وعلى جانب ذلك، توصي المبادرة بتأطير وتنمية المجتمع المدني الليبي كشريك استراتيجي في طريق ترقية الديمقراطية ومراعاة دور الشباب في الحياة السياسية.¹⁸⁹

وعن مضمون المبادرة الجزائرية، أكد رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة أحمد ميزاب أنها تقوم على جمع الفرقاء أولا، ثم إيجاد لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الإخوة في ليبيا من جهة وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى، والتحضير للمرحلة الانتقالية التي ستؤسس لآلية بعث مؤسسات دولة وتفعيلها، كما تضمنت المسودة تحديد المسؤوليات والأولويات ومحاربة الإرهاب، والسعي نحو البناء في شتى المجالات، أما بقية المطالب الأخرى فتتحدد مع ما يمكن أن تنتج عنه اللقاءات.¹⁹⁰

وكانت المبادرة الجزائرية حول ليبيا قد لقيت ترحيبا دوليا قبل أيام في الاجتماع الذي احتضنته مدينة نيويورك الأمريكية، وضم دولا عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وأخرى لها

¹⁸⁹ . حفيظ صواليلي، " تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية "، متوفر على الربط الإلكتروني:

<http://www.elkhabar.com/ar/politique/428567.html>

¹⁹⁰ . محمد مسلم، " الجزائر استعانت بدول للضغط على الرافضين للحوار في ليبيا ". متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://www.echouroukonline.com/ara/articles/227341.html>

تأثير مباشر على الوضع الداخلي الليبي، مثل تركيا وقطر، من جهة، والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر من جهة أخرى.

وأوضح الخبير الأمني والاستراتيجي عبد الوهاب بناء أن " المبادرة الجزائرية باتت أفضل مقارنة لحل الأزمة الليبية كونها تقوم على استبعاد احل العسكري، الذي يعتبر المتسبب الرئيسي فيما يعيشه هذا البلد من فوضى في أيامنا الراهنة "، محملا مسؤولية ما يحدث في الجارة الشرقية للجزائر، لفرنسا في عهد ساركوزي.¹⁹¹

كما أبدى رئيس المجموعة البرلمانية للصدّاقة مع فرنسا باتريك مينوتشي ثقته في الوساطة الجزائرية لحل الأزمة الليبية، معتبرا دورها هاما في المنطقة، لاسيما أنها نجحت، في وقت سابق، في مالي، من خلال جمع الحركات العسكرية المالية، معتبرا أن للجزائر دور كبير في حل الأزمة الأمنية الدائرة بليبيا.¹⁹²

➤ الفرع الثالث: تحديات الدور الجزائري لتسوية الأزمة الليبية.

إلا أن الجزائر في سعيها لتسوية الأزمة الليبية بعيدا عن الحل العسكري تواجه بالعديد من التحديات، فالأطراف الإقليمية بعضها غير مبالي بما يحدث في ليبيا أو مكبل بالضغوط الغربية، فقد دعت مؤخر خمس دول من منطقة الساحل (تشاد، مالي، النيجر، موريتانيا وبوركينا فاسو)، في اجتماع عقد في موريتانيا، الأمم المتحدة لتشكيل قوة دولية للتدخل عسكريا في ليبيا للقضاء على الجماعات

¹⁹¹ . محمد مسلم، " دعم دولي متزايد للمبادرة الجزائرية حول ليبيا "، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.echouroukonline.com/ara/articles/218317.html>

¹⁹² . أسماء بهلولي، " رئيس المجموعة البرلمانية للصدّاقة مع فرنسا يصرح: منحنا 350 ألف تأشيرة للجزائريين وفرنسا

تثق في وساطة الجزائر لحل الأزمة الليبية .. متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://elmihwar.com/ar/index.php/mobile/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/9223.html>

المسلحة، في الوقت الذي تفتقد فيه الدول المجاورة للجزائر للقدرات الأمنية العسكرية، سواء في مالي أو موريتانيا أو تونس، وهذا يفسر الإنفاق العسكري الواسع النطاق الذي تشهده الجزائر.

هذا إلى جانب حالة التوتر الاجتماعي التي تشهدها مؤخرا بعض المناطق في الجنوب الجزائري، وهي احتجاجات شعبية مطالبة بتأمين المسكن والعمل والخدمات والتي يمكن استغلالها إثارة الفوضى وشغل قوات الأمن بتهديئة الأوضاع في هذه المدن. مع استمرار الضغوط التي تمارسها القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، للدفع بالجزائر للتدخل عسكريا في ليبيا، ولو من خلال القيام بعمليات محدودة، فعلى الرغم من خبرة الدولتين في مواجهة الجماعات الإرهابية والتي تؤكد على أن الاعتماد على الضربات العسكرية دون غيرها من آليات المواجهة تزيد من تعقيدات الصراع لأنها تؤدي إلى انتشار الجماعات الإرهابية في رقعة جغرافية أوسع، كما تزيد من المتعاطفين والمنضمين تحت لواء هذه الجماعات في ظل استمرار تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتزايد أعداد الرافضين للسياسات الغربية.¹⁹³

تصر هذه القوى على الزج بدول بعينها في حربها ضد الإرهاب، فمع تصاعد التطورات في ليبيا عقب عملية الكرامة التي قادها العقيد حفتر في ماي 2014، زادت التكهانات حول إمكانية تدخل الجيش الجزائري وكذلك الجيش المصري لاستعادة الاستقرار في ليبيا، إلا أن المسؤولين الجزائريين أصروا على إنكار هذه الاحتمالات ورفضها لأنها لا تصب في مصلحة الدولة الجزائرية ولا حتى الدولة الليبية، واعتبر البعض أن المحاولات الخارجية للزج بالجيش الجزائري أو "توريث الجزائر" في الحرب في ليبيا ما هي إلا محاولات لاستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر، فالقوى الغربية هدفها استغلال النفط الليبي واحتياطي الصرف الجزائري الذي تجاوز في مجموعه 300 مليار دولار.

¹⁹³ . أميرة محمد عبد الحليم، "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: نقادي التورط العسكري"، مرجع سابق.

لذلك لجأت بعض أجهزة المخابرات الأجنبية بإشاعة المخاوف حول تهديد تنظيم " داعش " للجزائر، لدفعها نحو المشاركة في التحالف الدولي للقضاء على هذا التنظيم، وما كانت عملية اختطاف وإعدام الرهينة الفرنسي غوردال نهاية سبتمبر 4201 التي تبناها تنظيم " جند الخلافة " الموالي لتنظيم " داعش "، إلا محاولة لدفع الجزائر في هذا الطريق، ثم جاء الطلب الأمريكي بالتعاون في الحرب على داعش في ليبيا ليستكمل هذه الخطة، فقط طلبت الولايات المتحدة في نوفمبر 2014 من الجزائر ومصر وتونس تسهيلات عسكرية أثناء عمليات قصف جوي يتم التخطيط لتنفيذها ضد الجماعات الإرهابية في ليبيا التي بايعت تنظيم " داعش ". وتتضمن التسهيلات المطلوبة من الجزائر ومصر وتونس، السماح بمرور طائرات حربية والهبوط الاضطراري للطائرات الأمريكية في وقاعد جوية جزائرية، في إطار عملية عسكرية أمريكية تتضمن توجيه مئات صواريخ " كروز "، لأهداف تابعة لتنظيم أنصار الشريعة وبعض الكتائب السلفية الليبية، وتدمير البنية التحتية للجماعات السلفية الجهادية في ليبيا. ويبدو أن الولايات المتحدة قدمت عبر دبلوماسيتها، طالبا مماثلا للطلب الفرنسي الذي قبلته الجزائر في نهاية عام 2012 لفتح ممرات جوية أمام الطيران الفرنسي لقصف مواقع الإرهابيين في شمال مالي¹⁹⁴.

إلا أن الجزائر ووفقا لما ذكرته مصادر دبلوماسية جزائرية قد تحفظت على التسهيلات الأمريكية المطلوبة وقدمت اقتراحا بخطة بديلة لخطة واشنطن ضرب داعش في ليبيا. وتتضمن أن يتم منح الجزائر مزيدا من الوقت لجمع الفرقاء الليبيين على أراضيها وعقد مفاوضات بينهم للاتفاق على حل سلمي. ولا يمكن فصل ما طلبته الولايات المتحدة من دول الشمال الإفريقي من تسهيلات عما صدر عن اجتماع بروكسل الأخير الذي عقد في الرابع من ديسمبر 2014 حول الحرب على داعش من بيانات أهمها اتفاق المجتمعين على فتح مرحلة جديدة للحرب على داعش بما تتضمنه من توسيع جغرافي لدائرة الحرب.

¹⁹⁴ . أميرة محمد عبد الحليم، " تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: نقادي التورط العسكري "، مرجع سابق.

فهل ستتجح الجزائر في مساعيها لتحقيق تسوية سلمية للأزمة في ليبيا، باعتمادها على قدراتها السياسية وخبراتها في التعامل مع الحركات الإسلامية، ومساندة بعض الدول الصديقة لها، أما أن تطورات الأحداث المتسارعة في ليبيا، وتصاعد التهديدات التي تواجهها الدولة الجزائرية وخاصة على حدودها الجنوبية الشرقية القريبة من مناطق صناعة النفط، قد يرحح الطرح الغربي ويفضي في النهاية إلى تدخل دولي جديد في ليبيا قد ينهي ما تبقى من آمال لعودة الاستقرار مجددا إلى ليبيا، ويمثل تهديدا لكل دول الجوار الليبي التي لن تصبح بمنأى عن الفوضى أو عن مرمى الضربات العسكرية الدولية؟¹⁹⁵

المطلب الثاني: التعاون الأمني المغربي مع الأطراف الإقليمية والدولية.

يناقش هذا المطلب مسار التعاون الأمني لدول المغرب العربي مع دول الساحل الإفريقي، والتعاون الأمني المغربي مع الطرف الأمريكي.

➤ الفرع الأول: التعاون الأمني المغربي مع دور الساحل.

يشكل الساحل الإفريقي عمق إستراتيجي للمغرب العربي، ولطالما كان مصدر معضلاته الأمنية، وعلى الرغم من ذلك فقد ظل الاهتمام المغربي بالمنطقة الجنوبية باهتا ومتواضع¹⁹⁶.

يشكل الساحل الإفريقي امتدادا طبيعيا للجزائر، ولا يمكن بأي حال تغييب الجهود الجزائرية الامنية في الساحل الإفريقي سواء فيما تعلق بإدارتها السلمية لأزمة الطوارق أو رعايتها لللائحة الأممية التي تجرم دفع الفدية للإرهابيين بغرض تجفيف مصادر تمويل الإرهاب بالمنطقة¹⁹⁷. إلا أن الحضور

¹⁹⁵ . أميرة محمد عبد الحلين، " تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تقادي التورط العسكري"، مرجع سابق.

¹⁹⁶ . عبد النور بن عنتر، " العلاقات المغربية - الإفريقية: بعض جوانب الإشكالية"، ضمن الورقة: " المغرب العربي

وأفريقيا"، العدد 4، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، تونس، فيفري 2012، ص 2.

¹⁹⁷ . شمسة بوشنافة، " إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل"، مرجع سابق، ص 21.

الجزائري في المنطقة الساحلية اتسم بالتقطع وعدم الاستمرارية، وحضورها تعلق أكثر شيء بالأزمات التي من شأنها تهديد أمنها كنا هو الحال في أزمة شمال مالي 2012¹⁹⁸.

تونس والمغرب وبحكم عدم مجاورتهما لشريط الساحل الإفريقي، فهما تنظران لأزماته الداخلية على أنه أمر لا يهدد أمنهما، في حين شككت سياسة القذافي في المنطقة مصدر تهديد لأمن الساحل الإفريقي من خلال إدارة القذافي لأزمة الطوارق. ومن الصعب الحديث عن إستراتيجية موريتانية في دولة هي ذاتها تعاني تحديات أمنية، سياسية، اقتصادية واجتماعية، وتعتبر جزءا من الكتلة الساحلية.

يضاف إلى الجانب الأمني - العسكري، ضعف التعاون الاقتصادي بين المغرب العربي والساحل الإفريقي، حيث لطالما اتجهت الاتفاقيات الاقتصادية نحو أوروبا على حساب الجنوب المغربي. من هنا يظهر التعاون المغربي مع الساحل الإفريقي هشاً وضعيفاً، سواء ما تعلق ببلورة إستراتيجية أمنية أو في التعاون الاقتصادي.¹⁹⁹

لقد ساهمت أحداث الأزمة الليبية وبعدها انعكاسات الأزمة في مالي، على الرفع من معدل التعاون الأمني بين منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي. من خلال تكثيف اللقاءات الدبلوماسية والاجتماعات الأمنية بين دول المنطقتين. نذكر من تلك الاجتماعات الأمنية:

- الاجتماع الأمني في الجزائر، في 11 سبتمبر 2011، والذي ضم دول المغرب العربي بالإضافة إلى مصر، بوركينا فاسو، مالي، النيجر، تشاد والسودان. هدف الاجتماع لمناقشة التطورات الأمنية في المنطقة وتعزيز قدرات البلدان المعنية على مكافحة الإرهاب والحد من تهريب الأسلحة والمواد الحساسة عسكرياً وأمنياً²⁰⁰.

¹⁹⁸. Vich Sakthivel, « Kerry's Visit to Morocco and Algeria: Navigating Between competitors », op.cit, p 2

¹⁹⁹. عبد النور بن عنتر، " العلاقات المغربية - الإفريقية: بعض جوانب الإشكالية "، مرجع سابق، ص 2.

²⁰⁰. بوحنية قوي، " إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي "، ص 5.

- الاجتماع الوزاري للدول الأعضاء في مسار نواكشوط، عقد أول مرة في نواكشوط في 17 مارس 2013. تكرر بعد ذلك في تشاد في 11 سبتمبر 2013 والنيجر في 19 فيفري 2014، وضم كل من موريتانيا، مالي، السنغال، النيجر، تشاد، الجزائر، بوركينا فاسو، غينيا، كوت ديفوار، ليبيا والنيجر. أطلق مسار نواكشوط بتزكية من الإتحاد الإفريقي ويهدف لتعزيز تبادل المعلومات والأمن على الحدود، وكذا تعزيز قدرات مصالح الأمن والمخابرات، في منطقة الساحل²⁰¹.

هذا إلى جانب اللقاءات الأمنية الثنائية بين دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي والاجتماعات الدورية والاستثنائية لدول الميدان (الجزائر، موريتانيا، النيجر ومالي) واجتماعات المجلس التنفيذي لتجمع دول الساحل والصحراء، وغيرها من اللقاءات الكثيرة التي تهدف لتعزيز التعاون الأمني بين المنطقتين.

يفترض التعاون الأمني بشكل عام، وجود شيء من التكافؤ بين القدرات العسكرية والإستخبارية بين الدول وهو ما لا نجده في الحالة المغاربية - الإفريقية، حيث تعتبر الجزائر والمغرب - نستثنى منها بقية الدول المغاربية الأخرى -، قوتين عسكريتين بعكس دول الساحل الإفريقي، إن الاختلال في ميزان القوى بين المغرب العربي والساحل الإفريقي ينعكس سلبا على التعاون الأمني بين المنطقتين لاسيما في ظل ابتعاد مغاربي عن شؤون منطقة الساحل الإفريقي ما قبل الأزمة الليبية.

لقد دفعت الأحداث الأمنية في المغرب العربي والساحل الإفريقي إلى تغيير أدوار بعض اللاعبين المغاربيين. ففي حين تسعى المغرب للبحث عن دور إستراتيجي في ظل الأزمة المالية وتنمية حضوره الإقليمي في المنطقة الساحلية - سبق لنا التطرق لهذا العنصر -، نجد أن الجزائر ظلت تعاني إشكالية " تحديد الدور".

²⁰¹ . جريدة الجزائر، " اجتماع وزاري لدول مسار نواكشوط بالنيجر "، أطلع عليه بتاريخ: 20 أبريل 2016، على الموقع: http://WWW.VITAMINEDZ.COM/Articles_18300_2674946_0_1.html

يعرف الدور بأنه: " أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ". من هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة واعية ومدرسة²⁰².

تبدو الجزائر مترددة جدا بشأن اتخاذ موقف أو لعب دور إقليمي، لاسيما مع ارتفاع حدة التحديات في ليبيا في منتصف 2014، مما جعل أنظار العالم تتوجه إليها. المشكلة التي تطرحها الدول الكبرى المهتمة بالشأن الليبي هو التعارض بين ما تملكه الجزائر وبين ما تقمه، حيث يعتبرون أن الجزائر لا تلعب دورها كفاعل إقليمي في المنطقة كما يجب أن تكون بالأصل لا تلعب هذا الدور، وهم بذلك يقصدون الحسم العسكري.

تؤمن الجزائر بالحلول السلمية لتسوية الأزمات المحيطة بجوارها، وهي إن كانت على الصعيد العسكري لا تقدم أي مشروع إلا أنها من الناحية السياسية تعتبر ركيزة أساسية في عدة لقاءات واجتماعات أمنية مع دول الجوار الليبي.

لقد قادت الجزائر خلال سنة 2012 أكثر من 60 اجتماعا أمنيا وما يقارب ذات العدد في سنة 2013²⁰³، وفي منتصف سنة 2014 استطاعت الجزائر أن تغير من خارطة السياسة للأحداث، بعد أن تمكنت بالدفع بعقيدها الأمنية والتمثلة في " نبذ القوة والاعتماد على التسوية السياسية " بتكون مبدءا أساسيا يركز عليه اجتماع وزراء خارجية دول جوار ليبيا.

²⁰² . بوحنية قوي، " الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الإقليمي "، مرجع سابق، ص 2.

²⁰³ . بوحنية قوي، " الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الإقليمي "، مرجع سابق، ص 1.

حرصت الجزائر على إطلاق ما يعرف بـ " اجتماع وزراء خارجية دول جوار ليبيا " على هامش المؤتمر الوزاري السابع عشر لحركة عدم الانحياز في 27 و 28 ماي 2014، وهو عبارة عن منتدى يضم كل من وزراء خارجية الجزائر، مصر، السودان، النيجر وتشاد، بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية ومبعوثي الاتحاد الإفريقي إلى ليبيا داليتا محمد داليتا، والجامعة العربية ناصر القدوة.

إلى غاية بداية سبتمبر 2014، عقدت أربع لقاءات في إطار " دول جوار ليبيا "، وهو ما يوضح كثافة هاته اللقاءات - بمعدل لقاء كل شهر-، تمحورت الاجتماعات حول التطورات الراهنة في ليبيا وتداعياتها وانعكاساتها الخطيرة على دول الجوار. كما تم البحث في الآليات الملائمة لتقديم الدعم والمساندة إلى ليبيا لتجاوز المرحلة الصعبة التي تمر بها.

الاجتماع الوزاري الرابع لدول جوار ليبيا والذي عقد في مصر في 25 و 26 أوت 2014-، حيث من المقرر عقد اجتماع جديد في الخرطوم-، انتهى إلى إصدار بيان أعلن فيه المجتمعون: " ضرورة التحرك العاجل - بالتنسيق مع الحكومة الليبية - للتعامل مع مستجدات الوضع الليبي " من خلال مبادرة مشتركة لدول الجوار تقوم على مبادئ احترام وحدة وسيادة ليبيا، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والالتزام بالحوار الشامل ونبذ العنف ودعم العملية السياسية²⁰⁴.

➤ الفرع الثاني: التعاون الأمني المغربي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

204 . نفس المرجع.

أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من " الحوارات الإستراتيجية " مع منطقة المغرب العربي. وكان الحوار الاستراتيجي الأول مع المغرب في سبتمبر 2012، تبعه بعد ذلك الحوار الاستراتيجي الأول أيضا مع الجزائر في أكتوبر 2012²⁰⁵.

ترى غلن لبسون Ellen Laipson المسؤولة الأمريكية السابقة والرئيسة الحالية لمعهد Stimson للدراسات الإستراتيجية في واشنطن أن هذه الحوارات تتجاوز في عمقها المستوى الاعتيادي للحوارات الثنائية. فالحوارات الإستراتيجية هي عادة حوارات ذات بعد إقليمي، وهي تتجاوز الاعتبارات الظرفية أو القصيرة المدى من حيث استشرافها لآفاق البعيدة المدى للعلاقة الثنائية²⁰⁶.

بالنسبة للبلدان المغاربية، تمثل " الحوارات الإستراتيجية " تحولا في العلاقة مع واشنطن من الاهتمام الظرفي المتقطع إلى الاهتمام الثابت لصحاب القرار السياسي الأمريكيين بالعلاقات والمشاكل الثنائية والإقليمية المشتركة مع بلدان المنطقة (في نطاق اجتماعات دورية على مستوى عال، تنعقد على الأقل سنويا). وهذا يعد تطورا نوعيا إذ أن الملفات المغاربية لم تكن لحد الآن تتال اهتمام السياسة الأمريكية مثل اهتمامهم بالأوضاع في بلدان ومناطق أخرى من العالم²⁰⁷.

نشير إلى أن الحوار الإستراتيجي الثاني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر تم في 03 أبريل 2014، تلاه حوار إستراتيجي ثان بدوره مع المغرب في 04 أبريل 2014. وقد انطلق الحوار الإستراتيجي

²⁰⁵. Vish Sakthivel, « Kerry's Visit to Morocco and Algeria: Navigating between Competitors », op.cit, p 1.

²⁰⁶. Jordan Paul, « The Morocco-US Strategic Dialogue », US-Morocco Bilateral relationship, Morocco American Center for Policy, Morocco, 2013, p 1.

²⁰⁷. بوابة إفريقيا الإخبارية، " الحوار الإستراتيجي بين أمريكا ودول المغرب العربي "، أطلع عليه بتاريخ: 12 أبريل 2016، على الموقع: www.afrigatenews.net/content/dfgg

الأمريكي - التونسي لأول مرة في 09 أبريل 2014²⁰⁸، مما يمثل توسع أفق التعامل الأمريكي مع منطقة المغرب العربي.

ينظر إلى الجزائر في الإستراتيجية الكونية الأمريكية كمحور جيوسياسي يمكن الاعتماد عليه كشريك اقتصادي، تجاري، أمني وسياسي في منطقة محورية مهمة. وبالمقابل فالجزائر بحاجة لتكنولوجيات متطورة بالنسبة للميدان العسكري إلى جانب بناء علاقات اقتصادية مع الطرف الآخر، لذلك الحوار الإستراتيجي الأمريكي - الجزائري تحكمه علاقة رابح - رابح.

المطلب الثالث: أفاق حل الأزمة الليبية

منذ 2014 تميزت الساحة الليبية بحراك دبلوماسي مكثف بين الأطراف الليبية بغية الوصول إلى حل توافقي لحل الأزمة وكانت جولات الحوار السياسي ابرز ما في الساحة حيث شهد هذا الحوار عدة جولات من المحادثات بين أطراف الأزمة في البلاد و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب حيث سنتطرق إلى الحوار السياسي و جولاته في الفرع الأول ثم نعرض على مستقبل الأزمة الليبية في الفرع الثاني .

➤ الفرع الأول: الحوار السياسي في ليبيا.

انطلق الحوار السياسي بين الأطراف المتنازعة في ليبيا بعد ظهور أزمة السيادة المتعددة، ووجود أكثر من كيان يدعي الشرعية، ويرى أنه الممثل الأوحد للدولة الليبية، وهو ما حدث بعد صدور حكم المحكمة العليا في طرابلس والذي قضى بحل مجلس النواب المنتخب في يوليو 2014 والمنعقد في مدينة

²⁰⁸. Vish Sakthivel, « U.S. Strategic Dialogues with Morocco and Algeria : take Two », Policy Watch 2232. The Washington Institute for Near East Policy, Washington, April, 2014, p 1.

طبرق.²⁰⁹ وكانت النتيجة هي إعادة انعقاد المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته منذ مارس 2014 في طرابلس، وفي 25 أغسطس 2014 أصدر المؤتمر الوطني القرار بتعيين عمر الحاسي رئيساً لحكومة الإنقاذ في ظل وجود حكومة أخرى في طبرق بقيادة عبد الله الثني المكلف من قبل مجلس النواب ، بالرغم من كونها المرة الأولى التي تشهد فيها ليبيا أكثر من حكومة واحدة منذ سقوط نظام معمر القذافي في أغسطس 2011، إلا أنه من الضروري ملاحظة أن الحكومات التي سبقت حالة الانشقاق الصريح هذه لم تكن حكومات لها الكثير من السيادة على أرض الواقع.²¹⁰

ولا جدال أن نمط الثورة الذي شهدته ليبيا أفضى إلى واقع سياسي يصعب السيطرة عليه، خاصة في ظل حالة الانقسام الشديد ما بين النخب الثورية، والانتشار المخيف للسلاح، وغياب أي مفهوم لمؤسسة أمنية قادرة على لعب دور قوة جبرية شرعية، وضعف هيكل الدولة بشكل عام نتيجة لنظام الجماهيرية الذي ابتدعه القذافي وتفكيكه للمؤسسة العسكرية بشكل غير مفهوم بعد حرب تشاد واعتماده على قوى غير نظامية لسنوات طويلة مُمتلئة في الكتائب. كما أن الضعف النسبي للحكومات المتعاقبة على ليبيا بعد سقوط نظام القذافي وعدم امتلاكها لذراع عسكري وطني، وفشلها المتكرر في جمع السلاح في ظل خلافات سياسية عاصفة أدى إلى الإغلاء من سطوة الميليشيات، والتشكيلات العسكرية المبنية على أسس إيدولوجية، أو قبلية أو جغرافية أو جهوية. ونتج عن هذه الحالة ظهور هيكل غير رسمي من التفاعل بين الدولة مُمثلة في الحكومة (وخاصة في وقت ولاية حكومة علي زيدان) والميليشيات، والتشكيلات العسكرية، بل والأفراد في بعض الأحيان . ولعل خير دليل على هذا الهيكل غير الرسمي سيطرة المكتب السياسي لإقليم برقة على المنشآت النفطية في ليبيا تحت قيادة رئيسه إبراهيم الجضران،

²⁰⁹. Kelly, Jonathan & Herbert S. Klein “Revolution and the rebirth of Inequality: Stratification in post-revolutionary society” American Journal of Sociology, vol.83, no.1, pp.78-90, July 1977.

²¹⁰. Kelly, Jonathan & Herbert S. Klein “Revolution and the rebirth of Inequality: Stratification in post-revolutionary society” American Journal of Sociology, vol.83, no.1, pp.78-90, July 1977

وفي واقعة شهيرة أقدم الجضران على استجلاب باخرة إلى ميناء البريقة لتغادر محملة بالنفط الليبي دون أن تمر الكمية على العدادات خارجة عن سلطة الدولة والبنك المركزي ودون صد من القوات التابعة للحكومة²¹¹. وبالرغم من قيام المؤتمر الوطني بإقالة علي زيدان رئيس الحكومة آنذاك بعد حدوث هذه الواقعة بساعات قليلة، واستبداله بعبد الله الثني والذي عمل تحت ضغط من الميليشيات هو الآخر، إلا أن واقعة ميناء البريقة وبيع النفط الليبي لحساب أفراد بعينهم أو منظمات أو ميليشيات لم تكن الواقعة الوحيدة التي تجلى فيها حجم الفساد المالي في ليبيا وعدم قدرة الحكومة على السيطرة على مفاصل الدولة المختلفة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الخدمية.

والهدف مما سبق هو توضيح أن حالة الخلاف السياسي الذي تشهده ليبيا الآن، ومرحلة السيادة المتعددة الموجودة بين طبرق وطرابلس لم تكن فقط نتيجة لظهور كيانات متصارعان يدعي كل منهم الشرعية، بل هي حالة سياسية مُعقدة بدأت إرهاصاتهما في فترة ولاية المؤتمر الوطني، والذي عانى من انشقاكات سياسية حادة بين كتله، مما أفضى إلى خلافات سياسية تم تعزيزها عسكرياً من خلال التشكيلات المسلحة المختلفة التي كانت مبنية على انتماءات سياسية في المقام الأول²¹². ومن غير الممكن الإسهاب في الحديث عن الحوار السياسي الليبي وفرصه، وآفاقه، وتحدياته دون البحث في جذور المشكلة التي كانت سبباً فيما آلت إليه الأوضاع في ليبيا. وفي الحقيقة، لا يعد الوضع الحالي في ليبيا نتاجاً لمشكلة واحدة من الممكن تحليلها بمعزل عن مجموعة العوامل التي تُعد سبباً مباشراً لحالة الانقسام السياسي. فإذا ما بحثنا عن مرحلة انطلاق جذرية للحالة المؤسفة التي تمر بها ليبيا الآن، والفرص القليلة المتاحة أمام الحوار السياسي خاصة في ظل الأداء الهزيل لبرناردينو ليون مبعوث الأمين للأمم المتحدة

²¹¹ ر "سباق التصعيد والتسوية في ليبيا" موقع قناة الجزيرة:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage>

²¹² . زياد عقل، "تحديات الحوار السياسي الليبي" متابعات تحليلية، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،

<http://acpss.ahramdigital.org.eg/Review.aspx?Serial=2252015\53>

في ليبيا، فإن هذه المرحلة تبدأ مع ولاية المؤتمر الوطني العام بعد انتخابه في يوليو 2012 وتسلمه مقاليد الأمور من المجلس الوطني الانتقالي²¹³. والنظر لمرحلة المؤتمر الوطني العام كنقطة انطلاق للصراع الدائر حالياً لها أكثر من سبب، فلم يكن المؤتمر الوطني هو المسئول عن الانتشار المخيف للسلاح في ليبيا، ولم يكن هو المسئول عن ظهور عدد كبير من الميليشيات داخل المشهد الليبي، كما لم يكن بالتأكيد مسئولا عن ضعف قدرات مؤسسة الدولة في ليبيا، فهذه كلها أخطاء وأزمات خلقها نظام معمر القذافي على مر سنوات، أو خلقتها الأوضاع السياسية والعسكرية التي أحاطت بصراع القوى الثورية في ليبيا مع نظام معمر القذافي ومؤيديه حتى لحظة إسقاطه. ولكن من المؤكد أن حالة الاستقطاب السياسي الشديد، والربط بين التكتلات السياسية والتشكيلات العسكرية، وخلق هيكل التفاعل بين الدولة والقوى المسلحة غير النظامية، والتوسع في خلق ميليشيات وتشكيلات عسكرية جديدة على أسس قبلية وجهوية، كلها أخطاء جسيمة أخذت تتشكل وتتبلور في ولاية المؤتمر الوطني العام في 2012.

وبالرغم من بدء المؤتمر الوطني عمله بصراعات وخلافات أحاطت بتشكيل الحكومة، لم يتوقف الصراع السياسي بين كُتل المؤتمر الوطني عند أزمة تشكيل الحكومة، ولكنه امتد بعد ذلك وفور شروع حكومة علي زيدان في أداء مهامها إلى ما هو أخطر من ذلك بكثير، وما يُعد سبباً رئيسياً في الأزمة السياسية والعسكرية التي تشهدها ليبيا حالياً²¹⁴. فقد كان من أولويات هذه الحكومة كما أعلنت هي جمع السلاح من الثوار ووضعه تحت تصرف الدولة، وهي فكرة وجبهة في حد ذاتها وتصرف لا بد منه في تلك المرحلة لتمكين الدولة من ممارسة سيادة سياسية حقيقية من خلال احتكار القوة الجبرية المسلحة من قبل مؤسسات الدولة بشكل شرعي، ولكن باءت محاولات الحكومة في هذا الشأن بالفشل الذريع، ورفض أغلب الثوار تسليم أسلحتهم وبقت الغالبية العظمى منهم داخل المعسكرات للحفاظ على ترسانة الأسلحة الثقيلة

²¹³ . ليبيا: الصراع المسلح وآفاق الحل السياسي" مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية.

²¹⁴ . الصراع المسلح وآفاق الحل السياسي"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، مرجع سبق ذكره.

التي ورثوها عن نظام القذافي أثناء السجال العسكري بينهم وبين قوات القذافي. ولم تكن المشكلة في تمسك الثوار بأسلحتهم فقط، بل كانت أيضاً في الطريقة غير العملية التي شرعت بها الحكومة في تنفيذ خطة جمع السلاح دون طرح بدائل أمنية عملية للثوار الذين بات السلاح هو العامل الأوحد الباعث على الأمن في حياتهم اليومية، أو طرح بدائل اقتصادية واجتماعية قادرة على احتواء جيش المقاتلين الذي أفرزته حرب التحرير داخل مؤسسات الدولة واستخدامه في خلق نخبة أمنية وعسكرية مبنية على انتماءات وطنية واضحة. وفي نفس الوقت، لم يكن الصراع السياسي الدائر بعنف داخل المؤتمر الوطني مباشراً للشعب الليبي بنهاية الحالة الأمنية المتردية في ظل غياب سلطة مركزية، بل على النقيض من ذلك، كان الأداء العام داخل المؤتمر الوطني وحجم التناحر السياسي الذي بات جلياً لكل خير نذير على أن ليبيا في طريقها لصراع سياسي عنيف من المحتمل جداً أن يتحول إلى صراع عسكري على أرضيات سياسية وجغرافية وقبلية وأيدولوجية.

وفي ظل الصراع السياسي العنيف داخل المؤتمر الوطني، وفشل خطة جمع السلاح، بدأت الحكومة في ذات الوقت في بناء الأجهزة الأمنية، ولكنها شرعت في ذلك وفقاً لإستراتيجية خاطئة لا تزال إلى الآن تلقي بظلالها السلبية على مجريات الأمور داخل ليبيا. فمن المهم أولاً إدراك أن الحكومة كانت مُشكلة من التيارين الرئيسيين داخل المؤتمر الوطني، تيار تحالف القوى الوطنية ذو التوجه الليبرالي، والتيار الإسلامي²¹⁵. وكانت الجهة المُناط بها تشكيل الأجهزة الأمنية هي وزارة الدفاع، والتي لم تكن مُستقلة تماماً عن صراع النفوذ السياسي بدورها، بل كان يتحكم فيها جناحان رئيسيان، وزير الدفاع أسامة الجويلي من تحالف القوى الوطنية، وهو من مدينة الزنتان، ووكيل الوزارة خالد الشريف المعروف بانتمائه للتيار الإسلامي، ومن ثم لم تكن مرحلة بناء وتجهيز وإعداد الأجهزة الأمنية بعيدة عن الصراع السياسي

²¹⁵ . هشام الشلوي "حوار غدامس وغياب القوى الليبية الفاعلة" مركز الجزيرة للدراسات، 14 أكتوبر 2014:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/2014101481349598655.htm>

الدائر بين كُتْل المؤتمر الوطني، بل كانت جزءاً لا يتجزأ منه وأحد أدوات ترسيخه. وفي إطار تقاسم الأدوار، أشرف وزير الدفاع على تشكيل ما يُسمى بقوات حرس الحدود وهي قوات القمع، والصواعق، والمدني، وأغلب عناصرها وقادتها من الزنتان، في حين عمل وكيل الوزارة على إعادة تأهيل وهيكله قوات الدروع التي تشكلت في عهد حكومة عبد الرحيم الكيب أثناء ولاية المجلس الوطني الانتقالي، والتي تعمل تحت إمرة رئيس الأركان الذي يأتزم بدوره بأوامر وكيل الوزارة. وقوات الدروع تتشكل من الثوار الذين قاتلوا في الجبهات ضد القذافي، ويغلب على تشكيلها خط وطني-إسلامي مؤمن بمبادئ ثورة السابع عشر من فبراير. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن هذه التشكيلات العسكرية قد غلب على تأسيسها عوامل الانتماءات الفكرية والسياسية والجغرافية، في الوقت الذي كانت فيه البلاد في حاجة إلى نُخبة أمنية وعسكرية بعقيدة وطنية بعيداً عن التوجهات السياسية والفكرية والانتماءات الجغرافية والقبلية. وبدأت منذ تلك اللحظة مرحلة خطيرة في سياق الصراع السياسي الليبي وهي مرحلة ربط القرار السياسي بالسجال العسكري، بمعنى أنه لم تعد هناك مساحة لأي سلطة شرعية سواء كانت الحكومة أو المؤتمر الوطني العام المُنتخب لممارسة سيادة حقيقية دون ذراع عسكري مُستقل يعمل خارج هيكل الدولة وعلى أرضية غير وطنية بالأساس²¹⁶.

ومن المهم ملاحظة أن الصراع الدائر حالياً في ليبيا ليس صراعاً بين سلطة شرعية ومجموعة من الجماعات الإرهابية، وهو الواقع الذي يحاول الإعلام المُعادي للتيارات الإسلامية بشكل عام أن يرسمه عن الوضع في ليبيا²¹⁷، كما أن الصراع أيضاً ليس صراعاً بين تيارات ثورية تحاول حماية البلاد

²¹⁶ . "بعثة الأمم المتحدة: بدء جولة جديدة من الحوار الليبي في مكتب الأمم المتحدة في جنيف يوم الأربعاء" موقع بعثة

الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2015\1\13 :

<http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=5360&ctl=Details&mid=8954&ItemID=1992891&language=ar-JO>

²¹⁷ . هشام الشلوي "ليبيا: ماذا لو فشل غدامس 2" موقع ن بوست:

<http://www.noonpost.net/content/4661>

من غزو أنصار معمر القذافي الذين يحاولون العودة للمشهد السياسي لكي يعيثون في الأرض فساداً، وهو الواقع الذي يحاول الإعلام المناصر للتيارات الإسلامية الترويج له. فالمُعطيات على أرض الواقع تقول أن الخلاف في ليبيا خلافاً سياسياً في الأساس، قامت بتقويته وترسيخه مجموعة من الأخطاء والتحركات والقرارات الخاطئة التي لم يكن عليها أي رقيب، ولكنه يظل خلافاً بين تيارات سياسية مُعسكرة تختلف في منطلقاتها ومواقفها الفكرية والسياسية، وتختلف أيضاً في رؤيتها للمستقبل الليبي وفي مفهومها عن الأولويات الوطنية، ولكنه ليس خلافاً بين جانب صالح وآخر فاسد، ليس خلافاً بين قوى التطرف والإرهاب وقوى الحداثة والديمقراطية، وهو أيضاً ليس خلافاً بين وطنيين وخونة، بل هو خلاف تتحمل مسؤوليته كل الأطراف المختلفة في المشهد السياسي الليبي على مدار السنوات الخمسة الماضية بالتساوي.

ولات الحوار السياسي الليبي:

▪ حوار غدامس (1 سبتمبر 2014):

عُقدت الجولة الأولى من الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة من خلال مبعوثها برناردينو ليون في 29 سبتمبر 2014 بمدينة غدامس الليبية على حدود الجزائر، وهي الجولة التي باتت معروفة باسم "غدامس 1"²¹⁸. وقد أحاطت بهذه الجولة العديد من المشكلات على كل المستويات، ولكن إصرار الأمم المتحدة على انعقاد الجولة بأي ثمن كان دافعاً أقوى من دوافع التساؤل عن الحجم الحقيقي للتغيير أو التأثير السياسي في مسار الأزمة الليبية المُتوقع من هذه الجولة.

²¹⁸ . "وصول الأطراف الليبيين إلى الرباط لجولة جديدة من الحوار الوطني" موقع كويت نيوز، 2015\3\5: <http://www.kuwaitnews.com/world/arab/86650-2015-03-05-16-40-37>

وبالرغم من إقامة الحوار في سبتمبر، أي قبل صدور حكم المحكمة العليا في طرابلس بعدم دستورية قانون الانتخابات ومن ثم حل مجلس النواب بطبرق وإعلان المؤتمر الوطني العام إعادة انعقاده، إلا أن ليون تجاهل الطرف الإسلامي في النزاع، بالرغم من وجود ميليشيات فجر ليبيا في هذا التوقيت، وقام مبعوث الأمم المتحدة بإقضاء عدد من القوى السياسية داخل المؤتمر الوطني العام الذي كان مُنحلاً في ذلك الوقت وعدد من القوى العسكرية التي لم يكن من الممكن تجاهل حجم قدراتها ومدى تأثير تحركاتها العسكرية والعملياتية على صناعة القرار السياسي داخل ليبيا. وكان نتاج هذه الرؤية القاصرة انعقاد جلسة حوار بين وجهين لعملة واحدة، حيث جاءت جولة الحوار "غدامس 1" لتجمع بين بعض الأعضاء في مجلس النواب المُنعقد في طبرق، وبعض أعضاء ذات المجلس ولكن ممن اتخذوا قراراً بمقاطعة جلساته اعتراضاً على انعقاد فعاليتها في طبرق وعدم الالتزام بإجراءات التسليم والتسلم بين المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب. وبمعنى آخر، كان الحوار مبنياً من الأساس على التحوار مع الجهة التي لديها شرعية، حتى ولو كانت هذه الشرعية منقوصة، أو مؤقتة، أو غير فاعلة على أرض الواقع، وفي نفس الوقت تجاهل الحوار الأطراف الأخرى في الصراع والتي كان لديها ما يكفي من قوة عسكرية وثقل سياسي لإفشال مُخرجات أي حوار سياسي لا يتضمن مُمثلها على طاولته²¹⁹.

وفي واقع الأمر، كان الإصرار على الذهاب لجولة حوار سياسي دون مراعاة أو النظر إلى مستوى التطور في الصراع الدائر خطأً جسيماً بدون شك، خاصة مع تجاهل الحوار للفاعلين الجُدد في المشهد الليبي، والذين برهنت الأحداث على تأثيرهم في صناعة القرار السياسي والعسكري داخل ليبيا. ويقودنا ذلك للرجوع لعامل تدخل المجتمع الدولي وأثره على مُخرجات الثورات، فبعد التدخل العسكري في ليبيا في 2011 دون إستراتيجية للخروج، استمر المجتمع الدولي من خلال آليات التدخل السياسي في سوء قراءة الواقع السياسي الليبي، وقام بعقد جلسة حوار أضفت شرعية على طرف وتجاهلت طرف آخر

²¹⁹ . المرجع السابق.

بالرغم من أن الطرفين لا يختلفان كثيراً عن بعضهما البعض في ربط الأداء السياسي بالسجل العسكري، وفي امتلاك أذرع عسكرية غير مؤسسية لترسيخ شرعيتهم السياسية.

▪ حوار جنيف (يناير 2015):

عُقدت جلسات حوار جنيف في 14 و15 يناير 2015، وقد بدأ من مرحلة التحضير لهذا الحوار أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا قد بدأت تتفهم طبيعة الواقع السياسي بصورة أفضل من تلك التي كانت عليها قبل حوار غدامس 1. فكانت الأمم المتحدة في هذه المرة واعية بضرورة إشراك أكبر عدد ممكن من الأطراف المتنازعة، بل ولجأت أيضاً إلى توسيع دائرة الحوار بحيث تشمل قيادات مدنية واجتماعية للمساعدة في التوصل لاتفاق توافقي حول الأوضاع في ليبيا، كما أعلنت الأمم المتحدة أن الحوار سيكون متعدد المسارات بحيث يشمل كل القضايا المؤثرة في الواقع السياسي والاجتماعي الليبي. وأعلنت أيضاً المنظمة الأممية سعي النقاشات في جنيف إلى وضع الترتيبات الأمنية اللازمة لتحقيق وقف كامل لأعمال القتال المسلح التي أودت بحياة العديد من المدنيين وهجرت مئات الآلاف من ديارهم وأحدثت أضراراً جسيمة في البنية التحتية واقتصاد البلاد. علاوة على ذلك، ستهدف المباحثات إلى ضمان انسحاب مرحلي لجميع الجماعات المسلحة من المدن والبلدات الرئيسية، بما في ذلك طرابلس، وتمكين الدولة من بسط سلطتها على المؤسسات الحكومية والمنشآت الاستراتيجية وغيرها من المرافق الحيوية²²⁰.

وكما كان متوقفاً، لم يأت حوار جنيف بأية نتائج، فبادئ ذي بدء، تخلف المؤتمر الوطني وممثليه عن حضور جلسة حوار جنيف، وأعلن المؤتمر أن المبعوث الأممي في ليبيا لم ينسق معه بالشكل الكافي بخصوص أجندة الحوار السياسي المقام في جنيف، كما أن المؤتمر أبدى اعتراضه على مبدأ إقامة الحوار خارج ليبيا ومن ثم رفض المشاركة فيه.

وفي ذات الوقت، كان المكتب الإعلامي لميليشيات فجر ليبيا يُعلن عن عدم قبوله بجولة حوار جنيف، وعدم التزامه بنتائجها أياً كانت، وأعلن المكتب الإعلامي نصاً أنه سيضرب بنتائج الحوار عرض الحائط. واعتبر بيان نُشر على الصفحة الرسمية لـ"فجر ليبيا"، أنه كان على رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، برناردينو ليون، أن يعلن مسبقاً عن جدول أعمال الحوار وبنوده والمعايير التي اختار على ضوءها المشاركين فيه.

²²⁰ . موقع الكويت نيوز، المرجع السابق.

ومثلما انتهت جولة حوار غدامس 1 إلى لا شيء سوى ضرورة عقد جلسة جديدة مع التنسيق بين الأطراف المتنازعة بشكل أكبر، انتهت أيضاً جولة حوار جنيف إلى نفس النتيجة، ولكن ليون صرح أنه سوف يعمل على تقريب وجهات النظر وعقد جلسة حوار جديدة داخل ليبيا هذه المرة، ومن ثم جاءت حلقة جديدة من حلقات الحوار السياسي الليبي تحت رعاية الأمم المتحدة، وهي ما تُعرف إعلامياً بـ "غدامس 2".

▪ حوار غدامس (2 فبراير 2015):

اكتملت الحلقة الثالثة من حلقات الحوار السياسي الليبي بانعقاد حوار غدامس 2 في ليبيا في 14 فبراير 2015، وكانت الجولة هي الأسوأ بالمقارنة بالجولتان اللتان سبقاها، حيث أدت الخلافات السياسية والانشقاقات فيما بين الأطراف المختلفة، والتطورات العسكرية على الأرض إلى بلورة كل طرف لمجموعة من المطالب والاشتراطات التي لا يمكن أن يقبل بها الطرف الآخر، وهو ما كان من شأنه إنهاء الحوار إلى لا شيء دون أية نتائج ملموسة أو إيجابية تساعد في السعي لمصالحة وطنية أو لوقف إطلاق النار المتبادل بين طرفي الحوار. ودخل مبعوث الأمم المتحدة هذا الحوار ولديه ما يشبه خارطة الطريق لما ينتوي الخروج به من الحوار، وكان على رأس هذه الخارطة تشكيل حكومة وحدة وطنية، وانسحاب التشكيلات المسلحة من المدن والمطارات، ووقف كافة أشكال العنف. وقد أعلن المبعوث الأممي أنه بالتوازي مع هذه الأهداف، ستعقد جولات أخرى للحوار تشارك فيها المجموعات المسلحة، والقبائل،

والأحزاب السياسية، وهذا بالطبع بعد إقصاء تنظيم أنصار الشريعة من هذه المحادثات نظراً لتصنيفه من قبل مجلس الأمن الدولي كتنظيم إرهابي²²¹.

ولعل التغيير الوحيد الذي حدث بعد حوار غدامس 2 كان تعميق حجم الانشقاق في صف كل كيان من الكيانات الرئيسيين في الحوار، وظهور خلافات جديدة داخل كل منهما بين تيار يؤمن بضرورة استكمال الحوار، وآخر يرى أن الحل لن يكون سوى بالحسم العسكري. وفي ظل هذا الوضع المؤسف، بدأت بعثة الأمم المتحدة في التحضير لحلقة جديدة من حلقات الحوار السياسي الليبي، وكانت الجولة هذه المرة في الرباط في مارس 2015.

▪ حوار الرباط (مارس 2015):

اكتملت الحلقة الرابعة من سلسلة جولات الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة بانعقاد جلسة الحوار في مدينة الرباط المغربية يومي 5 و 6 مارس 2015. وكانت هذه الجولة على وجه الخصوص مختلفة بعض الشيء عن الجولات الأخرى التي سبقتها لأكثر من سبب. فقد جاءت هذه الجولة بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بقوة داخل ليبيا، وتنفيذه لعملية ذبح الأقباط المصريين على ساحل سرت، وهي العملية التي شهدت في أعقابها تدخلاً علنياً للقوات المسلحة المصرية داخل ليبيا للمرة الأولى منذ اندلاع الثورة الليبية في 2011. ومما لا شك فيه أن التدخل المصري حمل العديد من الدلالات والرسائل السياسية إقليمياً ودولياً، فكانت الضربة الجوية المصرية علي معقل داعش في ليبيا بمثابة رسالة للأطراف المختلفة المهتمة بالشأن الليبي، فمن ناحية، لن تقف مصر مكتوفة الأيدي تجاه أي اعتداء علي رعاياها وأمنها القومي، وهي رسالة للتنظيمات غير الشرعية في ليبيا والقوى التي تدعمها، سواء داخل ليبيا أو خارجها، وهي الرسالة التي تأكدت بعد تصريحات الجيش الوطني الليبي التي حرصت

²²¹ . موقع الكويت نيوز، المرجع السابق.

على توضيح حجم التنسيق بين القوات المسلحة المصرية وبين القوات المسلحة في ليبيا، ونفي فكرة التعدي على سيادة الدولة والتأكيد على استمرار التنسيق الأمني والعسكري مع مصر مستقبلاً²²².

وقد فرض هذا التطور واقعاً جديداً داخل المشهد السياسي والعسكري، فمن ناحية بات هناك تهديداً أمنياً جديداً يواجه طرفي الحوار على السواء يتمثل في تنظيم الدولة الإسلامية، ومن ناحية أخرى ظهر مبدأ التدخل العسكري الأجنبي بوضوح بعد الرد المصري السريع على ذبح داعش للأقباط المصريين، كما ظهر أيضاً الدعم العلني وغير المشكوك فيه من مصر بقدراتها العسكرية والأمنية والاستخباراتية للجيش الوطني الليبي، ولحكومة عبد الله الثاني ومن ثم لمجلس النواب في طبرق.

وثانياً، جاءت هذه الجولة بأجندة واضحة لنقاط الحوار التي سوف يكون لها الأولوية في النقاش، فقد جاء على لسان بعض الأطراف المشاركة في الحوار أن أهم النقاط التي سيتم التطرق إليها هي التوافق حول عملية وقف إطلاق النار بين طرفي الحوار، ثم التوافق على شخصية لقيادة حكومة الوحدة الوطنية أو الحكومة التوافقية التي تسعى الأمم المتحدة لتشكيلها، ومحاولة التوصل لوزراء من الممكن أن يمثلوا مختلف الأطراف في هذه الحكومة.

ولكن بالرغم من التطورات السياسية والعسكرية والأمنية التي سبقت جولة حوار الرباط، وبالرغم من وجود أجندة واضحة للحوار، وحضور كلا طرفي النزاع هذه الجولة، إلا أن حوار الرباط لم ينته لأية قرارات، ولم يتم الاتفاق على أي من النقاط التي تم طرحها خلال جولة الحوار، وغادرت الأطراف المشاركة في الحوار مدينة الرباط للمزيد من التشاور مع الكيانات التي يمثلونها في كل من طبرق وطرابلس على أن تعود الأطراف لطاولة الحوار مرة أخرى بعد أسبوع.

²²² . موقع الكويت نيوز، المرجع السابق.

وفي طريقة إنهاء جولة حوار الرباط عدد من الدلالات التي من المهم عدم تجاهلها، فأولاً، هناك تدخلات إقليمية لا شك فيها في سياق الحوار من خلال رجوع الأطراف المتحاورين لعدد من الفاعلين الإقليميين كمصر، وتونس، والجزائر، والإمارات، وهو ما من شأنه زيادة صعوبة التوصل لاتفاق سياسي بين الأطراف المشاركة في الحوار نظراً لوجود تدخلات خارجية من أطراف غير متواجدة على طاولة المفاوضات، ولكنها بلا شك مؤثرة في عملية صناعة التوافق السياسي بين طرفي النزاع. ثانياً، يتضح يوماً بعد يوم حجم التباين والانشقاق داخل كل كيان من الكيانات المتحاورين حول عملية الحوار السياسي ككل. ثالثاً، من الواضح أن هناك حالة من عدم التوافق بين الكيانات السياسية والأدراع العسكرية التي تُمثلها، ففي حين تُعلن الكيانات السياسية استعدادها لاستئناف الحوار، لا تعكس التحركات العسكرية الميدانية على أرض الواقع هذه التصريحات، ولعل عدم توقف السجال العسكري بين الطرفين ليوم واحد سواء أثناء انعقاد جلسات الحوار أو في الفترات التي تليها خير دليل على ذلك.

ومثلما لم تُسفر الجولات السابقة عن نتائج إيجابية، لم تُسفر جولة الحوار في الرباط عن نتائج إيجابية هي الأخرى، وتوجهت بعض الأحزاب السياسية الليبية للجزائر لعقد جلسة حوار هناك، ثم أعلنت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا عن حلقة جديدة في حلقات الحوار السياسي الليبي في مدينة الصخيرات في المغرب.

▪ حوار الصخيرات (أبريل 2015):

عُقدت الحلقة الأخيرة من الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات في المغرب في 15 أبريل 2015، وهي الجولة الأخيرة التي تم عقدها.

وكان من المفترض أن تتمحور المناقشات في هذه الجولة الحوارية حول المسودة التي تقدمت بها الأمم المتحدة، ولكن التطورات الميدانية داخل ليبيا جعلت من إمكانية صناعة توافق سياسي مسألة في

غاية الصعوبة، فقبل انعقاد الحوار قامت ميليشيات فجر ليبيا بحملة اعتقالات تعسفية لمؤيدي شرعية مجلس النواب بطرابلس، كما تعرضت الطائرة التي تقل أعضاء المؤتمر الوطني العام المشاركون في الحوار للقصف أثناء إقلاعها من مطار معيتيقة في طريقها إلى المغرب لحضور جولة الحوار. ومما لا شك فيه، فهذه التطورات خلقت مجالاً مُعبأً بالتوتر داخل أروقة الحوار، ولم يتمكن أحد الطرفين من التوصل لتوافق متبادل أو من تقديم تنازلات سياسية جديدة من شأنها العمل على خلق بيئة صالحة لتفعيل مسودة اتفاقية التسوية السياسية التي صاغتها الأمم المتحدة. وبالرغم من تجدد الحوار على مجموعة محددة من النقاط التي ثار حولها الكثير من الخلاف، ولم يشهد موقف أحد الأطراف منها أي تقدم على مدار جولات الحوار المختلفة، وهي النقاط المتعلقة بالصلاحية التشريعية والرقابية لكل كيان من الكيانيين المتنازعين، والأخذ بحكم المحكمة العليا في طرابلس ومن ثم النيل من شرعية مجلس النواب، ومقر الحكومة التوافقية إذا ما تم الاتفاق على تشكيلها، ومجموعة الأسماء المقترحة لشغل الحقائق الوزارية في هذه الحكومة.

➤ الفرع الثاني: مستقبل الازمة و الحوار في ليبيا.

يبدو أن سيناريو الحل التوافقي في ليبيا وإنجاز التسوية هو السيناريو الأقرب والمرشح بقوة للحدوث في ليبيا، وهناك عدة دلائل تصب في مصلحة ذلك الترشيح²²³.

فبالرغم من استمرار وجود بعض التحفظات من الجانبين، أعلنت الأمم المتحدة عن موافقة النواب المقاطعين لمجلس النواب، الإسلاميين في غالبيتهم، بالعودة إلى المجلس، كما تم تسليم المسودة النهائية للاتفاق إلى الفرقاء مع توقعات بتوقيعها قبل بداية أكتوبر، بالإضافة إلى أنه تم الإعلان كذلك عن توافق بشأن خمسة أسماء لتولي المناصب الرفيعة في السلطة الجديدة .

²²³ . د. أحمد موسى بدوي، المركز العربي للبحوث والدراسات، التحول في ليبيا: آفاق المصالحة بعد القمة العربية، 6 أبريل، 2015.

ويبرز الدور الدولي والإقليمي بشكل كبير في هذا الإطار؛ فهناك توافق دولي وإقليمي شبه تام على ضرورة التوصل إلى الحل التوافقي في ليبيا، وهو التوافق الذي كبح جماح بعض القوى الإقليمية الأخرى التي رغبت في التدخل المباشر وتدعيم فريق على حساب الفريق الآخر. ويظهر العامل الدولي بوضوح في تهديد المبعوث الأممي للفرقاء من أنهم "يختارون المجهول ويختارون الصعاب في العمل مع المجتمع الدولي" في حال رفضهم للاتفاق النهائي.

وهذه القوى الدولية، الغربية في الأساس، والإقليمية تهتم بشكل كبير، وربما أكثر من الليبيين أنفسهم في بعض الأحيان، بإتمام هذا الاتفاق من أجل تحقيق الاستقرار في ليبيا النفطية، وتوحيد المقاتلين على الأرض لمواجهة داعش، ومنع تمدده في الداخل والخارج، خصوصا وأن ليبيا تشترك في حدودها مع 6 دول أخرى. وكذلك مواجهة الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا والتي تُعد ليبيا قاعدة أساسية لانطلاقها متضمنة مخاوف من اندساس بعض المتطرفين في صفوف هؤلاء المهاجرين²²⁴.

والموقف الدولي منذ البداية يحاول الدفع باتجاه الحل السلمي؛ فبرغم أنه تم الاعتراف ببرلمان طبرق، إلا أن هذا الاعتراف ظل منقوصا من خلال عدم إعطاء الشرعية الكاملة لمجلس النواب والاعتراف بوجود قوى أخرى يجب التفاوض معها داخل ليبيا، ومنع التسلح للليبيين بما في ذلك القوات التابعة للمجلس. هذا بالإضافة إلى الضغط لتحديد بعض المؤسسات الحيوية في ليبيا كمؤسسة النفط الليبية ومصرف ليبيا المركزي وإبعادهم عن الصراع السياسي.

وفي هذه الفترة بشكل خاص يبدو موقف المؤتمر الوطني، الذي لا يحظى باعتراف دولي على غرار برلمان طبرق، في موقع أفضل بعد المؤشرات الإيجابية التي أظهرها تجاه مسودة الاتفاق الجديدة، في حين أن التحفظات والإشارات السلبية تأتي من طبرق. وهذا الأمر يضغط على برلمان طبرق من أجل

224 . د. أحمد موسى بدوي، مرجع سابق.

التعامل بشكل أكثر إيجابية تجاه الاتفاق؛ إذ أنه من المرجح أن المؤتمر الوطني سيتم النظر إليه كطرف متعاون في أي سيناريو مستقبلي في ليبيا في حال عدم التوافق بعد مواقفه الأخيرة تجاه الاتفاق.

ومع تزايد فرص الحل التوافقي في ليبيا تقل فرص السيناريوهات الأخرى التي كانت مطروحة، ولا زالت، خصوصا فيما يتعلق بالحرب الأهلية والتدخل الأجنبي. غير أن الأمر برمته سيظل متوقفا على مدى قدرة الفرقاء في ليبيا على تعيين الأولويات والأخطار والتحديات، ومن ثم قدرتهم على إدارة المرحلة الانتقالية الجديدة بشكل أكثر توافقا وتفاعلا فيما بينهم²²⁵.

ومع ذلك تبقى هناك بعض التحديات الحقيقية التي تقف في طريق المصالحة في ليبيا، ويتمثل أهمها في وجود بعض الأطراف داخل الفريقين تعمل على إعاقة الاتفاق وترغب في الذهاب بالمواجهة إلى أقصاها سواء كان ذلك في طرابلس من خلال بعض قادة فجر ليبيا وبعض أعضاء المؤتمر الوطني، أو في طبرق من خلال حفتر وفريقه وبعض أعضاء مجلس النواب.

وهناك أيضا صعوبة في السيطرة على عدد من الميليشيات المسلحة، سواء عن طريق احتوائها داخل الجيش الليبي والابتعاد عن النعرات الأيديولوجية والجهوية، أو عن طريق إقناعها بالتخلي عن سلاحها، وهو التحدي الذي أدى في الأساس إلى فشل الحكومات السابقة التي جاءت في مناخ أقل حدة وتوترا بين الليبيين من المناخ الحالي.

²²⁵ . د. أحمد موسى بدوي، مرجع سابق.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد تطرقنا الى مختلف التهديدات الناتجة عن الازمة الليبية على المنطقة المغاربية و دراستنا الى اليات مواجهة هذه التهديدات توصلنا الى عدة نتائج منها ;

1- ظهور جملة من التهديدات التي اثرت على امن المنطقة المغاربية و لعل اخطر هذه التهديدات هو النشاط الارهابي في المنطقة الذي وجد ارضية خصبة في ظل عدم الاستقرار الامني الذي تشهده ليبيا .

2- كذلك شهدت المنطقة المغاربية ارتفاع في معدلات الجريمة المنظمة بمختلف انواعها من تهريب للمخدرات الى الاتجار بالسلاح ... الخ

3- تأثير الازمة الليبية على اقتصاديات الدول المغاربية حيث شهدت الفترة ما بعد 2011 زيادة في انفاق دول المنطقة على الجانب العسكري و تعزيز الاجراءات الامنية على الحدود .

كما توصلنا الى ان الوضع في ليبيا كان لا بد من مصاحبته لآليات و استراتيجيات بغية الحد من التهديدات التي تواجه المنطقة . حيث كانت الجزائر من بين الدول التي ساهمت بشكل كبير في التوصل لإيجاد حلول للازمة الليبية من خلال جهودها و مبادراتها الرامية الى احلال الامن في المنطقة .

كما توصلنا الى ان الدول المغاربية فتحت الباب امام مشاورات مع الاطراف
الاقليمية كدول الساحل و كذا الاطراف الدولية كالولايات المتحدة الامريكية .وذلك ما
يدل على ان الوضع في ليبيا معقد ولا بد من اشراك جميع الفاعلين الدوليين في عملية
الحوار .الذي انطلق مند 2014 حيث شهدت جولات الحوار السياسي الليبي العديد
من اللقاءات بغية ايجاد حل للازمة .

الخطاطة

الخاتمة:

بعد دراسة وتحليل الوضع القائم في ليبيا و تأثيره على امن المنطقة المغاربية من خلال الغوص في النظام السياسي في ليبيا و علاقته بالأزمة في الفصل الاول .وكذا التطرق الى انعكاسات الازمة الليبية على امن المغرب العربي و اليات مواجهتها في الفصل الثاني .توصلنا الى نتائج و عناصر اساسية في الدراسة تمثلت فيما يلي ;

* ان ليبيا تمتلك العديد من المقومات الجغرافية سواء من موقع جغرافي او مقومات سكانية تجعل منها موقع استراتيجي مهم في حوض البحر الابيض المتوسط و كذا ما تمتلكه من مقومات اقتصادية خاصة في قطاع النفط الذي يمثل عنصر مهم في الاقتصاد الليبي و الركيزة الاساسية له.و ما يلعبه النفط الذي يمتاز بالجودة في الساحة الخارجية من خلال جذب للاستثمارات و يجعل منها هدف استراتيجي للدول الاجنبية .

* النظام السياسي الليبي في عهد معمر القذافي بعد انقلاب 1969 او مايعرف بثورة الفاتح من سبتمبر توصلنا الى انه نظام قائم على الفردية في الحكم و اتخاذ القرار .اضافة الى كونه نظام قبلي يقوم على القبيلة و العشيرة و ان المؤسسات السياسية فيه ذات هيكلية خاصة مغايرة لتصنيفات الانظمة السياسية العالمية .كما ان السياسية الخارجية الليبية ذات توجهات متغيرة من بعد عربي الى افريقي وذلك راجع الى توجهات معمر القذافي السياسية .

* شهدت ليبيا انتفاضة شعبية ضد معمر القذافي في فبراير 2011 بعد اربع عقود من الحكم الشمولي .لكن الاوضاع لم تسر كما كان متوقعا كما حدث في ثورتي تونس ومصر .حيث انزلت الاوضاع في ليبيا بسبب المواجهات المسلحة مع نضام القذافي الذي رفض تسليم السلطة حيث شهدت البلاد اكثر من سبعة اشهر من المواجهات المسلحة بين الثوار و قوات القذافي انتهت بتدخل اجنبي قلب الكفة لصالح الثوار و انتهى حكم القذافي .

دفعت التحولات السياسية بليبيا منطقة المغرب العربي لتعيش آثار وإرهابات هذا التحول السياسي. وقد كانت النتائج سلبية في غالب الأحيان على ليبيا أولا وكذا إقليميا مغاربيا، ظهرت مجموعة من التهديدات الأمنية، حيث أصبح المغرب العربي أكثر بقاع العالم سخونة في ظل تنامي التهديدات ولعل أبرزها:

1. **ازدياد النشاط الإرهابي في المنطقة:** من خلال ارتفاع نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وظهور تنظيمات جديدة على الساحة (تنظيم داعش).

2. **ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة:** عرفت الجريمة المنظمة في منطقة المغرب العربي ارتفاعا كبيرا لاسيما في ثلاث أنشطة هي تهريب المخدرات، الاتجار بالسلح وارتفاع عمليات الاختطاف والاتجار بالبشر.

3. **تنامي ظاهرة الهجرة السرية واللجوء:** إن أحداث الربيع العربي وما نتج عنها حركات أزموية في ليبيا، أدت إلى هشاشة الأمن الحدودي للمنطقة مما سهل نفاذية المهاجرين السريين إليها. لقد اتخذ البعض من منطقة المغرب العربي مجرد محطة عبور للضفة الأخرى من المتوسط والبعض الآخر فصلها كبلد استقرار.

4. **تحدي الوجود الأجنبي:** لقد ساهمت الأوضاع في ليبيا إثر التحول السياسي فيها في تعزيز الوجود الأجنبي فيها والمنطقة ككل سواء من خلال عملية التدخل في ليبيا واحتمالية تدخل آخر، أو من خلال العمليات المحتملة لإنشاء قواعد عسكرية في المنطقة.

في ظل هذه التهديدات كان لابد من تحرك الدول المغاربية لايجاد حل للوضع السائد في المنطقة حيث كانت الجزائر من الدول المبادرة لايجاد حلول للوضع المعقدة في ليبيا و قد شهدت الساحة السياسية ايضا حراكا مغاربيا مع الاطراف الاقليمية و الدولية في ظل استمرار التوتر في المنطقة

من خلال الدراسة و في الاخير نلخص الى ان الازمة الليبية كانت نتاج سياسات اربع عقود من حكم القذافي و المواجهات المسلحة التي صاحبت الانتفاضة الشعبية .و انا التهديدات التي تواجه المنطقة لابد من التصدي لها على المدى القريب الا ستتطور في ظل غياب اجهزة امنية التي من شأنها ان تستعيد الامن في ليبيا .

ملخص

تعتبر المقومات الجغرافية والاقتصادية والبشرية في ليبيا بمثابة ثروة حقيقية لهذه الدولة حيث تتميز بتنوع هائل جعلت منها مركزا هاما في المنطقة المغاربية.

لقد عرف النظام السياسي الليبي عبر تاريخه العديد من الأحداث الذي جعلت منه نظاما فريدا سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، حيث لعبت شخصية معمر القذافي دورا مهما في رسم ملامح النظام السياسي في ليبيا على المستويين الداخلي والخارجي، فبعد 1969 طرأت مجموعة من التغيرات وذلك بإلغاء النظام الملكي والتوجه إلى النظام الجماهيري الذي يستمد الحكم من النظرية السياسية الواردة في الكتاب الأخضر الذي جاء به القذافي. حيث ظل يزهو بفرادة نظامه السياسي بغض النظر عن مدى تحقيقه لمقاصد حقيقية كمشاركة الجماهير أو حرية التغيير.

وفي أواخر شهر فبراير 2011 ثار الشعب الليبي ضد معمر القذافي، وقد اختلفت الثورة الشعبية في ليبيا عن ما حدث في دول الجوار (تونس، مصر) حيث شهدت ليبيا وضعاً صاخبا وذلك بفعل صمود نظام القذافي في وجه الانتفاضة واستمرار المواجهات المسلحة لأشهر، الأمر الذي أدخل ليبيا في أزمة كبيرة انتهت بتدخل الدولي الذي أفض بسقوط القذافي.

وقد شهدت الثورة الليبية والتحول السياسي فيها انعكاسات سلبية على المنطقة المغاربية خاصة في المجال الأمني حيث أصبحت ليبيا بؤرة حقيقية تصدر السلاح والجماعات الإرهابية التي وجدت ملاذاً آمناً في الأراضي الليبية في ظل غياب أجهزة أمنية قادرة على ردع أي تهديد.

وكذا ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة وتحدي الوجود الأجنبي حيث ساهمت الأزمة الليبية في تعزيز التواجد الأجنبي في المنطقة المغاربية.

على إثر هذه التهديدات تميزت المنطقة المغاربية مع تطور الأزمة في ليبيا بحراك سياسي ودبلوماسي مكثف من أجل الحد من هذه التهديدات والعمل من أجل الوصول إلى آليات بغية إعادة الأوضاع الأمنية أكثر استقراراً في المنطقة.

Abstract

The geographical, economic and human components in Libya as a real wealth of this stake, where characterized by diversity made it an important center in the Maghreb region.

Libya's political system has had its share of events that made it a unique system of regional or international. Where person Muammar Gaddafi has played an important role in shaping the political system in Libya internally and externally.

After the 1969 set of changes have occurred, and after the end of the monarchy and the trend towards mass system which derives from the judgment of political theory contained in the Green Book, which gave him Gaddafi, with modern pride uniqueness of its political system, regardless of an investigation into the real purposes of the masses such as sharing freedom of expression.

In late February 2011 the Libyan people revolted against Muammar Gaddafi. The revolution may differ from popular revolutions in Libya for what happened in neighboring countries such as Tunisia and Egypt. Where Libya has seen a situation so noisy due to the steadfastness of the Gaddafi regime in the face of the revolution, and the continuation of armed confrontation for months, which entered Libya in a major crisis over international intervention which led to the fall of Gaddafi and the political transformation which has seen negative repercussions in the region in the field of security, where Libya has become a real area for the export of arms and terrorist groups, that found safe haven in the Libyan territory in the absence of security devices able to deter any threat, and as well as high rates of crime and the challenge of the foreign presence as the Libyan crisis contributed to the promotion of foreign presence in the Maghreb resistance spot, the impact of these threats is characterized by the Maghreb region with the development of the Libyan crisis political and diplomatic mobility in order to reduce these threats and to work for access to mechanisms to restore a more stable situation in the region.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. المهدي محمد المبروك، جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي، منشورات جامعة قارونس، 1990.
2. منيسي أحمد وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.
3. غشقي أنور مجد، الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، أبو ظبي، مركز الخليج للأبحاث، 2007.
4. الأجود فضل إبراهيم، المدخل إلى جغرافيا النقل في ليبيا، القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2008.
5. أنديشة أحمد محمد، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث، بنغازي الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع، 1993.
6. بارامه محمد مصطفى، ليبيا هذا افسم في جذوره التاريخية، بنغازي، مكتبة قورينا للنشر والتوزيع، 1975.
7. بن جلون الطاهر، الشرارة، انتفاضات في البلدان العربية، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2012.
8. بولقمة الهادي مصطفى، الجماهيرية دراسة في الجغرافية، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995.
9. البرناوي سالم حسين، السياسة الخارجية الليبية، دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل، بنغازي، مركز البحوث الاقتصادية، 2000.
10. جوبلي مفتاح علي، مذكرات اليوم الأول، ثورة 17 فبراير، بيروت، الدار العربية، العلوم، ناشرون، 2012.
11. حسيب خير الدين وآخرون، الربيع العربي إلى أين، آفاق جديدة للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
12. حرب علي ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2011.
13. أبو القاسم محمد العزالي، الطرق والنقل البري والتغيير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهيرية العربية الليبية، طرابلس، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، 1981.

14. أحمد هنسي وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.
15. فضل عناش، الماضي يبدأ غدا، قصة حياة الزعيم العربي الليبي معمر القذافي، النمسا، دار إفريقيا للطباعة والنشر والإنتاج الفني، 1991.
16. سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية، دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل الوسائل، بنغازي، مركز البحوث الاقتصادية، 2010.
17. علي حسين، " الانتخابات الليبية، الظروف، النتائج والتحديات "، منتدى البدائل العربي للدراسات، بيروت، 2012.
18. محمد عز، " العدالة الانتقالية: آليات تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات العربية"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2012.
19. محمد نجيب بوطالب، " الأبعاد السياسية للظاهر القبلي في المجتمعات العربية "، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، 2004.
20. حسن صبرا، نهاية جماهيرية الرب، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2012.
21. السيد ولد أباه، " الثورات العربية المسار والمسير "، لبنان: جداول للنشر والتوزيع، بدون طبعة، 2011.
22. إبراهيم فتحي عميش، " التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا "، برنيق للطباعة والترجمة والنشر، ليبيا، طرابلس، 2008.
23. بخوش مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة، دراسة الأهداف والرهانات، الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012.
24. بغوش صبيحة، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادية والمعوقات السياسية، الأردن: دار الحامد للنشر، 2011.
25. إبتسام الكتبي وآخرون: إلى أين يذهب العرب؟ " رؤية ثلاثين مفكرا في مستقبل الثورات العربية "، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012.
26. محمد حسن ابراهيم، دراسات في جغرافية أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتب 1999.
27. جمال حمدان، الجماهيرية الليبية، دراسة في الجغرافية السياسية، القاهرة، مكتبة مديولي.
28. علي شعيب، القواعد البريطانية: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1982.
29. وأيام زراتمان، " السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة "، بهجت قرني وعلى الدين هلال " محرران "، السياسة الخارجية للدول العربية (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية، 1994.

30. فتحي معتوق أحمد، المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية، القاهرة، درقبا، 2008.
31. كمال سجبون العريفي، أثر انهيار الاتحاد السوفياتي على السياسة الخارجية في فترة (1990-2000)، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2003.

A/ Books :

1. Nelson Harold, Libya : A Country Study, Washington : American University press, 1979.
2. JEFFE .E.G.H, Social And Economic Development Of Libya, London : Menas Prass, 1982.
3. Mustafa Ahmed Ben Hlim, Forgotten Page Ftom Libya's political History, Great Britain, Mriama Book, 1992.
4. Kimberly Suillivan, Muammar AL. Qaddafi's : Libya, london : Oxford, University Press, 2009.
5. George Joffé, Emanuela Paoletti, « Libya's Fereign Policy, Driver and Objectives, United states », miditerranean paper, 2010.
6. Philip Martin and Christina Weber, « Ethnic Conflict in Libya : Toubou », The Norman Paterson School of International Affairs, Carleton University, canada, 2012.
7. Michelle Van Cleav. « Origins and dimension of Instability in post. Qaddafi Libya » HSPI, isue Brief 21. Home Land Security Institue, the george washington University, july 30-2013.

المجلات والدوريات:

1. أحمد طاهر وآخرون، " دستور المملكة الليبية "، مجلة الإنقاذ الليبية، العدد 39، ديسمبر 1991.
2. مخلوف ساحل، " الأزمة الليبية التدايعات والمواقف "، ضمن ملتقى: " التحولات السياسية في العالم العربي، ندوة جردية الخبر، الجزائر، 18 جوان 2011.
3. جاسم حسين، الاقتصاد الليبي والفرص الضائعة، صحيفة الاقتصادية السعودية، 02 أبريل 2011.
4. رشيدلي، الأزمة في ليبيا ... المستقبل والاحتمالات والتدايعات، صحيفة الشعب اليومية الصينية (باللغة العربية)، 11 أبريل 2011.
5. زياد عقل، عسكرة الانتفاضة ... الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، عدد 85، 01 أبريل 2011.
6. أحمد سالم، العامل الأوروبي، فرص نجاح محاولات التكامل الوظيفي بين دول المغرب العربي، جريدة الشرق الأوسط، 04 مارس 2014.
7. بوحنية قوي، " الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الإقليمي، جريدة الخبر "، 20 أبريل 2014.

الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. أبو الفضل يوسف محمد مصطفى، " التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية "، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، 2007.
2. عبد الناصر عز الدين بوخشيم، "تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي"، رسالة دكتوراه، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2002، 2003.
3. محمود ديريدي، البعد الإفريقي للسياسة الخارجية الليبية (1995، 2009)، "، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012.
4. محمد العيد ختيم، " إدارة الجودة الشاملة وإستراتيجية المؤسسة "، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2009-2010.
5. شهرزاد صحراوي، " هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية "، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
6. عبد الرؤوف محمد أبو القاسم الأشخم، " البعد القومي العربي للسياسة الخارجية الليبية "، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.
7. تيسير إبراهيم القديح، " التدخل الدولي الإنساني، دراسة حالة ليبيا 2011 "، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي جامعة الأزهر، غزة 2013.
8. خالد حنفي علي، " السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية "، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005.

التقارير:

1. تقرير الجزيرة للدراسات، " الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي "، 14 فيفري 2013، الدوحة.
2. تقرير معهد الدراسات الأمنية، " نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها "، نوفمبر 2011، القاهرة.
3. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 1973 (2011) بشأن ليبيا، 19 فيفري 2014.
4. مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم 130، نقف معا منقسمين استمرار الصراعات في ليبيا، بروكسل 14 سبتمبر 2012.

5. مركز الجزيرة للدراسات، " حوار غدامس وغياب القوى الليبية الفاعلة "، 14 أكتوبر 2014، الدوحة.
6. تقرير الشرق الأوسط رقم 115، المحافظة على وحدة ليبيا، التحديات الأمنية في حقبة ما بعد الفذافي، ديسمبر 2011.
7. المركز العربي للبحوث والدراسات، " التحول في ليبيا: آفاق المصالحة بعد القمة العربية "، 06 أبريل 2015.
8. المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، " أزمت مركبة: تحديات انتشار الهجرة الإفريقية غير الشرعية في دول الإقليم "، 22 جانفي 2014، القاهرة.
9. المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، " البيئات الحاضنة: قراءة في الطموحات الإقليمية، القاعدة في بلاد المغرب "، 14 مارس 2015.
10. منظمة العفو الدولية، " تقرير المكتب الإقليمي للشرف الأوسط وشمال إفريقيا " (منسيون في صحراء تونس، أكتوبر 2012 لندن).
11. مركز الدراسات المتوسطة والدولية. (العلاقات المغاربية الإفريقية: بعض جوانب الإشكالية: ضمن الورقة : المغرب العربي وإفريقيا "، فيفري 2012، تونس.
12. مركز الدراسات الإستراتيجية والديبلوماسية، " الصراع المسلح وآفاق الحل السياسي ".
13. المركز العربي للبحوث والدراسات، " التحول في ليبيا "، آفاق المصالحة بعد القصة العربية، 06 أبريل 2015.
14. مركز الجزيرة للدراسات: " الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي "، 14 فيفري 2013.
15. تقرير الشرق الأوسط رقم 130، " مجموعة الأزمات الدولية: نقف معا منقسمين "، استمرار الصراعات في ليبيا، 14 سبتمبر 2015 بروكسل.

التقارير الأجنبية:

1. Centre for Democratic control of Armed forces, « Challenges to Scurity Sector Governance in the Middle east, the libyan case ». July 13.2014.
2. Stanford University press. « Foreign power and intervention in armed conflict », 2012 California.
3. Institute for the Stay of war. « The Libyan Revolution : Escalation intervention united State of America ». 2011.
4. The Washington Institute for Near est policy. « U.S. Strategic Dialogues with Morocco and Algeria : Take two policy watch 2232 ». April 2014.

Special report, thamar more institue. « to wards a Sutaimable Security in .5
the Maghreb ». April 2010.

Word druy repork. « Office on drugr and grime ». 2013 Vienna. .6

Wealth. « World ultra Wealth repork 2012-2013 » Singapare. .7

International Grisis group. Middle east and north africa repork. .8

« Tunisia's barders : gihadism and contraband ». 28 November 2013.

Brussels.

المقالات الإلكترونية:

1. هشام السلوي، " ليبيا: ماذا غدامس 2"، موقع ن بوست:

. <http://www.noonpost.net/content/4661>

2. وصول الأطراف الليبيين إلى الرباط لجولة جديدة من الحوار الوطني، "موقع الكويت نيوز

2015/03/05"، وقت الدخول: 09-02-2016، 00:30:

. <http://www.kuwaitnews.com/world/arab/86650-2015-03-05-16-40-37>

3. زياد عقل، " تحديات الحوار السياسي الليبي"، متابعات تحليلية، موقع مركز الأهرام للدراسات

السياسية والإستراتيجية"، 03/05/2015:

. <http://acps.ahramdigital.org.eg/Review.aspx?Serial=225>

4. سباق التصعيد والتسوية في ليبيا، موقع قناة الجزيرة:

. <http://www.aljazeera.net/knowledgeage/newscoverage>

5. جريدة الشرق الأوسط: المؤتمر الوزاري الثاني حول أمن الحدود بالرباط:

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=1277&article=75024>.

6. جريدة الخبر، " إجتماع وزاري لدول مسار نواكشوط بالنيجر"، وقت الدخول: 28/03/2016،

:15:30

<http://vitamedz.com/article/article-18300-2674946-0-1.html>

7. قناة العربية، " دول جوار ليبيا تتفق على عدم التدخل في شؤونها"، وقت الدخول:

:14:10، 2016/03/10

. <http://www.alarabiya.net/ar/northafrica/libya/2014/08/25>

8. بوابة إفريقيا الإخبارية، " الحوار الإستراتيجي بين أمريكا ودول المغرب العربي، وقت الدخول:
2016/04/02

. <http://www.afrigatenews.net/content/dFgg/17.00>

9. ثورة 17 فبراير، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، آخر زيارة 2016/03/20، وقت الدخول
2016/03/28، 20:20: www.wikipidia.com

10. صالح محمد عمر أبو غريس، لمحات عن التعليم في ليبيا، مأخذ من:

<http://www.libya-alyoum.com/news/index.php?id=21&textid=7993>

11. محمد زهير المغيربي، هيكلية النظام السياسي في ليبيا، مأخوذة من:

[http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&tash=view
&id=6369&temid=1](http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&tash=view&id=6369&temid=1)

12. أيمن نيشان، كتائب الأمن واللجان الثورية في ليبيا، مأخوذ من:

<http://yemennation.net/news5937.html>. وقت الدخول: 2016/03/15، 12:50

13. حسان عمار، الموقف العربي من الأزمة في ليبيا، مأخوذ من:

http://alamiya.org/index.php?option=com_article&id=2978

14. شادي عامر الشريبي، حقيقة ما يجري في ليبيا مأخوذ من:

. <http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=19488>

15. سيناريو المواجهات المسلحة في ليبيا مأخوذ من:

<http://diae.net/6707>. تاريخ الدخول: 2016/04/02، 10:40.

16. أحمد عتور، التجارة في ليبيا مأخوذ من:

. <http://WWW.GHATTOUR.COM/AR/INDEX.PHP/2012-03-17-16-11-26/2012>

17. صالح محمد عمر أبو غريس، لمحات عن التعليم في ليبيا، مأخوذ من:

<http://www.libyalyoum.com/news/index.php?id=21&textid=7993>.

18. محمد زهير المغيربي، هيكلية النظام السياسي في ليبيا، مأخوذ من: أميرة محمد عبد الحليم، "

تدخل الجزائر في الأزمة الليبية، تفادي التورط العسكري"، متوفر على الرابط:

[Http://www.libyaForum.org/archive/index.php?option=com-content&task=View&id=6369&temid=1&help.chapin.metz,Loc,Cit](http://www.libyaForum.org/archive/index.php?option=com_content&task=View&id=6369&temid=1&help.chapin.metz,Loc,Cit)

19. اميرة محمد عبد الحليم، " تدخل الجزائر في الأزمة الليبية، تفادي التورط العسكري "، متوفر على الرابط :

<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx>

20. حفيظة صالح، " تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية "، متوفر على الرابط:

<http://www.elkhabar/ar/politique/428567.html>

21. محمد مسلم، " الجزائر استعانت بدول للضغط على الراضين للحوار في ليبيا "، متوفر على الرابط:

<http://www.echoroukonline.com/ara/article/227341.html>

22. جريدة الجزائر، " اجتماع وزاري لدول مسار نواكشوط بالنيجر "، متوفر على الرابط:

<http://www.vitamedz.com/Articles-18300-2674946-0-1.html>

23. بوابة إفريقيا الإخبارية، " الحوار الإستراتيجي بين أمريكا ودول المغرب العربي "، متوفر على الرابط:

www.afrigatenews.net/content/dFgg

24. مقال: أحمد إدريس، " الهجرة في علاقات الأورو مغاربية "، ضمن مقال المغرب العربي وإشكالية الهجرة، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، تونس 2012.

25. صباح نعوش، ارتفاع النفقات العسكرية في الدول.

26. مقال ديدي ولد السالك: " المواطنة المغاربية المطلوبة في إطار العقد الاجتماعي الجديد "، مقال ضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد في المغرب العربي. مركز الدراسات المتوسطة والدولية، تونس 2012 سبتمبر.

27. مقال: أندري إينجيل: " ليبيا وخطر الحزب الأهلية المتنامي ". المرصد السياسي 2256. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى واشنطن. 20 ماي 2014.

28. Yacine Boudhan, « Algeria's role in Sobing the libya Crisis », available att : <http://Fijraforum.org/428567.html>.

الفهرس

المقدمة أ

الفصل الأول: النظام السياسي في ليبيا وعلاقته بالأزمة الليبية.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي الليبي. 09

09	المطلب الأول: الجغرافية السياسية و الاقتصادية لليبيا .
09	الفرع الأول: الموقع الجغرافي لليبيا .
11	الفرع الثاني: الاقتصاد الليبي .
20	الفرع الثالث: المكونات الاجتماعية في ليبيا .
21	المطلب الثاني: تأسيس النظام السياسي في ليبيا .
22	الفرع الأول: النظام السياسي في ليبيا عداة الاستقلال .
26	الفرع الثاني: الثورة الليبية ووصول معمر القذافي للسلطة .
	المطلب الثالث: المؤسسات السياسية في النظام السياسي الليبي .
22	الفرع الأول: المؤسسات السياسية في ليبيا .
26	الفرع الثاني: أثر النظام السياسي على السياسة الخارجية في ليبيا .
43	■ المبحث الثاني: الأزمة الليبية ومحدداتها وأسبابها .
43	المطلب الأول: الأسباب السياسية .
43	الفرع الأول: الأسباب الخارجية .
45	الفرع الثاني: الأسباب الداخلية .
54	المطلب الثاني: الأزمة الليبية ومحدداتها .
54	الفرع الأول: الانتفاضة الشعبية بدول الجوار .
58	الفرع الثاني: الانتفاضة الشعبية بليبيا .
61	المطلب الثالث: أثر الانتفاضة ومسارها على النظام السياسي .
61	الفرع الأول: التدخل الدولي في ليبيا .
63	الفرع الثاني: سقوط النظام الليبي .

الفصل الثاني: انعكاسات الازمة الليبية على امن المغرب العربي و اليات مواجهتها.

- 66 **المبحث الأول:** التهديدات الناتجة عن الأزمة الليبية على المنطقة المغربية.
- 68 **المطلب الأول:** التهديدات المباشرة.
- 68 **الفرع الأول:** انتشار الجماعات الإرهابية.
- 78 **الفرع الثاني:** مشكل اللاجئين " تونس والجزائر " .
- 79 **الفرع الثالث:** تدفق السلاح وتهديد المناطق الحدودية وعدم أمنها.
- 81 **المطلب الثاني:** التهديدات الغير مباشرة.
- 81 **الفرع الأول:** المخدرات.
- 82 **الفرع الثاني:** الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر.
- 91 **الفرع الثالث:** الهجرة الغير شرعية.
- 93 **المطلب الثالث:** تأثير التهديدات الناتجة عن الأزمة الليبية.
- 93 **الفرع الأول:** زيادة الإنفاق العسكري.
- 94 **الفرع الثاني:** صعوبة التعاون مع النظام الليبي.
- 95 **الفرع الثالث:** الضغط على اقتصاديات الدول المغربية (تونس نموذجا).
- 100 **المبحث الثاني:** آليات مواجهة التهديدات الأمنية في ليبيا وآفاق حل الأزمة فيها.
- 100 **المطلب الأول:** جهود الجزائر لحل الأزمة الليبية.
- 102 **الفرع الأول:** محددات الدور الجزائري لحل الأزمة الليبية.
- 106 **الفرع الثاني:** مضمون المبادرة الجزائرية لتسوية الأزمة.
- 106 **الفرع الثالث:** تحديات الدور الجزائري لتسوية الأزمة الليبية.
- 108 **المطلب الثاني:** التعاون الأمني المغربي مع الأطراف الإقليمية والدولية.
- 108 **الفرع الأول:** التعاون الأمني المغربي مع دور الساحل.

112	الفرع الثاني: التعاون الأمني المغاربي مع الولايات المتحدة الأمريكية.
113	المطلب الثالث: آفاق حل الأزمة الليبية.
113	الفرع الأول: الحوار السياسي في ليبيا.
123	الفرع الثاني: مستقبل الأزمة والحوار في ليبيا.
127	الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
18	توزيع الجمعيات في ليبيا	01

39	المساهمات المالية الليبية المقدمة للدول الإفريقية	02
65	المؤشرات الدالة على الأزمة في ليبيا	03
69	عدد الهجمات الإرهابية في دول المغرب العربي في الفترتين 2001-2013	04
73	الأسلحة الليبية التي يمتلكها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأخرى يرجع أنه يمتلكها	05
79	إحصاء اللاحقين الليبيين في تونس والجزائر بين الفترتين مارس 2011 وجانفي 2012	06
83	أشكال الجريمة المنظمة في الجزائر بين النصف الأول 2012 والنصف الأول 2013	07
86	الفرق في أسعار بعض المنتجات بين ليبيا وتونس	08
92	عدد المهاجرين السريين في دول المغرب العربي بين 2010 و 2015	09
94	تطور ميزانية الدفاع الجزائرية خلال 2006-2014	10
97	حجم الصادرات والواردات لتونسية من ليبيا خلال 2010 إلى 2013	11
99	مسار القطاع السياحي في تونس بين الفترتين 2010 و 2013	12

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
-------------	---------------	------------

10	الحدود الجغرافية لليبيا	01
50	توزيع المجموعات العرقية في ليبيا	02
75	أماكن يشتبه بتواجد الإرهاب فيها في ليبيا	03
89	مسالك تهريب السلاح الليبي إلى تونس	04
93	مسالك المهاجرين السريين في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي لسنة 2013	05

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
------------	-------------	-----------

13	توزيع المياه في ليبيا	01
17	توزيع الأسواق في ليبيا	02
32	نظام المحاكم في ليبيا	03
33	تنظيم السلطة في الجماهيرية	04
96	حجم المبادلات الثنائية بين ليبيا وتونس في الفترتين 2000 و 2010.	05
98	تراجع الاستثمار الأجنبي في تونس بين الفترتين 2010 و 2013.	06